

إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 549 - عدد آب/أغسطس 2026
www.uabonline.org

المؤتمر العربي الإقليمي
لمواجهة غسل الأموال
في بيروت:
الثقة والاستقرار يُعيدان زخم
المصارف وتدفق الاستثمارات



تعزيز أطر الحوكمة والإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل
الإرهاب: أفضل الممارسات والتحديات المستقبلية

خدمات مصرفية رائدة لدعم مسيرة نجاحك في مختلف أسواق العالم.



السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. وسام حسن قنوح
الأمين العام



زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)



عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)



د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)



محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)



باسم السالم
(الأردن)



عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)



عثمان بن جلون
(المغرب)



وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)



الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)



د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)



ناجي غندري
(تونس)



مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)



د. ياسر الشريفي
(البحرين)



عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)



فادي جليلاتي
(سوريا)



الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)



أحمد حميد الديب
(جيبوتي)



عباس عبدالله عباس
(السودان)



محمود الشوا
(فلسطين)



صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)



يوسف بن هنده
(المصارف المشتركة)



كلمة العدد

07

الذكاء الاصطناعي ضرورة إستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العربي

موضوع الغلاف

08

المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في بيروت

37

تعزيز أطر الحوكمة والإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أفضل الممارسات والتحديات المستقبلية

الأبحاث والدراسات

40

الأصول الافتراضية والعملات الرقمية: المخاطر التنظيمية ومتطلبات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

47

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية: نحو منظومة أكثر كفاءة وفعالية

51

التحوّلات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عصر الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية

55

الجرائم المالية العابرة للحدود وتداعياتها على القطاع المصرفي العربي تهدد إستقرار المصارف وبالنظام المالي

59

مستقبل الجيل السادس للإتصالات يتسم بالتوجّه نحو نظام بيئي رقمي فائق الترابط والذكاء

- 64 قانون إصلاح المصارف: خطوة نحو التعافي؟ - البروفسور فؤاد زمكحل
65 الإصلاح المصرفي في العراق ... المرتكزات والمعايير والأهداف - بقلم سمير النصيري

تعيينات

- 68 حنان غانم حماده رئيساً لمجموعة التدقيق الداخلي في «ورية»
69 بنك الخليج يعين فيصل العدساني نائباً للرئيس التنفيذي والغربلي مديراً عاماً
70 رازي المرباطي رئيساً تنفيذياً لـ «خليجي بنك»
71 بشار القنيط رئيساً تنفيذياً لبنك البلاد
71 عهد السيف رئيسةً لتجربة العملاء في بنك البلاد

أخبار إقتصادية

- 72 من هرمز إلى بحر الشمال.. كيف تتحوّل البحار إلى ساحات حروب عالمية؟
75 قمة الأعمال الأميركية - العراقية في غرفة التجارة الأميركية بواشنطن

أخبار مصرفية

- 76 مازن السديري رئيساً لهيئة السوق المالية السعودية
79 محمد الإتربي، ضمن قائمة أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط لعام 2026
77 خالد يوسف الشمالان أقوى رئيس تنفيذي في الكويت على مستوى القطاع المصرفي
80 البنك الأهلي المصري يشارك في نهائيات Enactus Egypt
82 بنك مصر يضخ أكثر من 100 مليون جنيه لتطوير الخدمات الصحية في أربع مؤسسات طبية
85 بنك القاهرة يتيح فتح الحسابات وإصدار البطاقات مجاناً ضمن مبادرة الشمول المالي للشباب
86 مجموعة KIB تحقق 17.5 مليون دينار أرباحاً صافية خلال النصف الأول من العام 2026
89 QNB: الفدرالي الأمريكي قد يتجه إلى سياسة نقدية أكثر مرونة في عهد كييفن وارث
90 مصرف الجمهورية - ليبيا في خطوة جديدة نحو ترسيخ التحول الرقمي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية
91 571 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي للنصف الأول من العام 2026
92 قدم المصرف الأهلي العراقي 3 منح دراسية لتمكين الطلبة العراقيين من إكمال دراسة الماجستير
93 بنك الإمارات دبي الوطني يستحوذ على أعمال الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي مصر
94 بنك بيروت: حلول مصرفية للأعمال والمدفوعات الرقمية

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects for more than a century and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions.
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East-2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022, 2023 and 2024 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 56 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact since 2015, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

الذكاء الاصطناعي ضرورة إستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العربي

عالية وتطوير الأمن السيبراني من خلال دمج التقنيات الذكية لحماية المواقع الإلكترونية والبيانات المصرفية الحساسة.

كما يُحقق الذكاء الاصطناعي فوائد مصرفية أخرى، بينها خفض التكاليف لتقليل النفقات التشغيلية للمؤسسات المالية من خلال الأتمتة وتحسين الخدمات، أي تقديم حلول تمويلية دقيقة وتجربة مصرفية مخصصة وسريعة للعملاء.

ويعمل إتحاد المصارف العربية على مواضيع تتعلق بحماية القطاع المصرفي منذ أعوام عدّة بما فيها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد والرشوة، وهذه أهم متطلبات العمل المصرفي، كما تُعد من متطلبات البنوك المراسلة. ولا يستطيع أي بنك مراسل التعامل مع أي بنك آخر إلا من خلال هذه القوانين وتحديداً قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد والرشوة.

وفي ظل التكنولوجيا والتطور الحاصل في العالم، فقد برز موضوع الأمن السيبراني، حيث أصبحنا نتحدث عن digital banks وdigital assets والعملة الرقمية، وتالياً فإن احتمال خرق هذه الأنظمة المصرفية بات كبيراً لا بل أكثر خطورة، إن لم تُتخذ الإجراءات المشددة لحماية القطاع المصرفي العربي كذلك المصارف العالمية. من هنا، يحرص إتحاد المصارف العربية على التعاون مع شركائه الدوليين والخبراء الدوليين في هذا الموضوع، بغية حماية القطاع المصرفي والمالي، من خلال آليات يُمكنها رؤية أي تحرّك لأي «هاكر» يُحاول خرق البيانات والمعلومات بما فيها البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية والتحويلات لأي مصرف أو مؤسسة، وتالياً إعطاء تحليل لهذه المعلومات والبيانات والتحركات السيبرانية وتنبيه البنك إلى المشكلة قبل تفاقمها.

في المحصلة، تعمل التكنولوجيا القائمة على الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل ملامح القطاع المصرفي العربي في الشرق الأوسط، إذ تحسّن طرق تشغيل البنوك التقليدية والرقمية. وبحسب شركة الإستشارات (Strategy&)، وهي شركة عالمية للإستشارات الإدارية وإستراتيجيات الأعمال، يُتوقع أن تُحقّق منطقة مجلس التعاون الخليجي في حلول العام 2030 عائداً إقتصادياً يصل إلى 9.9 دولارات لكل دولار يتم إستثماره في الذكاء الاصطناعي التوليدي، ما يُمكن أن يدر عائداً إقتصادياً سنوياً يصل إلى 23.5 مليار دولار. ومع تقديم أدوات موجهة نحو العملاء تعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي، تعتمد البنوك بشكل متزايد على أحدث التقنيات لتعزيز الإنتاجية وتحسين تجربة العملاء.



لا شك في أن توظيف الذكاء الاصطناعي لم يعد خياراً بل ضرورة إستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العربي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم أهداف التنمية المستدامة. فالذكاء الاصطناعي دخل بشكل فعّال في صلب التجربة المصرفية، من خلال تقديم خدمات مخصصة للعملاء، وتسهيل إجراءات منح القروض، خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تصميم حلول تمويلية متقدمة للشركات.

كذلك فإن للذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعزيز الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية عبر تحليل ملايين البيانات وكشف الأنماط المشبوهة، ما يُساهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الرقابة المصرفية. كما يُتيح توجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء، ويدعم تطبيق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة.

وبما أن الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة إستراتيجية للمصارف لتعزيز الأمن السيبراني، مكافحة الإحتيال المالي وتحسين كفاءة الرقابة، فإن دوره المحوري يندرج في حماية المصارف، ورصد الأنشطة المشبوهة من خلال إكتشاف الأنماط غير العادية، ومكافحة الجرائم عبر التصدي لعمليات غسل الأموال، القرصنة الإلكترونية، تمويل الإرهاب بكفاءة

د. وسام حسن فتوح

الأمين العام

برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام

المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في بيروت

تثبيت الثقة بالإقتصاد والنقد لخروج لبنان من «القائمة الرمادية»

واستعادة سمعة القطاع المصرفي اللبناني في المنطقة والعالم



وزير الإقتصاد والتجارة عامر البساط في افتتاح المؤتمر

أما الحضور الرسمي فكان في مقدمته وزير الإقتصاد والتجارة عامر البساط ممثلاً راعي الحفل الرئيس نواف سلام، والرئيسان فؤاد السنيورة وتمام سلام، ورئيس اتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طريه، ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور سليم صفيير، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والنائب العام لدى محكمة التمييز القاضي أحمد رامي الحاج، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القاضي كلود كرم، والسفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، وعدد كبير من الوزراء والنواب والسفراء العرب والأجانب.

وتحدث في افتتاح المؤتمر كل من السادة: الوزير عامر البساط ممثلاً راعي المؤتمر الرئيس الدكتور نواف سلام، ومحمد الإتربي، والحاكم كريم سعيد، والدكتور جوزف طريه، والدكتور سليم صفيير والدكتور وسام فتوح.

بعد النشيد الوطني اللبناني، ونشيد اتحاد المصارف العربية، كان عرض لفيلم وثائقي مختصر عن المرحلة الإقتصادية في لبنان، ما بين الأزمة والعبور منها من بوابة الإصلاحات. وقدمت الإعلامية جوزفين ديب الكلمة الترحيبية بالمشاركين والحضور والتعريف بالمتحدثين خلال حفل الافتتاح.

جاء إنعقاد المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام ممثلاً بوزير الإقتصاد والتجارة عامر البساط، ومن تنظيم إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ومجموعة مدراء وخبراء الإلتزام مع Group of Certified Compliance Officers - GCCO مناسبة لمناقشة أطر الإمتثال وخارطة الطريق للخروج من «القائمة الرمادية» لمجموعة العمل المالي (FATF) وتعزيز النزاهة المالية الإقليمية.

وقد ركزت محاور المؤتمر على أجندة الإصلاح المالي والتشريعي المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية، وبحث خارطة الطريق والمتطلبات اللازمة للتعامل مع «القائمة الرمادية»، وتعزيز أطر الإمتثال والرقابة داخل المؤسسات المالية المصرفية، وتبادل الخبرات والتنسيق بين صناع السياسات والجهات الرقابية والخبراء الدوليين، بمشاركة كبار صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين المعنيين، وممثلي الجهات الرقابية ووحدات المعالجة المالية، وقيادات المؤسسات المالية والمصارف العربية والدولية ونخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإمتثال المالي ومكافحة الجرائم.



من اليمين الرئيسان: تمام سلام، فؤاد السنيورة، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربية،
والسفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد، ووزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط
ورئيس إتحاد المصارف العربية معالي الأستاذ محمد الإترابي



الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح متوسطاً كبار الشخصيات الرسمية خلال افتتاح المؤتمر



من اليمين: السيد أنطوان حبيب ود. جوزف طربيه والسفير ميشال عيسى و السيد نديم القصار والأستاذ محمد الإتربي والدكتور وسام فتوح



الوزيرة السابقة منال عبدالصمد والوزير السابق آلان حكيم
والعميد موسى كرنيب



الحاكم كريم سعيد متوسطاً السفير ميشال عيسى والوزير عامر البساط
ومعالي الأستاذ محمد الإتربي



شخصيات رسمية ومصرفية في مقدم الحضور



مشاركة شخصيات رسمية ومصرفية وأمنية في مقدم الحضور

الافتتاح



وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني

عامر البساط:

أولوياتنا تحديث تقييم المخاطر وإحكام الرقابة على المهن غير المالية وشفافية

المستفيد الحقيقي

في الكلمات، أكد وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني الدكتور عامر البساط ممثلاً راعي المؤتمر الرئيس نواف سلام، «أن أولوياتنا للفترة المقبلة تشمل تحديث تقييم المخاطر، إحكام الرقابة على المهن غير المالية، شفافية المستفيد الحقيقي والتنفيذ الفوري للعقوبات المالية على المؤسسات غير المرخصة»، معتبراً «أن القانون لا يعرف مناطق أو طوائف، ومن يعمل خارج النظام المالي الشرعي يعمل ضد لبنان، ولا يكتمل هذا المسار بمصارف معطلة، فالإقتصاد النقدي وُلد من إنهيار الثقة بالقطاع المصرفي، وشلل هذا القطاع هو أكبر ثغرة في منظومة مكافحة تبييض الأموال. لذا، فإن إعادة الحياة إلى قطاع مصرفي سليم هي إجراء لمكافحة المال غير المشروع».

ولفت الوزير البساط إلى أنه «يوجد الآن بين يدي مجلس النواب مشروع قانون معالجة الفجوة المالية وإسترداد الودائع، الذي يضمن لـ 85 % من المودعين إستعادة ودائعهم كاملة، ويُدخل مبدأ إسترداد الأرباح غير المشروعة، ونحن منفتحون على أيّ تعديل يُطوّر لتسريع إقراره. كما نؤكد أنه لا تراجع عن مسار الإنفاق مع صندوق النقد الدولي».

وأشار البساط إلى أن «بقاء لبنان على اللائحة الرمادية يرفع كلفة التحويلات ويُضيقّ علاقات المراسلة المصرفية ويعوّق إعادة الإعمار. فلا نمو من دون إستثمار، ولا إستثمار من دون ثقة، ولا ثقة من دون نظافة مالية. ونطلب منكم، كمصرفيين عرب، الشراكة لا الإستثناء، فالإنسحاب من السوق يُضعف الملتزمين ويدفع الناس نحو الظل. بيروت تريد أن تعود عاصمة للثقة لا للسرية».

واعتبر الوزير البساط أن «إنعقاد هذا المؤتمر ليس تفصيلاً بروتوكولياً؛ فلبنان يخرج من حرب لم يخترها، خلّفت أكثر من 40,000 وحدة سكنية متضرّرة أو مدمّرة ودفعت أكثر من 40 % من اللبنانيين تحت خط الفقر. وفي بلد بهذا الجرح، قد يبدو الحديث عن الإمتثال ومعايير الشفافية ترفاً تقنياً، لكن العكس تماماً هو الصحيح؛ فالمال غير الشرعي هو أول من يستوطن الأنقاض، والإقتصاد النقدي هو أول من يزدهر حين

تضعف الدولة. لذلك، فإن مكافحة تبييض الأموال ليست ملفاً تقنياً بل هي جزء لا يتجزأ من مشروع إعادة بناء الدولة. فكما لا سيادة للدولة من دون حصرية السلاح، لا سيادة لها من دون حصرية المال الشرعي والإمتثال».

أضاف الوزير البساط: «حين طلبت الحكومة الثقة في شباط/فبراير 2025، وضعنا إلزاماً صريحاً لإخراج لبنان من اللائحة الرمادية. وقد أقرنا قانون رفع السرية المصرفية بمفعول رجعي يمتد عشر سنوات، لأن السرية صارت عبئاً والشفافية هي ميزة لبنان اليوم. كما أقرنا قانون إصلاح أوضاع المصارف لتقييم المصارف المتعثّرة وإعادة هيكلتها، ومشروع قانون إستقلالية القضاء. وعلى مستوى الإنفاذ، أحلنا أكثر من 100 شركة إلى النيابة العامة المالية بتهمة التهرب الضريبي المتعمد، ورفعنا التحصيل الجمركي بنسبة 108 % في سنة واحدة، وإرتفعت إيرادات الدولة من 3.9 مليارات دولار في العام 2024 إلى 6 مليارات دولار في العام 2025. كما تم تفعيل أجهزة المسح في مرفأ بيروت وطرابلس، وإعادة سيطرة الدولة على مطار بيروت الدولي وضبط الحدود». وتابع الوزير البساط: «لقد إجتمعت أخيراً لجنة متابعة خطة العمل مع مجموعة العمل المالي (FATF) وهي لجنة تضم نائب رئيس الحكومة ووزراء المال والعدل والداخلية وحاكم مصرف لبنان ورئيس هيئة التحقيق الخاصة والنائب العام التمييزي. هذا التشكيل يوجّه رسالة بأن مكافحة تبييض الأموال أصبحت ملفاً حكومياً متكاملاً يجمع السلطات التنفيذية والنقدية والقضائية والأمنية في جدول زمني ومسؤوليات محددة. ورغم قرار مجموعة العمل المالي بإبقاء لبنان تحت المراقبة المعزّزة مؤخراً، فإننا نتعامل معه كإنذار لا حكماً. فما أنجزناه تشريعياً حقيقياً، لكننا لا نزال دون المطلوب على مستوى الفعالية والتنفيذ».



رئيس اتحاد المصارف العربية

محمد الإتربي:

توصيات مجموعة العمل المالي FATF تشكل الإطار المرجعي العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لمواجهة التحديات الرقمية

المدينة كانت ولا تزال عاصمة للحوار المصرفي والمالي العربي، ومنها إنطلقت مبادرات مصرفية رائدة أسهمت في ترسيخ التعاون بين المؤسسات المالية العربية. كما أن اتحاد المصارف العربية، الذي يتخذ من بيروت مقراً له، استطاع على مدى أكثر من خمسة عقود أن يكون منصة عربية جامعة لتعزيز الاستقرار المالي ونشر ثقافة الالتزام وبناء شراكات فاعلة مع المصارف المركزية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقال الإتربي: «لقد تغيرت طبيعة المخاطر التي تواجه مؤسساتنا المصرفية، فلم تعد تقف عند حدود الائتمان والسيولة والسوق، بل نحن اليوم أمام منظومة أكثر تعقيداً تشمل الجرائم المالية العابرة للحدود، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، الإحتيال الإلكتروني، الهجمات السيبرانية، ومخاطر البيانات. إنها تحديات جديدة فرضتها التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، وفي الوقت ذاته، أصبح العميل يريد خدمة أسرع وأكثر سهولة وإبتكاراً، وهنا يكمن التحدي الحقيقي في كيفية تحقيق الإبتكار دون إضعاف الرقابة، وتسريع الخدمات دون تسريع المخاطر، وفتح أبواب التكنولوجيا دون فتح أبواب جديدة للجرائم المالية»، مشدداً على أن «هذه ليست أسئلة نظرية، بل قضايا تتعلق بمستقبل مؤسساتنا وسلامة أنظمتنا المالية وقدرة إقتصاداتنا العربية على تحقيق النمو والتنمية. لذا، فقد أن الأوان لننظر إلى إلتزام منظور مختلف؛ فالإلتزام ليس تكلفة بل إستثمار، والحوكمة ليست عائقاً أمام النمو بل هي التي تحميه وتجعله مستداماً، وإدارة المخاطر ليست وظيفة دفاعية وإنما أداة لصناعة القرار. هذه هي الثقافة التي نحتاج لترسيخها داخل مؤسساتنا، لينتقل الإلتزام من كونه مسؤولية إدارة متخصصة ليصبح ثقافة تبدأ من مجلس الإدارة والإدارة العليا

من جهته، رأى رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد الإتربي «أن توصيات مجموعة العمل المالي «فاتف» تشكل الإطار المرجعي العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وقد أصبحت معياراً أساسياً لقياس سلامة الأنظمة المالية في مختلف دول العالم. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات مهمة في هذه التوصيات، منها إعتداد النهج القائم على المخاطر (Risk-based approach)، بحيث تُوجّه الموارد الرقابية إلى القطاعات والأنشطة الأكثر تعريضاً للمخاطر، مع تعزيز متطلبات الشفافية والإفصاح عن المستفيد الحقيقي (Beneficial Ownership) لمنع إساءة إستخدام الشركات والكيانات القانونية في إخفاء الأموال غير المشروعة».

ولفت الإتربي إلى «أن هذه التطورات شملت تشديد الرقابة على الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها بعد إرتفاع إستخدام العملات الرقمية في بعض الجرائم المالية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية ووحدات المعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، بهدف رفع مستوى فاعلية الأنظمة الوطنية بحيث لا يقتصر التقييم على وجود التشريعات فحسب، بل يمتد إلى قياس نتائج تطبيقها العملي»، مؤكداً أن «قضية الثقة هي الجوهر، فلا مصرف بلا ثقة، ولا إستقرار مالياً بلا حوكمة، ولا نمو مستداماً بلا إلتزام، ومن هنا تأتي أهمية إجتماعنا اليوم لنطرح تساؤلاً جوهرياً حول كيفية بناء قطاع مصرفي عربي قادر على مواجهة عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة دون أن يفقد أهم أصوله، وهي الثقة».

وقال الإتربي: «إننا نلتقي اليوم في مرحلة تتزايد فيها التحديات الناجمة عن التطور التكنولوجي والجرائم المالية العابرة للحدود، وإتساع الأصول الافتراضية والذكاء الاصطناعي»، مشيراً إلى «أن إنعقاد هذا المؤتمر في بيروت يحمل دلالة خاصة؛ فهذه

نحن نريد مصرفاً آمناً وقادراً في الوقت ذاته على تمويل الاستثمار، ورقابة قوية تشجع الابتكار، ومكافحة فعّالة للجرائم المالية دون فقدان القدرة على تحقيق الشمول المالي»، لافتاً إلى «أن التوازن بين الرقابة والابتكار هو أحد أهم تحديات المرحلة المقبلة، وهو ما يحتاج إلى حوار مستمر بين المصارف والجهات الرقابية وصنّاع السياسات»، معتبراً أن الذكاء الاصطناعي «سيغيّر شكل الخدمات وآليات إدارة المخاطر»، لافتاً إلى أنه «ستظل التكنولوجيا بحاجة إلى الإنسان؛ فأقوى نظام رقابي لا يغني عن الإنسان الواعي، وأحدث تكنولوجيا لا تعوض عن الحوكمة الرشيدة. لذا، فإن الاستثمار في الكفاءات المصرفية يجب أن يكون على رأس أولوياتنا لبناء جيل يمتلك المعرفة المصرفية والفهم الرقابي والقدرة التكنولوجية والوعي المسؤول»، مؤكداً أن «مسؤوليتنا اليوم تتجاوز ميزانيات المصارف لنحتمي مذكرات المواطنين وثقة المستثمرين واستقرار الأسواق؛ فالحوكمة والالتزام جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الاقتصادي العربي».

وتمتد إلى كل موظف وقرار ومعاملة، فالمؤسسة التي تملك ثقافة قوية للحوكمة والالتزام هي التي تستطيع الحفاظ على نجاحها عند وقوع الأزمات».

ورأى الإترابي أننا «أمام فرصة حقيقية لبناء نموذج عربي متقدم في الحوكمة والالتزام، مستندين إلى خبرات مصرفية كبيرة ومؤسسات متطورة وكفاءات بشرية متميزة، وما نحتاج إليه هو المزيد من التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات لبناء منظومة أقوى وأكثر تكاملاً. ومن هذا المنطلق، يؤكد إتحاد المصارف العربية لالتزامه مواصلة دوره كمنصة تجمع المصارف العربية والجهات الرقابية والخبراء بهدف تعزيز الحوار وتطوير الكفاءات، والمرحلة المقبلة تتطلب منا الانتقال من الإستجابة للمخاطر إلى إستباقها، ومن الإمتثال للقواعد إلى بناء ثقافة مؤسسية راسخة».

وقال الإترابي: «إن الحوكمة والالتزام لا ينبغي أن يتحوّلا إلى منظومة معقّدة تعرقل وصول التمويل إلى الاقتصاد الحقيقي؛ فالهدف النهائي للقطاع المصرفي هو أن يكون شريكاً في التنمية».



مقدم الحضور الرسمي والمصرفي خلال افتتاح المؤتمر الإقليمي في بيروت



حاكم مصرف لبنان

كريم سعيد:

الثقة ليست هدفاً من الإصلاح

بل المعيار الذي نقيس به تقدمه

وقال حاكم مصرف لبنان كريم سعيد: «إن كل نظام مالي ناجح يقوم على ركيزتين: ركيزة ملموسة تتمثل في القوانين والأنظمة والمؤسسات النازمة والرقابية والبنية التحتية المالية، وركيزة غير ملموسة ولكنها الأعمق أثراً وهي الثقة. فالثقة هي الاسم المعنوي الذي لا يظهر في أي ميزانية، لكن كل ما تبنيه يقوم عليه، وموضوع هذا المؤتمر هو بالتحديد الموضوع الذي تُبنى فيه هذه الركيزة أو تتأخر. فغسل الأموال، أو بتعبير أدق إعادة تدوير الأموال غير المشروعة وتمويل الإرهاب، ليس مجرد جريمتين ماليتين، بل هما وسيلتان لإحترق الاقتصاد المشروع وإضعاف المؤسسات وتحويل النظام المالي إلى قناة لحماية الجريمة وتقويض سيادة القانون».

أضاف الحاكم سعيد: «لقد أثبتت التجارب، ومنها التجربة اللبنانية، أن الحماية المؤسسية ليست مجرد قاعدة قوية واحدة، بل سلسلة متكاملة من الحلقات؛ حلقة واحدة ضعيفة تكفي لإسقاط المنظومة بأكملها. ومن هذا المفهوم، إنطلقت مبادرة مصرف لبنان في العام 2025 لإرساء «حلقات النار الثلاث» (The Three Rings of Fire)، كثلاث مبادرات متكاملة: تغلق الحلقة الأولى الفجوة عند حدود النظام المالي بتحديد من يحق له الدخول إليه، حيث عملنا، ولا سيما في قطاع الصرافة ومؤسسات خدمات الدفع، على تجديد شروط الترخيص والملاءة والحوكمة وترسيخ متطلبات «إعرف عميلك»، فأَي تحويل أو إستلام أموال نقداً يتجاوز الـ 1000 دولار بات يخضع لشروط رقابية صارمة. وتغلق الحلقة الثانية الفجوة عند نقطة إلتقاء المصرف بعميله، فمعرفة العميل لا تكفي إذا إقتصرت على لحظة فتح الحساب، بل يجب قراءة كل عملية في سياقها الكامل بوصفها حدثاً مستمراً. أما الحلقة الثالثة، فهي الأكثر حساسية وتتعلق بعلاقتنا بالمصارف المراسلة، حيث نعمل على حماية المصارف اللبنانية من مخاطر عدم الامتثال المرتبطة بالأموال الأتية من جهات مشبوهة أو خاضعة للعقوبات».

تابع سعيد: «إن التصدّع في الحلقة الأولى أو الثانية يضعف السيطرة الداخلية، أما التصدّع في الحلقة الثالثة فقد يعني خطر خروج النظام المصرفي الوطني من النظام المالي العالمي، وهذا ما يجعلها الأثقل خطورة»، مشيراً إلى «أن بعض الجهات الرقابية الدولية ركّزت جهودها في العقود الماضية على مكافحة تمويل الإرهاب، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ولبنان، وهو بلا شك أولوية؛ إلا أن مليارات الدولارات المرتبطة بالفساد والتحويلات التي يُجرّيها الأشخاص المعزّون

سياً لم تحظ بالمستوى ذاته من الإهتمام»، معتبراً «أن تمويل الإرهاب وإختلاس الأموال العامة أو الخاصة في إطار الفساد يستويان في درجة الخطورة ويجب أن يعاملا بالقدر نفسه من الحزم». وأشار سعيد إلى أنه «في ظل التطوّر المتسارع في التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية، يعمل مصرف لبنان حالياً بالتعاون مع بنك فرنسا المركزي على إعداد مجموعة من الأطر التنظيمية الجديدة التي تهدف إلى تنظيم هذه الأنشطة وإخضاعها لرقابة فعّالة، بدلاً من حظرها. إن هذه الحلقات لا قيمة لها إذا بقيت نصوصاً على الورق، فقد علّمتنا التجربة أن أخطر الفجوات هي التراجع عن تطبيق القواعد أو تطبيقها بصورة انتقائية. لذا، فإن المؤسسات التي تخفق في تطبيق برامج إمتثال فعّالة ستواجه تبعات حازمة من دون إستثناء»، لافتاً إلى «أن مصرف لبنان يعمل اليوم بالتعاون مع سائر السلطات اللبنانية على تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي (FATF)، إثر إدراج لبنان على لائحة المراقبة المعززة في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ونحن نتعامل مع هذه الخطة بوصفها إستحقاقاً داخلياً وفرصة وطنية لمعالجة أوجه القصور، فنجاح المنظومة لا يُقاس بعدد التقارير، بل بالنتائج الملموسة والتحقيقات التي تصل فعلاً إلى القضاء».

وختم حاكم مصرف لبنان قائلاً: «إن قوة منظومتنا الإقليمية تُقاس بأضعف حلقة تعاون في ما بيننا، والثقة في أي نظام مالي لا تُستعاد بمجرد الإعلان عن الإصلاح، بل حين يرى الشريك والمصرف الدولي أن القواعد واضحة وتطبّق على الجميع دون إستثناء؛ فالثقة ليست هدفاً من الإصلاح، بل المعيار الذي نقيس به تقدمه».



رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

الدكتور جوزف طربيه:

من الخطأ النظر إلى المصارف باعتبارها سبب المشكلة بل هي خط الدفاع الأول في مواجهة الأموال غير المشروعة

دولنا العربية متشابهة إلى حد كبير، لكن الإمكانيات المؤسسية والتقنية للتعامل معها تختلف بين دولة وأخرى»، مشدداً على «أهمية التعاون وتنسيق العمل بين الجهات الرقابية والأمنية وتبادل التجارب الناجحة في التحقيق المالي وملاحقة شبكات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

وأشار د. طربيه إلى «أهمية إختبار لبنان لعقد هذا المؤتمر الإقليمي الهام لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، في لحظة سياسية وإقتصادية بالغة الدقة، حيث تجذب منطقة الشرق الأوسط الإهتمام العالمي في السياسة الدولية، كما يعود لبنان إلى إسترداد دوره كلاعب فاعل على الصعيد العربي في مقاربة المواضيع ذات الإهتمام المشترك».

وتحدث د. طربيه أنه «لم تعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجرد إلزام مصرفي أو إجراء قانوني تفرضه المعايير الدولية، إذ تحولت هذه المواجهة إلى واحدة من أهم معارك حماية الإقتصاد الوطني، وصون إستقرار النظام المالي، والحفاظ على ثقة المجتمع الدولي بالدول ومؤسساتها المالية»، لافتاً إلى أنه «في لبنان والعالم العربي، تزداد أهمية هذه المعركة في ظل التحولات الجيوسياسية والإقتصادية التي تشهدها المنطقة، وإتساع الإقتصاد النقدي، وتطور وسائل تحويل الأموال، وظهور أدوات مالية وتكنولوجية جديدة يُمكن أن تستغلها الشبكات الإجرامية والإرهابية»، وقال: «إن الدول العربية قطعت شوطاً مهماً في بناء الأطر التشريعية والمؤسسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، بما يتوافق مع المعايير الدولية، ولكن المعضلة الأساسية هي في مدى الإمتثال لهذه القوانين ومدى فعالية تطبيقها».

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه أنه «من الخطأ النظر إلى المصارف باعتبارها سبب المشكلة. فالمصارف هي في الواقع خط الدفاع الأول في مواجهة الأموال غير المشروعة، وهي صاحبة المصلحة الأولى في حماية كياناتها ومصالح مساهميها ومودعيها واقتصادات بلدانها، وأن أي إستثمار تبذله على هذا الصعيد، هو إستثمار في إستمرارية المصرف وسمعته وقدرته على العمل في النظام المالي العالمي، وأن نجاح أي بلد في مكافحة تبييض الأموال يتطلب إستراتيجية شاملة تتجاوز حدود القطاع المصرفي لتشمل مراقبة الشركات والتجارة وتملك العقارات ومختلف القطاعات التي يُمكن أن تشكل منافذ لتبييض الأموال. ويساهم في إنجاحها يقظة السلطة القضائية وتعاون المهن التي هي على تماس مع قطاعات الأعمال ككتّاب العدل والمحامين والمحاسبين، وشركات تحويل الأموال، والصرافين وغيرهم».

ورأى د. طربيه أنه «لا يُمكن لأيّ دولة عربية أن تواجه غسل الأموال وتمويل الإرهاب منفردة، بعد أن أصبح العالم يُدار بمنطق التكتلات الإقتصادية والتحالفات وسلاسل الإمداد، والدخول بمنظومات أكبر تمنحها قيمة ودوراً أهم. فالأموال يُمكن أن تنتقل سريعاً من دولة إلى أخرى، وقد يكون مصدرها دولة، والوسيط في دولة ثانية، والمستفيد النهائي في دولة ثالثة لذلك فإن التعاون بين دولنا ووحدات المعلومات المالية فيها والسلطات الرقابية والسلطات الضريبية والأمنية والقضاء، بالإضافة إلى التعاون العربي والدولي لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة»، مشيراً إلى «أن منطقنا تواجه في مجملها تحديات هي الأخطر منذ عقود، وأن الحروب الدائرة لم تعد حروباً عسكرية فقط، بل هي تدور بكل أنواع الأسلحة وخصوصاً سلاح العقوبات، بفعل دولة الإقتصادات وتأثير حركة التدفقات وتأثير البنوك المراسلة والتمويل الدولي بالضغط السياسية والمالية الخارجية»، معتبراً أن «التحديات التي تواجه

والتي لا تزال المصارف اللبنانية محافظة على علاقاتها التاريخية معها، مما يتطلب جهوداً مسؤولة للمحافظة على هذه الثقة، حيث إن التجارة الخارجية للبنان، إستيراداً وتصديراً، تعتمد أساساً على النظام المصرفي لتنفيذها. وقد بلغت فاتورة الإستيراد في العام 2025 حوالي 19 مليار دولار وإيرادات التصدير حوالي 3.3 مليارات دولار، وقد إستطاعت المصارف اللبنانية خدمتها بعلاقاتها مع المصارف المراسلة، بكثير من السلاسة، رغم الأزمة المالية في لبنان، وإدراجه على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي». ولفت د. طربيه إلى أن «تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في لبنان لا ينبغي أن يُنظر إليه فقط كإستجابة لمتطلبات دولية، بل كجزء من عملية إستمرار الثقة بالقطاع المالي اللبناني، وهذا يتطلب تعزيز إستقلالية وفعالية الجهات الرقابية والقضائية المختصة، وتطوير أنظمة الامتثال في المصارف، وتحسين جودة المعلومات المالية، وتطبيق قواعد المستفيد الحقيقي، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات المعنية».

كما تحدّث د. طربيه عن العقوبات الإقتصادية والمالية وما يتبعها من تجميد الأصول وتحقيقات مالية وجنائية، وكيف باتت تُستخدم اليوم كسيف مسلط وسلاح مدمر على دول العالم كله، تلجأ إليه الدول العظمى للدفاع عن مصالحها السياسية والإستراتيجية، ويساعدها في ذلك إمساكها بالمفاصل الأساسية للاقتصاد العالمي، متطرقاً إلى «التحدّيات التي عاناها لبنان خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدّمها الأزمة المالية التي نشأت من تراكم إختلالات نقدية ومالية لسنوات دون إتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، كذلك الحرب الدائرة في الجنوب، والتي يختلط فيها العسكري بالإقتصادي والسياسي بالمحلي وبالإقليمي والدولي، وتتقاطع فيها بؤابر مصالح دولية تظهر تردداتها في معظم الملفات الداخلية والخارجية»، مؤكداً أنه «في الحالة اللبنانية، تكتسب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية إستثنائية، نظراً إلى حساسية موقع لبنان في النظام المالي الإقليمي والدولي، وأهمية علاقاته بالمصارف المراسلة والمؤسسات المالية العالمية،



حضور مصرفي ومالي لبناني وعربي خلال الافتتاح



رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور سليم صفير:

أي مسار إصلاحي في القطاع المصرفي اللبناني يبقى رهناً بتكامل الأدوار وبناء الثقة مسؤولية مشتركة

أضاف د. صفير: «إن إستعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني تتم بإستعادة الثقة بالمؤسسات، وهذا يتطلب إستكمال الإصلاحات المالية والإقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، بما يُعيد بناء الثقة لدى المواطنين والمودعين والمستثمرين، ويُؤسس لمرحلة جديدة من النمو والإستقرار. وتؤكد جمعية مصارف لبنان إلتزامها الكامل بالتعاون مع السلطات الدستورية، وفي مقدمها فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، ودولة رئيس مجلس النواب نبيه بري، ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، في كل ما من شأنه دعم مسيرة الإصلاح وصون مصالح المودعين».

أما رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور سليم صفير فقال: «إننا نقف اليوم لنرسم معاً الطريق إلى ما نستحقه: قطاع مصرفي تحكمه الشفافية، وتحميه المساءلة، وتقوده الثقة. يشهد العالم اليوم مرحلة تُعاد فيها صياغة النظام المالي العالمي؛ فالتحوّلات الجيوسياسية وإزدياد المخاطر العابرة للحدود تفرض جميعها مسؤوليات جديدة على القطاع المصرفي. فالنجاح أصبح يُقاس بقدرة المؤسسات على ترسيخ الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وإدارة المخاطر بكفاءة، فالإمتثال أصبح إستثماراً في السمعة والحفاظ على العلاقات المصرفية المراسلة. في الإقتصاد، يمكن تعويض رأس المال المفقود، ويمكن إعادة بناء المؤسسات المتصدعة، ويمكن حتى ترميم الأسواق المنهارة، لكن الثقة إذا فُقدت لا تُستعاد بقرار ولا تُشتري بمال، بل تُبنى حجراً حجراً، وقراراً بعد قرار، حتى تعود جزءاً من هوية المؤسسة ذاتها».



من اليمين : معالي الوزير عامر البساط ومعالي الأستاذ محمد الإتريي والدكتور سليم صفير
والوزيرة السابقة ريا الحسن والوزير السابق رائد خوري والأستاذ سعد الأزهرى



الإعلامية جوزفين ديب قدمت حفل افتتاح المؤتمر

المالي بأكمله»، متمنياً «أن تُتاح الفرصة للجمعية المشاركة في النقاشات التي ستجري في لجنة المال والموازنة حول هذه المشاريع، لإبداء رأيها الفني والعملية والمساهمة في بلورة حلول قابلة للتنفيذ تحفظ حقوق المودعين وتصور في الوقت نفسه استمرارية القطاع المصرفي».

وسأل د. صفير المنظومة القضائية: «هل تمت معالجة الملفات المرتبطة بالقطاع المصرفي وفق معايير الإمتثال ذاتها التي نطالب بها اليوم؟ فما نواجهه ليس أزمة قطاع بمفرده، بل أزمة نظامية بإعتراف صندوق النقد الدولي، تستدعي معالجة قضائية منزهة وشاملة مدعومة بإرادة حكومية واضحة، حتى يكون القطاع المصرفي أكثر قدرة على المساهمة في الحل بدل الإشتغال بالدفاع عن إستمراريته»، مؤكداً أن «بناء الثقة مسؤولية مشتركة؛ مسؤولية حكومات وسلطات رقابية ومصارف ومؤسسات مالية وكل من يساهم في صياغة السياسات الاقتصادية».

وقال د. صفير: «إن الثقة لا تُبنى بالعود بل بالإنجاز، ولا تُكتسب بالخطابات بل بالشفافية. إن بناء الثقة ليس محطة نصل إليها بل مسيرة نلتزم بها كل يوم. ولعلّ أبرز درس يستحق أن نستحضره اليوم هو أن لا نكرر خطأ الماضي؛ ففي 9 آذار/مارس 2020، وحين كانت إحتياطيات مصرف لبنان تقارب 33 مليار دولار، تعرّض سداد إستحقاق سندات اليوروبوند، ولو أننا حينها إستبقنا الأزمة بالتوجّه بحكمة إلى صندوق النقد الدولي كجهة إستشارية تعيدنا إلى معالجة أوضاعنا الداخلية، لما وجدنا أنفسنا اليوم بعد ست سنوات وإحتياطيات تراجعت إلى مستويات متواضعة، نظرق الباب ذاته من جديد وبموقع أضعف أمام شروط أثقل كلفة وأصعب».

وتابع د. صفير: «إنطلاقاً من هذه القناة، واصلت المصارف اللبنانية جهودها في تطوير منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر بما ينسجم مع قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، دعماً لخطة العمل الوطنية الرامية إلى إستكمال الخروج من القائمة الرمادية؛ فسلامة أي نظام مالي لا تُقاس بقوة كل مؤسسة على حدة، بل بمتانة المنظومة بأكملها. ومن هذا المنطلق، يجدد القطاع المصرفي اللبناني إلتزامه الكامل مواصلة التعاون البناء مع مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة وكافة السلطات المختصة».

وتوجّه د. صفير من خلال الوزير عامر بساط، إلى الرئيس الدكتور نواف سلام؛ قائلاً: «أعلم أنكم لستم المسؤول المباشر عن هذه الأزمة، فقد جئتم بعد سلسلة من الحكومات والمحطات المتعاقبة التي أنهكت القطاع المصرفي قبل أن تتولوا مسؤولية هذه المرحلة، لكن التاريخ لا يسأل من بدأ الأزمة. بل يسأل من يملك الشجاعة لإنهائها. وأنتم اليوم تملكون هذه الفرصة؛ فرصة أن يقتزن إسمكم لا بإدارة الإنهيار، بل بلحظة الخروج منه. ولعلّ ما يمنحنا الإطمئنان، دولة الرئيس، هو أن رجلاً حمل لسنوات مسؤولية العدالة في أرفع محاكم العالم، وأصدر أحكاماً في أكثر القضايا تعقيداً وحساسية، هو اليوم من يقود هذه المرحلة. فخبركم القضائية وحكمكم في الفصل بين الحقوق المتشابكة تجعلكم الأقدر على إيجاد المخرج العادل والمتوازن لهذه الأزمة، بما ينصف المودعين ويصون إستقرار القطاع المصرفي، ويؤسس لعدالة إقتصادية تليق بتاريخكم القانوني».

كما توجّه صفير بالشكر إلى حاكم مصرف لبنان كريم سعيد قائلاً: «إن أي مسار إصلاحي في القطاع المصرفي يبقى رهناً بتكامل الأدوار بين حاكمية مصرف لبنان والحكومة والمصارف نفسها، فالرقابة وحدها لا تكفي إن لم ترافقها إرادة حكومية داعمة، كما أن إلتزام المصارف بالحكمة والشفافية لا يكتمل من دون إطار رقابي واضح ومستقر يقوم على التشاور المؤسسي المستمر بين الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي. وإننا نثق بأن قيادتكم لمصرف لبنان في هذه المرحلة الدقيقة ستكون شريكاً فاعلاً في إعادة بناء الثقة، لا حكماً عليها فحسب».

وأثنى د. صفير على «الدور الذي تضطلع به لجنة المال والموازنة النيابية برئاسة النائب إبراهيم كنعان في إدارة هذا الملف الوطني الحساس؛ فما تبقى من هذه الأزمة ليس ملفاً يخص المصارف وحدها، بل مساراً وطنياً يستدعي إدارة ذكية وحكيمة وشفافة تحفظ حقوق المودعين وتراعي في الوقت نفسه إستقرار النظام



الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

نعمل على بناء القدرات وتحفيز ثقافة الإمتثال والحوكمة وإستعادة الثقة بלבنا وتعزيز مكانته المالية وهذا إلزام مؤسسي

وجسر يربط القطاع المصرفي العربي بالحكومات والمؤسسات المالية الدولية. ومن هذا الدور، تأتي المؤتمرات والبرامج التدريبية والمبادرات كأدوات لترجمتها إلى نتائج عملية ومستدامة. وقد عمل الإتحاد خلال السنوات الماضية، على تبادل الخبرات وبناء القدرات، وتعزيز ثقافة الإمتثال والحوكمة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والهيئات الرقابية». وشدد د. فتوح على أن «رعاية الرئيس الدكتور نواف سلام، لهذا المؤتمر، ومشاركة هذا الحشد الرفيع من القضاة والأمنيين والمصرفيين والدبلوماسيين، تحمل رسالة واضحة وقوية بأن مواجهة الجرائم المالية وتعزيز نزاهة النظام المالي مسؤولية وطنية مشتركة، وأن لبنان عازم على المضيّ قدماً في مسيرة الإصلاح وإستعادة الثقة».

ولفت د. فتوح إلى «أن الإتحاد عمل خلال السنوات الماضية على بناء القدرات وتحفيز ثقافة الإمتثال والحوكمة. ومن هذا المنطلق، نجدد التأكيد على أن إتحاد المصارف العربية سيبقى شريكاً فاعلاً إلى جانب الدولة اللبنانية وقطاعها المصرفي، واضعاً كل إمكاناته وإرادته وشبكة علاقاته في خدمة مسيرة الإصلاح، وإستعادة الثقة، وتعزيز مكانة لبنان المالية. وهذا إلزام مؤسسي نؤمن به تجاه لبنان، وتجاه جميع دولنا العربية».

ورأى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح «أن المشكلة ليست في نقص الخبرات؛ فالجميع يعرف ماذا يجب أن يفعل، والمعايير الدولية واضحة والحلول معروفة، كما أن الخبرات الفنية متوافرة في لبنان مثلاً هي متوافرة في معظم الدول العربية. إن السؤال اليوم ليس هل نعرف ما يجب فعله؟ بل هل نملك الإرادة السياسية الجامعة لفعل ما يجب فعله؟ ومن هنا، أقول إن التجارب الدولية أثبتت أن جميع الدول التي نجحت في بناء منظومات قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو إستعادة ثقة المجتمع المالي والدولي، إمتلكت قراراً سياسياً واضحاً وثابتاً جعل الإصلاح أولوية وطنية».

وقال د. فتوح: «لقد إختارنا موضوعات هذا المؤتمر بعناية، لأنها تتناول أبرز القضايا التي تواجه منطقتنا اليوم: الإصلاحات التشريعية، وخطط العمل الوطنية، والتقييمات المتبادلة، والعلاقات مع البنوك المراسلة، والعقوبات الدولية، وتعزيز التعاون بين السلطات الرقابية والامنية والقضائية والقطاع المالي، وغيرها من الموضوعات المهمة التي سنناقشها على مدار يومين من أعمال المؤتمر»، مشيراً إلى «أن إتحاد المصارف العربية، منصة عربية جامعة للحوار والتعاون والشفرة،



الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

اختبر سهولة السحب بدون بطاقة

طريقة سريعة وآمنة ومريحة للوصول إلى أموالك

دون الحاجة إلى البطاقة ، من خلال مسح رمز ال **QR**

أو إدخال رمز **OTP** حيث يتم الإستحصال عليهم عبر تطبيق **C**

كل ما تحتاجه
هو رمز



برج الاعتماد اللبناني، كورنيش النهر، العدلية

+961 1 607100 | 1518

www.creditlibanais.com | info@creditlibanais.com.lb



by Credit Libanais



GET IN ON
App Store



GET IN ON
Google Play

جلسات المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

خارطة طريق لتعزيز الإمتثال والخروج من اللائحة الرمادية والإصلاحات الإقتصادية والمصرفية المطلوبة لتعزيز النزاهة المصرفية

تناولت جلسات المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب محاور «خارطة طريق لتعزيز الإمتثال والخروج من اللائحة الرمادية»، و«التقييمات المتبادلة Mutual Evaluation والإستعداد المؤسسي»، و«الإصلاحات الإقتصادية والمصرفية المطلوبة لتعزيز النزاهة المصرفية»، و«العقوبات الدولية والعلاقات مع البنوك المراسلة» و«حلقة نقاش: الدروس المستفادة في مكافحة الجرائم المالية».

وقد خرج المحاضرون بخلاصات أبرزها أن الثقة هي العنصر الأكثر أهمية من أجل جذب المستثمرين، وهي تأتي في مقدّم أي عمل مصرفي ومالي في لبنان وفي بلدان أخرى، وأن الترجمة العملية لهذه الثقة تأتي من خلال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية وفق معايير FATF، وتنفيذ خطة العمل الوطنية ودور السلطات الرقابية والمصارف ووحدة المعلومات المالية، وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والأمنية والقضائية والقطاع المصرفي.



مقدم الحضور الرسمي والمصرفي اللبناني والعربي خلال حفل افتتاح المؤتمر

اليوم الأول

كلمة رئيسية



ألقى العميد الدكتور موسى كرنيب، خبير دولي في مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، لبنان كلمة رئيسية تناولت تجربته في مكافحة الجريمة المنظمة وإكتشاف المجرمين الماليين، مقدماً مقترحات في سبيل الحؤول دون الوقوع في أفخاخ هؤلاء المجرمين والذين يستغلون التكنولوجيا ولا سيما الذكاء الاصطناعي في سبيل الوصول إلى مرادهم.



جانب من الحضور المصرفي والأمني المتخصص في مكافحة غسل الأموال

الجلسة الأولى

خارطة طريق لتعزيز الإمتثال والخروج من اللائحة الرمادية



دولي للشؤون القانونية والإمتثال، ومستشار لدى إتحاد المصارف العربية. وقد تحدث في الجلسة كل من: القاضية إميليا ميرنا كلاس، المحامية العامة لدى محكمة التمييز، لبنان، والعقيد خالد عبد الباقي، رئيس مكتب مكافحة الجرائم المالية في قوى الأمن الداخلي، لبنان، وعمر معضاد، نائب مدير هيئة التحقيق الخاصة، لبنان، ورشا مرتضى، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام، بنك أبو ظبي التجاري، الإمارات.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «خارطة طريق لتعزيز الإمتثال والخروج من اللائحة الرمادية» محاور الإصلاحات التشريعية والمؤسسية وفق معايير FATF، وتنفيذ خطة العمل الوطنية ودور السلطات الرقابية والمصارف ووحدة المعلومات المالية، وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والقضائية والقطاع المصرفي، وتجارب الدول العربية في الخروج من اللائحة الرمادية والدروس المستفادة. وقد أدار الجلسة، المحامي شهدان جبيلي، مستشار



الجلسة الثانية

التقييمات المتبادلة (Mutual Evaluation) والإستعداد المؤسسي



وتحدث في الجلسة كل من:

مالك قسطة، مساعد الرئيس التنفيذي، رئيس دائرة الإمتثال لمجموعة بنك لبنان والمهجر، لبنان،
وهادي الأسعد، مستشار المدير العام للمعهد العالي للأعمال ESA،
 وعضو لجنة الإمتثال - بنك البحر المتوسط، BankMed، لبنان،
وفواد خليفة، رئيس إدارة الإمتثال لمجموعة فرنسبنك، لبنان،
وريتا فارس الخال، رئيس دائرة الإمتثال، بنك بيروت، لبنان،
وسركيس يوسف مزرعاني، الأمين العام لنقابة الصرافين في لبنان.

وشرحت الجلسة الثانية بعنوان «التقييمات المتبادلة (Mutual Evaluation) والإستعداد المؤسسي»، محاور منهجية تقييم MENAFATF و FATF ومتطلبات الفعالية Effectiveness، والاختفاء الأكثر شيوعاً المؤدية إلى الإدراج على اللائحة الرمادية، والإستعداد المؤسسي للتقييمات المقبلة وأفضل الممارسات الدولية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية وإستعادة الثقة الدولية في القطاع المالي.

وقد أدار الجلسة، **أحمد الكسواني**، شريك ورئيس فريق الإستشارات للقطاع المصرفي، PWC، الكويت.

اليوم الثاني

كلمات رئيسية

الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية المطلوبة لتعزيز النزاهة المصرفية



تناولت الكلمات الرئيسية محور «الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية المطلوبة لتعزيز النزاهة المصرفية». وقد ألقى هذه الكلمات كل من: الدكتور محمد بعاصيري، رئيس سابق لهيئة التحقيق الخاصة، ورئيس مبادرة حوار القطاع المصرفي العربي - الأميركي، والدكتورة منال عبد الصمد، كبيرة المستشارين في السياسات المالية، لبنان، والدكتور رعد محمود التل، أستاذ الإقتصاد المشارك، جامعة الأردن، والمقدم الركن ربيع الحاج شحادة، رئيس شعبة الأمن القومي في المديرية العامة للأمن العام.

د. محمد بعاصيري

مع المصارف المراسلة مبنية على الثقة والشفافية والأخلاقيات المهنية.

وخلص د. بعاصيري إلى «أن المصارف تعتمد عادة أثناء ممارسة عملها المهني على الحوكمة، المحاسبة، القرارات الشفافة، الإمتثال ومحاربة الإقتصاد النقدي الذي يشجع الجريمة المالية».

د. منال عبد الصمد

بدورها، قالت الدكتورة منال عبد الصمد، كبيرة المستشارين في السياسات المالية، لبنان: «إن المطلوب هو البحث في كيفية الخروج من اللاتحة الرمادية، حيث يجب معالجة المشكلة من خلال إثبات النزاهة المصرفية داخل المصرف عينه»، مشيرة إلى «أن المصرف هو مرآة الإقتصاد، فيما الإقتصاد المنتج يُمول المصرف المنتج والنجاح، كما أن الإقتصاد الريعي يُمول المصرف الريعي».

وقال الدكتور محمد بعاصيري، رئيس سابق لهيئة التحقيق الخاصة، ورئيس مبادرة حوار القطاع المصرفي العربي - الأميركي: «إن النزاهة المصرفية من أولى أسسها الثقة»، مشيراً إلى «أن إستعادة الثقة يتطلب الحوكمة، والمحاسبة، والضبط الداخلي، والرقابة المصرفية التي من أسسها الإستقلالية، وإتخاذ القرارات غير المنحازة، وتوقع الخطر قبل وقوعه، والشفافية، وتعزيز مكاتب الإمتثال».

وتحدّث د. بعاصيري عن التحدّيات التي تواجهها الجريمة المالية، مشيراً إلى «أن تعزيز الشمول المالي يحارب الإقتصاد النقدي الضار أصلاً بالإقتصادات والإستثمارات»، كاشفاً بأنه «كان على مصرف لبنان المركزي أن يتوقف عن إقراض الدولة اللبنانية منذ العام 2015، كي لا يقع في المحذور»، مشدداً على «أن العلاقة

المصرفي السليم يتمتع بحوكمة رشيدة ورقابة صارمة للمخاطر، فضلاً عن التحول الرقمي الذكي»، معتبراً «أن التكنولوجيا ليست بديلاً عن الإنسان لكنها تُعتبر أفضل شريك له»، وداعياً إلى «أن التعاون العربي يُعتبر أفضل إستراتيجية لمعالجة الجريمة المالية خارج الحدود».

المقدم الركن ربيع الحاج شحادة

وتحدّث المقدم الركن ربيع الحاج شحادة، رئيس شعبة الأمن القومي في المديرية العامة للأمن العام عن تحديات مكافحة غسل الأموال، مشيراً إلى أن المشكلة تظهر عند تمييز الحالات والتي تستحق التحقيق، وقال: «يمكن للذكاء الاصطناعي إظهار أسباب إرتفاع مستوى المخاطر، لكنه ليس بديلاً عن الإنسان الذي يُعتبر العامل الأول والمحرك للذكاء الاصطناعي وليس العكس».

وقال: «إن الذكاء الاصطناعي ليس صاحب القرار التوليدي، لذا فإن الإتجاه الدولي كان ولا يزال يؤكد أن الذكاء الاصطناعي يساعد الأشخاص الطبيعيين ولا يحل محلهم»، داعياً إلى «بناء إستراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم المالية، وبناء بنية بيانات موثوقة، وتطوير منصات تحقيق متقدمة، وتطوير شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص والإستثمار في الإنسان ولا سيما في الجيل الجديد من المحققين».

ولاحظت د. عبد الصمد «أن تمويل المصارف اللبنانية للدولة وصل مؤخراً إلى نسبة 60 %، مما شكّل خطراً كبيراً على القطاع المصرفي اللبناني»، مؤكدة «أن ما يهمنا هو تأمين نظام مصرفي محصّن ومناعة مؤسساتية»، معتبرة «أن مكافحة الجريمة المالية لا تتوقف عند الإستراتيجيات الوطنية، لأن مثل هكذا جريمة لا حدود لها ولا وطناً محدداً لها، لذلك نحتاج إلى شبكة عربية موحّدة لتبادل المخاطر»، لافتة إلى «أن لإتحاد المصارف العربية دوراً طبيعياً في هذا المجال يقوم بتنسيق آليات العمل في ما بين الدول العربية».

د. رعد محمود التل

من جانبه، قال الدكتور رعد محمود التل، أستاذ الإقتصاد المشارك، جامعة الأردن: «إن تكلفة غسل الأموال تُقاس بحجم النمو الإقتصادي»، مشدداً على «أهمية النزاهة المصرفية من خلال الإصلاحات الإقتصادية الحقيقية والتي تؤدي إلى زيادة النمو والإنتاج المحلي»، لافتاً إلى «أن الإستقرار الإقتصادي يُعتبر من أهم أدوات الوقاية من الجرائم المالية».

وتحدّث د. التل عن ضرورة «تعميم الشمول المالي، بغية تعزيز الإقتصادات وخصوصاً أن هناك نحو 1.4 مليار شخص هم خارج إطار الشمول المالي على مستوى العالم»، مشيراً إلى «أن القطاع



الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح متوسطاً من اليمين:
الدكتورة منال عبد الصمد، د. محمد بعاصيري، المقدم الركن ربيع الحاج شحادة،
ومن اليسار: مستشار إتحاد المصارف العربية المحامي شهدان جبيلي، و د. رعد محمود التل

الجلسة الأولى

العقوبات الدولية والعلاقات مع البنوك المراسلة



وتحدثت في الجلسة كل من: **محمود فضل الله**، شريك إداري في مكتب دبي، شركة المحاماة الدولية Akin Gump، عبر تقنية «زوم»، و**علي كاظمي**، المدير الإداري، Hansuke للاستشارات – المملكة المتحدة، عبر تقنية «زوم»، والمحامي **شهدان جبيلي**، مستشار دولي للشؤون القانونية والإمتثال، ومستشار لدى اتحاد المصارف العربية، والدكتور **علي زبيب**، محامي متخصص في القوانين المصرفية الدولية وأستاذ جامعي، لبنان ولندن.

تحدثت الجلسة الأولى بعنوان «العقوبات الدولية والعلاقات مع البنوك المراسلة»، عن متطلبات الإمتثال في ظل العقوبات الدولية، وإجراء العناية الواجبة للتحقق من المستفيد الحقيقي، وإدارة مخاطر العقوبات الدولية، والعلاقات مع البنوك المراسلة وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الإمتثال. وقد أدار الجلسة **الدكتور محمد فحيلي**، باحث في الإقتصاد – كلية إدارة الأعمال OSB، الجامعة الأميركية في بيروت.



حضور مصرفي لبناني وعربي خلال جلسات المؤتمر

الجلسة الثانية

حلقة نقاش: الدروس المستفادة في مكافحة الجرائم المالية



وتمويل الإرهاب، لبنان. وخلص المشاركون في حلقة النقاش إلى أن الحوكمة هي أساس مكافحة الجرائم المالية، رغم أن مسارها طويل في سبيل إكتشاف الجرائم المالية، معتبرين أن التكنولوجيا سيف ذو حدين، الأول يكمن في الحاجة إلى تشريعات لتحديد وضبط الذكاء الاصطناعي، وتحديد المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي. كما رأى المشاركون أن القطاع العام بالإجمال يعاني عبودية نتيجة البيروقراطية، ويحتاج إلى تحريره من القيود ويعاني نقصاً في التخصصية.

ترأس الجلسة الثانية بعنوان «حلقة نقاش: الدروس المستفادة في مكافحة الجرائم المالية»، المحامي **شاهدان جبيلي**، مستشار دولي للشؤون القانونية والإمتثال، ومستشار لدى اتحاد المصارف العربية. وتحدث في الجلسة كل من: **أحمد الكسواني**، شريك ورئيس فريق الإستشارات للقطاع المصرفي، PWC، الكويت، و**بدر المعوشي**، مدير معهد التمويل والحوكمة، المعهد العالي للأعمال - ESA، لبنان، والدكتور **باسل الحجار**، المدير التنفيذي لشركة فيديا إنسايت، وخبير في الدراسات الأمنية والجيوستراتيجية، لبنان، والعميد الدكتور **موسى كرنيب**، خبير دولي في مكافحة الجريمة المنظمة



جانب من الحضور المصرفي خلال جلسات المؤتمر

دروع تقديرية للمصارف والمؤسسات المالية الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في بيروت

جرى في ختام المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والذي إستمر على مدار يومين، منح إتحاد المصارف العربية، ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح والمحامي شهادان جبيلي، المصارف والمؤسسات المالية الراعية، الدروع التقديرية إلى المصارف والمؤسسات المالية الراعية، وهي كالتالي:



بنك قطر الوطني/ زياد صادق عيتاني



البنك العربي/ أماني الشيخ



بنك الخرطوم/ محمد لؤي



بنك بيروت والبلاد العربية/ شوقي بدر



مؤسسة OMT/ ميشلين زيادة



بنك الإ اعتماد اللبناني/ نجوى حجار

الرعاة الرسميون لإفتتاح المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب





صورة جماعية للمشاركين الرئيسيين في المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



من اليمين: السيد أنطوان حبيب والسفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى والدكتور وسام فتوح والأنسة رشاف فتوح



SEND MONEY WORLDWIDE ON **OMT** Pay FREE OF CHARGE!*

*Limited-time promotion
FX gains apply.

Western Union



خروج لبنان من اللائحة الرمادية تستلزم شروطاً أساسية

شخصيات قيادية لبنانية شددت على أهمية إستعادة الثقة

بالقطاع المصرفي اللبناني ودوره الريادي في المنطقة والعالم

أبدى عدد من الشخصيات القيادية اللبنانية ترحيبه بكلمات الإفتتاح، والتي ركزت على أجندة الإصلاح المالي والتشريعي المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية، وخارطة الطريق والمتطلبات اللازمة للتعامل مع «القائمة الرمادية»، وتعزيز أطر الإمتثال والرقابة داخل المؤسسات المالية المصرفية، وتبادل الخبرات والتنسيق بين صنّاع السياسات والجهات الرقابية والخبراء الدوليين، مشددة على أهمية دور القطاع المصرفي اللبناني الريادي في المنطقة والعالم، ولأفئة إلى أهمية عامل الثقة بشكل أساسي بغية إستعادة المصارف اللبنانية زخمها ودورها البارز في لبنان والخارج، وتالياً خروجه من اللائحة الرمادية التي تكلف الإقتصاد اللبناني خسائر فادحة بمليارات الدولارات.

الرئيس فؤاد السنيورة



في هذا السياق، قال رئيس الحكومة اللبنانية السابق فؤاد السنيورة: «لا شك في أن هناك مجموعة كبيرة من المشكلات التي تضافرت مع بعضها في لبنان والتي أوصلتنا إلى هنا. وعليه، فإن العودة إلى النظام العالمي يقتضي حلّ كلّ المسائل المعقّدة والتي علق لبنان فيها مؤخراً»، مشدداً على «أهمية إستعادة الدولة اللبنانية سلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية، وتالياً حلّ المشكلات المتعلقة بالنظام المصرفي اللبناني، ولا سيما مشكلة الفجوة المالية»، معتبراً «أن كل هذه الأمور مترابطة مع بعضها على نحو وثيق»، ومؤكداً «أن الإمكانية متوافرة للتوصل إلى حلول، لكن المهم أن تتضافر النوايا في سبيل الوصول إلى نتائج ملموسة تخدم القطاع المصرفي اللبناني والإقتصاد الوطني وبالسّعة المرجوة».

الرئيس تهمام سلام



بدوره، أوضح رئيس الحكومة اللبنانية السابق تهمام سلام: «أن من الشروط الأساسية لخروج لبنان من اللائحة الرمادية، قيام الحكومة بإحتضان كل الهموم المصرفية، والتعاون مع كل الهيئات المعنية بغية إستعادة الثقة بموقعنا الرائد في المنطقة، فنطلق من جديد النشاطات والإنجازات المميّزة وعلى كل الصعد والتي ينتظرها منا أشقاءنا العرب وأصدقائنا الدوليون وفي شتّى أنحاء العالم».



الوزير آلان حكيم

ولفت وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني السابق آلان حكيم إلى «أن الشرط الأول والأخير لخروج لبنان من اللائحة الرمادية يكمن بتوافر عامل الثقة، إذ إن إقتصاد الكاش في لبنان يبلغ في الوقت الحاضر نحو 45 %، فيما يبلغ الإقتصاد الأسود ما بين 20 % و 30 %، من هنا على الحكومة اللبنانية أن تقوم بواجباتها كاملة بغية إنهاء هذا الوضع الشاذ، والذي كلما طالت وتيرته إنعكس سلباً على المالية العامة وعلى الإقتصاد اللبناني ككل»، مشيراً إلى أن ذلك «يتطلب مضاعفة الجهود القضائية والأمنية والإجتماعية داخل الدولة اللبنانية»، مشدداً على ضرورة «إعطاء الأهمية حيال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقضاء على الفساد، والتشدد حيال موضوع الإمتثال والذي يشكل عنصراً أساسياً من أجل المحافظة على المجتمع اللبناني وإنعاش الإقتصاد الوطني».



نائب حاكم مصرف لبنان د. مكرم بونصار

من جانبه، قال نائب حاكم مصرف لبنان د. مكرم بونصار: «إن من أهم الشروط الأساسية لخروج لبنان من اللائحة الرمادية، هو ضرورة تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وخصوصاً أن القضاء اللبناني بدأ يُفعل أحكامه، وهذا مؤشر إيجابي بغية إستعادة الدولة سلطتها بدءاً من القضاء»، مشيراً إلى «أن مصرف لبنان المركزي قام بخطوات كبيرة مؤخراً أفضت إلى التخفيف من الدفع النقدي»، معلناً عن «حزمة إجراءات وتدابير تنظيمية تهدف إلى الحدّ من إنتشار الإقتصاد النقدي (الكاش) وتشجيع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».



وزيرة الإعلام اللبناني السابقة منال عبد الصمد

وقالت وزيرة الإعلام اللبنانية السابقة وكبيرة المستشارين في السياسات المالية، لبنان منال عبد الصمد: «إن لبنان يحتاج إلى قرار وإرادة حازمين بغية خروجه من اللائحة الرمادية، ولا سيما تجاوز المعوقات التي تعترض هذا القرار في الداخل اللبناني»، مشيرة إلى «أن لبنان يحتاج إلى إستعادة النظام المالي الذي يثق اللبنانيون به، فضلاً عن أهمية إستعادة الدور المصرفي اللبناني في المنطقة والعالم».

أمين عام هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي اللبنانية عبد الحفيظ منصور:

إستعادة لبنان مركزه المالي إقليمياً ودولياً يتطلب إستكمال تنفيذ بنود خطة عمل FATF والخروج من اللائحة الرمادية ومواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية



على هامش إنعقاد المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيروت، برز الحديث عن ضرورة خروج لبنان من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF)، باعتبار أن وجوده فيها يعكس ضعفاً ممنهجاً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الإطار خص أمين عام هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي اللبنانية الأستاذ عبد الحفيظ منصور، مجلة «إتحاد المصارف العربية» بحديث شدد فيه على «أن رفع اسم لبنان عن اللائحة الرمادية يرتبط بشكل أساسي بتنفيذ بنود خطة العمل التي وضعتها مجموعة العمل المالي FATF – Financial Action Task Force للبنان، كما وبإثبات فعالية تطبيقها على أرض الواقع، وليس فقط بإقرار قوانين وإتخاذ إجراءات شكلية».

وقال منصور: «تتركز خطة عمل FATF على محاور أساسية، من أبرزها: إستكمال تقييم بعض مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإتخاذ تدابير لمعالجتها، وتعزيز التعاون القضائي الدولي وإسترداد الأصول، وزيادة فعالية الرقابة على قطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة (محامين، كتاب عدل، تجار المجوهرات والمعادن النفيسة، ووسطاء العقارات)، وتحديث معلومات صاحب الحق الإقتصادي، وزيادة التحقيقات والإدعاءات والأحكام القضائية بجرائم تبييض الأموال التي يجب أن تكون أكثر إتساقاً مع المخاطر في لبنان، فضلاً عن زيادة مصادرات المتحصلات الإجرامية والأصول ذات الصلة».

وشدد منصور على «أن الحكومة اللبنانية تعمل على معالجة أوجه القصور المحددة ضمن خطة عمل FATF وذلك من خلال توجيه السلطات والجهات المعنية. وفي هذا الإطار، وجّه دولة رئيس مجلس الوزراء القاضي نواف سلام مراسلات الى الوزارات والإدارات والأجهزة المعنية، طلب فيها إتخاذ الإجراءات المناسبة والعمل على تنفيذ بنود خطة العمل التي تقع ضمن اختصاص كل جهة، وذلك ضمن المهل المحددة. كما تقوم، هيئة التحقيق الخاصة بصفتها المنسق الوطني لمتابعة تنفيذ خطة عمل FATF، بدور أساسي في متابعة الجهات المعنية والتنسيق في ما بينها، وعقد الإجتماعات الدورية لمناقشة التقدم المحرز، كما تقوم بتأمين مساعدة فنية وتدريب من جهات دولية مختلفة لعدد من الجهات اللبنانية المعنية».

أضاف منصور: «إلا أن تنفيذ بعض الإجراءات التصحيحية شهد تأخيراً نتيجة الحرب والظروف الإستثنائية التي مرت في لبنان، والتي إنعكست على قدرة عدد من الجهات المعنية على إستكمال بعض التدابير ضمن الجدول الزمني المحدد. ومع ذلك، إستمر العمل على تنفيذ بنود خطة العمل، وإستؤنف العمل مع الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة الفنية».

وتابع منصور: «أما بالنسبة إلى إستعادة لبنان مركزه المالي إقليمياً ودولياً، فهذا الأمر يتطلب مجهوداً أوسع يشمل أولاً إستكمال تنفيذ بنود خطة عمل FATF والخروج من اللائحة الرمادية، وثانياً مواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية لإعادة الثقة بالقطاع المصرفي والمالي اللبناني وعلاقاته مع النظام المالي في الخارج». ورداً على سؤال، إذا كان لبنان يقوم بضبط حدوده الشمالية والشرقية كذلك مرافقه ومرافئه البحرية والجوية، ماذا ينقص لبنان لكي يفي بمتطلبات الإمتثال؟ أجاب عبد الحفيظ منصور: «إن ضبط الحدود أمنياً لا يكفي، حيث إن المطلوب هو إثبات قدرة السلطات الجمركية على كشف تهريب العملات والمعادن والأحجار الثمينة التي تُنقل بصورة غير مشروعة عبر الحدود وحجزها عند الإقتضاء، والتحقيق في الحالات التي يُشتبه أنها قد ترتبط بعمليات تبييض أموال أو تمويل إرهاب».

تعزيز أطر الحوكمة والإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أفضل الممارسات والتحديات المستقبلية



تكامل الحوكمة والإمتثال وتوزيع المسؤوليات

تبدأ فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مستوى الحوكمة العليا، إذ ينبغي إدماج هذه المخاطر ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر في المصرف، وعدم حصرها في إدارة الإمتثال. وتؤكد لجنة بازل أنه يتوجب على المصارف التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها جزءاً من المخاطر المصرفية الكلية، لما قد تسببه من خسائر قانونية وتشغيلية وأضرار بالسمعة. ويتولى مجلس الإدارة إعتناء إستراتيجية المكافحة ومستوى المخاطر المقبول، ومتابعة التقارير المتعلقة بالعملاء والمعاملات مرتفعة المخاطر، وضمان إستقلالية وظيفة الإمتثال وتوفير الموارد اللازمة لها. وتتولى الإدارة التنفيذية ترجمة هذه التوجهات إلى سياسات وإجراءات عملية، فيما تراقب إدارة الإمتثال مدى الإلتزام وتحدد أوجه القصور، ويقدم التدقيق الداخلي تقييماً مستقلاً لفعالية الضوابط.

ويستند هذا التوزيع إلى نموذج خطوط المسؤولية الثلاثة، الذي يجعل وحدات الأعمال مسؤولة مباشرة عن المخاطر الناتجة عن أنشطتها، ويمنح وظائف المخاطر والإمتثال دور الرقابة

أصبحت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهم متطلبات حماية سلامة القطاع المصرفي وإستقراره، في ظل توسع المعاملات العابرة للحدود وتسارع الخدمات المالية الرقمية وإنتشار الأصول الافتراضية وتزايد قدرة الشبكات الإجرامية على إستخدام هياكل قانونية وتقنية معقدة لإخفاء مصادر الأموال والمستفيدين الحقيقيين منها. ولا تعتمد فعالية المكافحة على وجود التشريعات وأنظمة المراقبة فقط، بل ترتبط بوجود حوكمة مؤسسية واضحة تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ووظائف الإمتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. فضعف الرقابة أو غياب المساءلة أو نقص إستقلالية وظيفة الإمتثال قد يحول السياسات المعتمدة إلى إجراءات شكلية غير قادرة على إكتشاف المخاطر أو منعها.

وضمن هذا الإطار، تطوّر مفهوم الإمتثال من مجرد الإلتزام بالتعليمات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة إلى وظيفة إستراتيجية تشارك في تقييم المخاطر وإتخاذ القرارات وحماية سمعة المصرف. ويتطلب ذلك توفير الموارد والكوادر المتخصصة، وتعزيز جودة البيانات، وإستخدام التكنولوجيا الرقابية، وترسيخ ثقافة مؤسسية تضع النزاهة وإدارة المخاطر ضمن أولويات العمل المصرفي.

جدول رقم 1: توزيع مسؤوليات الحوكمة والإمتثال في المصرف

الجهة	المسؤوليات الأساسية
مجلس الإدارة ولجانه	إعتماد استراتيجية المكافحة ومستوى المخاطر المقبول، ومتابعة فعالية الضوابط ومساءلة الإدارة التنفيذية
الإدارة التنفيذية	تنفيذ السياسات، وتوفير الموارد والأنظمة، وضمان معالجة أوجه القصور ضمن مهل محددة
وحدات الأعمال	التحقق الأولي من العملاء، وفهم طبيعة معاملاتهم، ورصد المؤشرات غير الاعتيادية والإبلاغ عنها
إدارة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال	تقييم المخاطر، ومراقبة الإلتزام، وفحص المعاملات، ورفع التقارير إلى الإدارة والجهات المختصة
إدارة المخاطر	دمج مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن إطار المخاطر الكلي وقياس مستوى التعرض
التدقيق الداخلي	إجراء تقييم مستقل لفعالية السياسات والأنظمة والضوابط ورفع النتائج مباشرة إلى مجلس الإدارة

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات.

الحقيقي، ومصدر الأموال والثروة في الحالات مرتفعة المخاطر، ومقارنة المعاملات بالنشاط المتوقع للعميل، وتحديث البيانات عند ظهور تغيرات غير اعتيادية.

وتتطلب الحوكمة الفعالة إستقلالية إدارة الإمتثال وقدرتها على الوصول إلى المعلومات ورفع التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجانه المختصة، من دون تأثر قراراتها بالأهداف التجارية. كما ينبغي منحها صلاحية تصعيد المخالفات وطلب وقف العمليات أو العلاقات التي لا يمكن إدارة مخاطرها، مع متابعة معالجة أوجه القصور ضمن مهل واضحة. وتكتمل هذه الممارسات بترسيخ ثقافة مؤسسية تجعل مكافحة غسل الأموال مسؤولية مشتركة، من خلال التدريب المستمر، وحماية قنوات الإبلاغ الداخلي، وعدم مكافأة الأداء التجاري الذي يتحقق على حساب الضوابط. ففعالية الإمتثال تُقاس بقدرته على منع المخاطر واكتشافها ومعالجتها، وليس بعدد السياسات والتقارير التي يصدرها المصرف.

دور التكنولوجيا والبيانات في تطوير الإمتثال

أصبحت التكنولوجيا الرقابية عنصراً أساسياً في تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تسمح بأتمتة التحقق من هوية العملاء وفحص قوائم العقوبات ومراقبة المعاملات وربط الحسابات والأطراف المرتبطة. ويساعد ذلك المصارف على الانتقال من مراقبة العمليات المنفردة وفق قواعد ثابتة

والتوجيه، بينما يوفر التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً لمجلس الإدارة. كما يتوافق ذلك مع منهج مجموعة العمل المالي القائم على توجيه الموارد والإجراءات المعززة نحو العملاء والمنتجات والدول الأعلى خطراً.

أفضل الممارسات في تعزيز الحوكمة والإمتثال

رغم التقدم في بناء الأطر التشريعية، لا تزال الفجوة قائمة بين الإلتزام بالمتطلبات وتحقيق نتائج فعلية. وتشير مجموعة العمل المالي إلى أن 76 % من الدول طبقت توصياتها الأربعين بصورة مرضية من الناحية التشريعية والتنظيمية، مقارنة بنحو 36 % في العام 2012، إلا أن دولاً عديدة لا تزال تواجه صعوبات في التحقيق في القضايا المعقدة العابرة للحدود ومنع استخدام الشركات الوهمية في إخفاء الأموال. ويؤكد ذلك أن وجود السياسات لا يكفي ما لم يقترن بالتنفيذ والرقابة والمساءلة.

وتبدأ أفضل الممارسات بإجراء تقييم شامل ودوري لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يغطي العملاء والدول والمنتجات وقنوات تقديم الخدمات. وينبغي تحديث هذا التقييم عند دخول أسواق جديدة أو طرح منتجات رقمية أو حدوث تغيرات جوهرية في أنماط المعاملات، ثم إستخدام نتائجه في تحديد مستوى الرقابة وتوزيع الموارد. كما يجب أن تمتد إجراءات العناية الواجبة طوال مدة العلاقة مع العميل، وألاً تقتصر على مرحلة فتح الحساب. ويشمل ذلك التحقق المستمر من المستفيد

والأصوات المزيّفة وتنفيذ عمليات احتيال واسعة النطاق. وقد حذرت الإنترنت في العام 2026 من تزايد عدد مراكز الإحتيال وإتساع نطاقها، ومن إستخدام الوسطاء والشركات الوهمية لإخفاء القائمين عليها. وفي المقابل، يفرض إعتدال المصارف على الذكاء الإصطناعي تحديات تتعلق بدقة النماذج وقابلية تفسيرها وحماية البيانات من الإختراق أو التلاعب. ويتمثل التحديّ الأهم في قدرة أطر الحوكمة والإمتثال على مواكبة سرعة هذه التحوّلات.

ويتطلّب ذلك تحديث تقييمات المخاطر بصورة مستمرة وتطوير خبرات مجالس الإدارات والكوادر المتخصصة وتعزيز تبادل المعلومات بين المصارف والسلطات، مع تحقيق التوازن بين فعالية الرقابة وخصوصية البيانات والشمول المالي.

تعزيز مسؤولية مجالس الإدارات

في الخلاصة، لا تُقاس فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدد السياسات والتقارير، بل بقدرة المصرف على تحويلها إلى قرارات وضوابط تمنع إستغلاله في الأنشطة غير المشروعة. وتبدأ هذه الفعالية من مجلس الإدارة، وتمتد إلى الإدارة التنفيذية ووحدات الأعمال ووظائف المخاطر والإمتثال والتدقيق الداخلي، ضمن إطار واضح للمساءلة وتوزيع المسؤوليات. كما تقرض الأصول الإفتراضية والمدفوعات الفورية والذكاء الإصطناعي والهويات الرقمية تحديات تتجاوز قدرة الأنظمة التقليدية القائمة على القواعد الثابتة. ورغم ما تُوفّره التكنولوجيا من إمكانات لتحسين إكتشاف المخاطر وتقليل التنبيهات غير الدقيقة، فإن إستخدامها يتطلّب حوكمة للبيانات والنماذج، وحماية للخصوصية، ومراجعة بشرية للقرارات الحساسة.

ومن هنا، يتعيّن على المصارف العربية تعزيز مسؤولية مجالس الإدارات، وضمان إستقلالية وظيفة الإمتثال، وتطبيق تقييم شامل ومستمر للمخاطر، وتطوير جودة البيانات وإستخدام التحليلات المتقدّمة. كما ينبغي تشديد الرقابة على المستفيدين الحقيقيين والأصول الإفتراضية، وتوسيع تبادل المعلومات والتدريب والتعاون الإقليمي. فتعزيز الحوكمة والإمتثال ليس مجرد إستجابة للمتطلبات الرقابية، بل إستثمار في حماية الثقة والسمعة وعلاقات البنوك المراسلة وإستمرار إدماج القطاع المصرفي العربي في النظام المالي العالمي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

إلى تحليل الأنماط والعلاقات المالية المعقّدة. ويُعزّز الذكاء الإصطناعي قدرة المصارف على إكتشاف السلوك غير الإعتيادي وتقليل التنبيهات غير الدقيقة. فقد أظهر مشروع Aurora التابع لبنك التسويات الدولية، أن إستخدام التعلم الآلي وتحليل الشبكات أدّى إلى زيادة إكتشاف عمليات غسل الأموال بمعدّل تراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف، مع خفض التنبيهات الإيجابية الكاذبة بنحو 80 %.

غير أن إستخدام هذه التقنيات يتطلّب حوكمة واضحة للنماذج والبيانات، تشمل التحقق من جودة المعلومات وإختبار دقة النتائج ومراجعة احتمالات التحيز أو الخطأ، وحماية خصوصية العملاء. كما ينبغي ألا تُتخذ القرارات المتعلقة بتجميد الحسابات أو إنهاء العلاقات المصرفية بصورة آلية بالكامل، بل يجب أن تخضع لمراجعة بشرية موثقة.

وتتحقق الفعالية الأكبر عندما تُدمج بيانات العملاء والتحويلات والعقوبات والمستفيدين الحقيقيين ضمن منصة موحّدة، بدلاً من بقائها موزعة بين أنظمة منفصلة. فالتكنولوجيا لا تعوّض ضعف الحوكمة أو نقص الخبرة، وإنما تصبح أكثر فاعلية عندما تقترن بمساءلة واضحة وكوادر متخصصة وإشراف مستمر من الإدارة ومجلس الإدارة.

التحديات المستقبلية

تتمثل أبرز التحديات في إتساع الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الفورية وفتح الحسابات عن بُعد، إذ تقل الفترة المتاحة أمام المصرف لإكتشاف العملية وإيقافها قبل إنتقال الأموال إلى جهات أخرى. كما يؤدّي تعدّد شركات التكنولوجيا المالية ومقدّمي خدمات الدفع إلى توزيع بيانات العميل والمعاملة بين مؤسسات مختلفة، ما يحدّ من قدرة كل جهة على تكوين صورة متكاملة عن المخاطر. وتبرز الأصول الإفتراضية بوصفها أحد أكبر التحديات التنظيمية، فحتى أبريل/نيسان 2026، كانت دولة واحدة فقط من أصل 149 دولة خضعت للتقييم ممثلة بالكامل للتوصية رقم 15 الخاصة بالأصول الإفتراضية، مقابل 34 % ممثلة إلى حد كبير، و43 % ممثلة جزئياً، و22 % غير ممثلة. كما أن 40 % فقط من الدول الخاضعة للتقييم كانت تطبق بصورة مُرضية متطلبات ترخيص مقدّمي خدمات الأصول الإفتراضية أو تسجيلهم.

ويضيف الذكاء الإصطناعي مستوى جديداً من التعقيد، مع إستخدامه في إنتحال الهوية وإنشاء المستندات والصور

الأصول الافتراضية والعملات الرقمية: المخاطر التنظيمية ومتطلبات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



شهد النظام المالي العالمي خلال العقد الأخير تحولاً جوهرياً مع ظهور الأصول الافتراضية والعملات الرقمية، التي إنتقلت من كونها ظاهرة تكنولوجية محدودة إلى مكوّن متزايد الأهمية في الأسواق المالية العالمية. ولم يعد التعامل مع العملات المشفرة، مثل Bitcoin وEthereum، مقتصرًا على المستثمرين الأفراد أو شركات التكنولوجيا الناشئة، بل أصبحت الأصول الرقمية تدخل بصورة متزايدة في المدفوعات العابرة للحدود والتحويلات والاستثمار والتمويل اللامركزي وترميز الأصول وإصدار العملات المستقرة. إلا أن هذا التطور حمل معه تحدياً موازياً للسلطات الرقابية والمصارف ووحدات المعلومات المالية. فخصائص الأصول الافتراضية (السرعة، الطابع العالمي، إمكانية التحويل المباشر بين الأفراد، عدم وجود حدود جغرافية واضحة، استخدام المحافظ غير المستضافة، وبعض أدوات تعزيز الخصوصية) يمكن أن توفر مزايا إقتصادية كبيرة، لكنها في الوقت نفسه قد تُستغل لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإحتيال والتهرب من العقوبات وتمويل الجرائم الإلكترونية.

وتكتسب هذه المخاطر أهمية أكبر في ضوء التطورات الحديثة، حيث أفادت Chainalysis بأن العناوين المرتبطة بنشاط غير مشروع تلقت ما لا يقل عن 154 مليار دولار من العملات المشفرة خلال العام 2025، بزيادة بلغت نحو 162 % عن العام 2024. ورغم ضخامة الرقم، فإن هذه التدفقات بقيت أقل من 1 % من إجمالي حجم معاملات العملات المشفرة المنسوبة، وهو أمر مهم لأنه يوضح أن المشكلة ليست أن العملات المشفرة «أداة إجرامية» في حد ذاتها، بل إن حجم الإقتصاد المشروع أصبح كبيراً إلى درجة تجعل حتى نسبة صغيرة من الاستخدام غير المشروع ذات قيمة مالية هائلة. والأكثر لفتاً للنظر أن العملات المستقرة Stablecoins شكلت 84 % من حجم المعاملات غير المشروعة في العام 2025. وعليه، لم يعد السؤال المطروح أمام السلطات هو ما إذا كان ينبغي تنظيم الأصول الافتراضية، بل كيفية تنظيمها بطريقة تحقق التوازن بين الابتكار المالي من جهة، وحماية النظام المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى.

تعريف الأصول الافتراضية والعملات الرقمية

كما أن المعاملة قد تتم بصورة مباشرة بين محفظتين رقميتين دون وجود بنك أو مؤسسة مالية وسيطة، وهو ما يخلق ما يمكن تسميته بـ «فجوة الوسيط المالي». ففي النظام المصرفي التقليدي، عندما يحول العميل مبلغاً من حساب مصرفي إلى حساب آخر، توجد عادة مجموعة من نقاط الرقابة: المصرف المرسل، والمصرف المستقبل، ونظام المدفوعات، وربما مصرف مراسل، إضافة إلى قواعد إعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال والعقوبات.

أما في معاملة (Peer-to-Peer – P2P) على شبكة Blockchain، فقد ينتقل الأصل مباشرة من محفظة إلى محفظة دون وجود مؤسسة مالية مرخصة في المنتصف. وتزداد المشكلة عندما تكون المحافظ غير مُستضافة (Unhosted/Self-hosted Wallets)، أي المحافظ التي يسيطر عليها المستخدم مباشرة ولا يديرها مزود خدمة أصول افتراضية. وقد ركزت مجموعة العمل المالي بصورة خاصة على هذه المشكلة في تقريرها الصادر في مارس/آذار 2026، مشيرة إلى أن معاملات P2P من خلال المحافظ غير المستضافة يُمكن أن تتم مباشرة بين الأفراد أو الكيانات من دون وجود موثّر خدمة الأصول الافتراضية (Virtual Asset Service Provider) أو مؤسسة مالية خاضعة للرقابة.

المخاطر الرئيسية للأصول الافتراضية واستخدامها في الجرائم المالية

تتميّز الأصول الافتراضية بخصائص تجعلها جذابة للاستخدام المشروع، لكنها في الوقت نفسه تخلق تحديات إستثنائية أمام أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أبرز هذه الخصائص السرعة، الطابع العابر للحدود، إمكانية التحويل المباشر بين الأفراد، واستخدام المحافظ غير المستضافة، وصعوبة تحديد الهوية الحقيقية لبعض الأطراف. ومن المهم تصحيح الاعتقاد الشائع بأن العملات المشفرة، مثل Bitcoin، توفر إخفاءً كاملاً للهوية. فمعاملات Blockchain تكون في كثير من الحالات علنية وقابلة للتتبع، لكنها لا تكشف بالضرورة هوية الشخص الذي يقف وراء العنوان الرقمي. لذلك فإن التحدي الحقيقي لا يكمن دائماً في معرفة مسار الأموال، وإنما في ربط العنوان الرقمي بالهوية الحقيقية لصاحبه. وهنا تبرز أهمية أدوات Blockchain Analytics التي تستطيع تحليل أنماط المعاملات وربط المحافظ والمنصات والخدمات ذات المخاطر المرتفعة.

من المهم في البداية التمييز بين عدد من المفاهيم التي غالباً ما تستخدم بصورة مترادفة رغم إختلافها من الناحية التنظيمية. الأصل الافتراضي (Virtual Asset) هو، وفق النهج الذي إعتدته مجموعة العمل المالي (FATF)، تمثيل رقمي للقيمة يُمكن تداوله أو نقله رقمياً ويمكن إستخدامه لأغراض الدفع أو الإستثمار، مع إستبعاد الأشكال الرقمية للقيمة التي تخضع أصلاً لتنظيم مالي آخر. وقد وسّعت مجموعة العمل المالي نطاق توصيتها رقم 15 بحيث أصبحت الأصول الافتراضية ومقدمو خدمات الأصول الافتراضية خاضعين لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما العملات المشفرة (Cryptocurrencies) فهي فئة من الأصول الرقمية تعتمد عادة على تقنيات التشفير ودفانتر الأستاذ الموزعة، وأبرز أمثلتها Bitcoin وEthereum. وهناك أيضاً العملات المستقرة (Stablecoins)، وهي أصول رقمية مصمّمة للحفاظ على قيمة أكثر إستقراراً مقارنة بالعملات المشفرة التقليدية، وغالباً ما تكون مرتبطة بالدولار أو بأصل آخر.

وهذه الفئة أصبحت ذات أهمية إستثنائية في مجال مكافحة الجرائم المالية. وفي حلول منتصف العام 2025، كان هناك أكثر من 250 عملة مستقرة متداولة، بقيمة سوقية إجمالية تجاوزت 300 مليار دولار، كما تجاوزت أحجام تداولها اليومية أحجام تداول Bitcoin. وتشير مجموعة العمل المالي إلى أن خصائصها جعلتها جذابة للإستخدام المشروع وغير المشروع في الوقت نفسه. ولا بد كذلك من التمييز بين هذه الأصول وبين العملات الرقمية للبنوك المركزية (Central Bank Digital Currencies)، والتي تصدرها جهة نقدية رسمية وتخضع لنظام قانوني ومؤسسي مختلف تماماً عن Bitcoin أو العملات المستقرة الخاصة. لذلك فإن وضعها ضمن مفهوم «العملات المشفرة» بصورة عامة قد يؤدي إلى أخطاء تحليلية وتنظيمية.

لماذا تمثل الأصول الافتراضية تحدياً خاصاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

تتمثل المشكلة الأساسية في أن الأصول الافتراضية تجمع بين خصائص كانت، في الماضي، موزعة بين أدوات مالية مختلفة. فهي عالمية بطبيعتها، ويُمكن أن تنتقل القيمة من دولة إلى أخرى خلال ثوانٍ دون الحاجة إلى المرور بالنظام المصرفي التقليدي.



أنظمة الإمتثال داخل المنصات الكبرى. ففي العام 2023 وافقت Binance على دفع نحو 4.3 مليارات دولار في إطار التسويات والعقوبات الأميركية المرتبطة، من بين أمور أخرى، بمخالفات تتعلق بقواعد مكافحة غسل الأموال والعقوبات. وتوضح هذه القضية أن حجم المنصة لا يقلل بالضرورة من المخاطر؛ بل إن ضعف الرقابة في منصة ذات حجم عالمي يمكن أن يؤدي إلى آثار مالية وتنظيمية هائلة.

ولا تقتصر المخاطر على غسل الأموال، بل تمتد إلى تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والجرائم الإلكترونية والإحتيال وعمليات الفدية الإلكترونية (Ransomware). ففي العام 2025 تجاوزت قيمة الأصول المشفرة المسروقة 3.4 مليار دولار، بينما تجاوزت مدفوعات Ransomware نحو 820 مليون دولار. كما قدرت Chainalysis خسائر الإحتيال والScams في العملات المشفرة بنحو 17 مليار دولار خلال العام نفسه.

وهكذا، فإن الخطر التنظيمي لا يكمن في وجود العملات الرقمية في حد ذاته، وإنما في إمكانية استخدامها لتحويل الأموال بسرعة، وإخفاء مصدرها أو وجهتها، وتجاوز الحدود والوسطاء التقليديين، والانتقال بين منصات وشبكات متعددة قبل أن تصل إلى النظام المالي الرسمي. لذلك أصبح من الضروري أن تتطور أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مجرد التعرف على هوية العميل إلى فهم هوية المحفظة ومسار الأموال وشبكة العلاقات بين العناوين والمعاملات.

وتزداد المخاطر مع المحافظ غير المستضافة (Unhosted Self-hosted Wallets)، حيث يسيطر المستخدم مباشرة على أصوله دون وجود مزود خدمة مالي خاضع للرقابة. فإذا قام عميل لدى منصة مرخصة بتحويل 50 ألف دولار من العملات الرقمية إلى محفظته الشخصية، ثم أعاد تحويلها إلى عنوان آخر، فقد يصبح تحديد المستفيد النهائي ومصدر الأموال أكثر تعقيداً. ولهذا تفرض بعض الأطر التنظيمية، مثل الإطار الأوروبي، إجراءات إضافية للتحقق من ملكية أو سيطرة العميل على العنوان الذاتي للإستضافة عندما تتجاوز المعاملة مبلغ ألف يورو.

وتتمثل إحدى أخطر التطورات الحديثة في الاستخدام المتزايد للعملات المستقرة في الأنشطة غير المشروعة. فهذه العملات تجمع بين سهولة التحويل التي توفرها الأصول الرقمية والإستقرار النسبي للقيمة، لذلك أصبحت جذابة بصورة متزايدة لتحويل الأموال عبر الحدود. ووفق Chainalysis، شكلت العملات المستقرة نحو 84 % من حجم المعاملات المرتبطة بعناوين غير مشروعة في العام 2025. كما أشارت مجموعة العمل المالي في تقريرها لعام 2026 إلى أن العملات المستقرة، ولا سيما عندما تستخدم من خلال المحافظ غير المستضافة ومعاملات P2P، أصبحت جزءاً مهماً من بعض أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

وتتمثل إحدى أكثر طرق غسل الأموال شيوعاً في إستخدام الأصول الافتراضية لنقل الأموال عبر سلسلة معقدة من المحافظ والمنصات والشبكات، بحيث تصبح عملية تحديد المصدر الأصلي للأموال أكثر صعوبة. ويمكن أن تبدأ العملية بإدخال الأموال غير المشروعة إلى منصة أو محفظة، ثم تحويلها إلى عملات مستقرة، ونقلها بين عدة محافظ أو شبكات Blockchain، ثم تمريرها عبر خدمات تهدف إلى إخفاء العلاقة بين المصدر والوجهة، قبل إعادة تحويلها إلى عملة تقليدية وإدخالها إلى النظام المالي.

وتزداد هذه المشكلة عند استخدام Crypto Mixers أو Tumblers، والتي تهدف إلى زيادة صعوبة تتبع العلاقة بين العملات الداخلة والخارجة. ومن أبرز الأمثلة قضية Tornado Cash، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأميركية في العام 2022 أن الخدمة إستُخدمت لغسل أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الافتراضية منذ إطلاقها في العام 2019. كما كشفت قضية Binance عن حجم المخاطر التي يُمكن أن تنتج عن ضعف

جدول رقم 1: أهم مخاطر الأصول الافتراضية ومتطلبات الاستجابة الرقابية

الخطر	كيفية الاستغلال	مثال	أداة الامتثال المناسبة
المحافظ غير المستضافة	نقل الأموال خارج الوسطاء الخاضعين للرقابة	تحويل الأموال بين محافظ شخصية	KYC + Wallet Verification
العملات المستقرة	تحويل مبالغ كبيرة بسرعة وعبر الحدود	في Stablecoins استخدام التحويلات غير المشروعة	Transaction Monitoring
Mixers	إخفاء العلاقة بين مصدر الأموال ووجهتها	Tornado Cash	Blockchain Analytics
DeFi	إستخدام بروتوكولات لامركزية دون وسيط تقليدي	التحويل عبر بروتوكولات DeFi	Risk-based Monitoring
Ransomware	طلب فدية بالعملة الرقمية	هجمات إلكترونية مقابل Crypto	Wallet Screening
Darknet	شراء سلع وخدمات غير مشروعة	Darknet أسواق	Blockchain Intelligence
منصات عالية المخاطر	تحويل الأموال عبر جهات ضعيفة الرقابة	غير مرخصة VASPs	Enhanced Due Diligence
التحويلات العابرة للحدود	نقل الأموال بسرعة بين ولايات قضائية مختلفة	Cross-border Crypto Transfers	Travel Rule

قائم على المخاطر، بتطبيق متطلبات ماثلة إلى حد كبير لتلك المفروضة على المؤسسات المالية التقليدية، بما في ذلك التعرف على العملاء والتحقق من المستفيد الحقيقي وتقييم المخاطر وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة.

ومن أبرز المتطلبات التي اكتسبت أهمية خاصة قاعدة السفر (Travel Rule)، التي تهدف إلى ضمان انتقال المعلومات الأساسية المتعلقة بالمرسل والمستفيد مع تحويل الأصول الافتراضية، على غرار المعلومات المصاحبة للتحويلات المصرفية. وقد أصبحت هذه القاعدة جزءاً أساسياً من الإطار التنظيمي الدولي، بينما تبنتها أوروبا بصورة واضحة من خلال التشريع 1113/Regulation (EU) 2023، الذي بدأ تطبيقه في ديسمبر/كانون الأول 2024. كما فرض الإطار الأوروبي متطلبات إضافية عند التعامل مع المحافظ ذاتية الإستضافة، بما في ذلك التحقق من ملكية أو سيطرة العميل على العنوان في حالات معينة تتجاوز فيها المعاملة ألف يورو كما أسلفنا.

يوضح الجدول رقم 1 أن المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية لا تقتصر على طبيعة الأصول نفسها، وإنما تمتد إلى كيفية تداولها ونقلها وتخزينها، وهو ما يتطلب أدوات رقابية وتقنية متخصصة تتجاوز آليات الإمتثال التقليدية. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال إلى إطار تنظيمي متكامل يجمع بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحليل التقني للمعاملات الرقمية.

الإطار التنظيمي ومتطلبات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أدى التطور السريع في سوق الأصول الافتراضية إلى انتقال الجهات الرقابية من مرحلة مراقبة الظاهرة إلى بناء أطر تنظيمية متكاملة. وكان التحول الأهم على المستوى الدولي هو إدخال الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها ضمن معايير مجموعة العمل المالي، ولا سيما من خلال توسيع نطاق التوصية 15. وأصبح مقدمو خدمات الأصول الافتراضية مطالبين، وفق نهج

(Monitoring) بصورة جوهرية. ففي النظام المصرفي التقليدي قد يكون التركيز على حجم المعاملة وتكرارها، بينما تحتاج البيئة الرقمية إلى تحليل السلوك والشبكات. ومن مؤشرات الاشتباه، على سبيل المثال، تحويل مبالغ كبيرة فور فتح الحساب، أو تقسيم مبلغ كبير إلى عشرات المعاملات الصغيرة، أو نقل الأموال بسرعة بين عدة محافظ وشبكات، أو استخدام Mixers، أو التعامل مع محافظ مرتبطة بأنشطة غير مشروعة، أو وجود حركة أموال لا تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي للعميل.

وتتجه الصناعة بصورة متزايدة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليل الشبكات في هذا المجال. فبدلاً من البحث عن معاملة منفردة، تستطيع الأنظمة الحديثة تحليل شبكة كاملة من المعاملات، وربط المحافظ والمنصات والعناوين، ومقارنة الأنماط السلوكية مع أنماط معروفة لغسل الأموال أو الإحتيال أو تمويل الإرهاب، وتالياً ينتقل الإمتثال من نموذج الإمتثال القائم على القواعد (Rule-based Compliance) إلى نموذج أكثر تطوراً يقوم على الذكاء المالي القائم على الشبكة (Network-based Financial Intelligence). وتزداد صعوبة الرقابة في حالة التمويل اللامركزي (Decentralized Finance – DeFi)، حيث قد لا توجد مؤسسة مركزية واضحة يُمكن إخضاعها لمتطلبات إعرف عميلك وقواعد مكافحة غسل الأموال بالطريقة التقليدية. فبعض البروتوكولات تعتمد على العقود الذكية والحوكمة اللامركزية والمستخدمين المنتشرين عالمياً، مما يطرح أسئلة قانونية وتنظيمية معقدة حول تحديد الجهة المسؤولة عن الامتثال.

ولذلك أصبح التمويل اللامركزي والمحافظ غير المستضافة والعملات المستقرة ومعاملات P2P من أهم الملفات التي تركز عليها مجموعة العمل المالي في تطوير معاييرها.

وتبرز التجربة الأوروبية كنموذج متقدم للإنتقال نحو تنظيم متكامل يجمع بين الترخيص، وحماية المستثمرين، ونزاهة السوق، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وTravel Rule، والمرونة التشغيلية. إلا أن التطورات السريعة في التكنولوجيا تجعل التنظيم عملية مستمرة وليست نهائية. فقد بدأت المفوضية الأوروبية في العام 2026 مراجعة مستهدفة لإطار MiCA، بما يعكس الحاجة إلى تحديث القواعد باستمرار لمواكبة تطورات السوق.

وتتجه الأنظمة الحديثة أيضاً نحو تنظيم العملات المستقرة بصورة أكثر صرامة، نظراً إلى توسع إستخدامها في المدفوعات والتحويلات والنشاط غير المشروع. وقد أصبح هذا واضحاً في الإتحاد الأوروبي من خلال إطار Markets in Crypto-Assets Regulation (MiCA)، الذي دخل حيز التطبيق الكامل في نهاية العام 2024، مع تطبيق الأحكام المتعلقة بالعملات المستقرة منذ يونيو/حزيران من العام نفسه. ويعكس هذا التطور انتقال التنظيم من التركيز على العملات المشفرة كأصول إستثمارية فقط إلى التعامل معها بإعتبارها جزءاً من البنية المالية والمدفوعات العالمية.

وعلى مستوى المؤسسات المالية، لا ينبغي أن يقتصر برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراءات إعرف عميلك التقليدية. فالبيئة الرقمية تتطلب توسيع مفهوم معرفة العميل ليشمل ما يمكن تسميته «إعرف محفظتك» (Know Your Wallet). ويتعين على المؤسسة، خصوصاً المصرف أو مزود خدمات الأصول الافتراضية، أن يعرف ليس فقط هوية العميل ومصدر أمواله، وإنما أيضاً المحافظ التي يتعامل معها، والمنصات التي يستخدمها، والدول المرتبطة بنشاطه، وطبيعة الأصول الرقمية التي يتداولها، والمسار الذي تسلكه الأموال قبل دخولها إلى المؤسسة أو بعد خروجها منها. ولهذا ينبغي أن يقوم تقييم مخاطر العميل على مجموعة متكاملة من العناصر، تشمل مخاطر: العميل، المخاطر الجغرافية، مخاطر المنتج، مخاطر المعاملة، ومخاطر المحفظة. فعميل معروف الهوية وله نشاط إقتصادي واضح ويتعامل بمبالغ تتناسب مع دخله لا يمثل بالضرورة المستوى نفسه من المخاطر الذي يمثله عميل جديد يحول مبالغ كبيرة من عدة محافظ، ويتعامل مع منصات عالية المخاطر أو خدمات Mixing، أو يحرك الأموال بسرعة بين عدة شبكات Blockchain.

كما أصبح فحص المحافظ الرقمية وتحليل Blockchain من أهم أدوات الإمتثال الحديثة. فالمؤسسة لا ينبغي أن تكتفي بالسؤال عن هوية العميل، بل يجب أن تكون قادرة - عند إرتفاع مستوى المخاطر - على تحديد ما إذا كانت المحفظة مرتبطة بخدمات أو عناوين ذات مخاطر مرتفعة، مثل أسواق الـ Darknet، أو هجمات Ransomware، أو الأموال المسروقة، أو الجهات الخاضعة للعقوبات، أو خدمات إخفاء مصدر الأموال. وهنا تتغير طبيعة مراقبة العمليات (Transaction)



أما بالنسبة إلى المصارف، فإن عدم تعاملها المباشر مع العملات الرقمية لا يعني أنها خارج نطاق المخاطر، فقد تكون المصارف نقطة الدخول أو الخروج بين النظام المالي التقليدي وإقتصاد الأصول الافتراضية، من خلال التحويلات إلى منصات التداول أو استقبال أموال من هذه المنصات. لذلك تحتاج المصارف إلى سياسات واضحة للتعامل مع العملاء ذوي النشاط المرتبط بالأصول الرقمية، مع تجنب سياسة المنع الشامل أو ما يعرف بتجنب المخاطر (De-risking)، وإعتماد نهج قائم على المخاطر يسمح بتمييز النشاط المشروع عن النشاط المشبوه.

وبصورة عامة، إن الإمتثال الفعال في الإقتصاد الرقمي لا يعتمد على الوثائق التي يقدمها العميل فقط، وإنما على القدرة على تحليل السلوك المالي الكامل وربط البيانات التقليدية ببيانات Blockchain.

الأصول الافتراضية والعملات الرقمية جزء متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي

في المحصلة، أصبحت الأصول الافتراضية والعملات الرقمية جزءاً متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي، ولم يعد التعامل معها مسألة تقنية بحتة، بل أصبح قضية تنظيمية ومالية وأمنية ذات أبعاد دولية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن سرعة إنتقال الأصول، وطبيعتها العابرة للحدود، وإستخدام المحافظ غير المستضافة، والعملات المستقرة، والمنصات اللامركزية، يُمكن أن توفر فرصاً جديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية، رغم أن غالبية النشاط في سوق الأصول الرقمية تظل مشروعة.

وعليه، فإن التحدي لا يتمثل في منع التكنولوجيا، وإنما في منع إساءة استخدامها. ويتطلب ذلك الإنتقال من الإمتثال التقليدي القائم على معرفة هوية العميل فقط إلى نموذج أكثر تطوراً يقوم على معرفة العميل، ومعرفة محفظته، وفهم مسار أمواله. وفي ضوء التطورات المتسارعة في سوق الأصول الافتراضية، تبرز الحاجة إلى إطار تنظيمي واضح وقائم على المخاطر يتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي، ويحدد بصورة دقيقة متطلبات الترخيص والحوكمة وإدارة المخاطر لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. كما ينبغي تعزيز متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إلزام هذه الجهات والمؤسسات المالية بتطبيق إجراءات فعّالة للتعرف على العملاء والتحقق من المستفيد الحقيقي، والعناية الواجبة، والإبلاغ عن

المعاملات المشبوهة، وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة. وفي هذا الإطار، يكتسب التطبيق الفعال لـ Travel Rule أهمية خاصة، إلى جانب تطوير آليات مناسبة للتعامل مع المحافظ غير المستضافة والتحقق من ملكيتها أو السيطرة عليها عندما تستدعي درجة المخاطر ذلك.

كذلك، يتعين على المصارف والجهات الرقابية الإستثمار في تقنيات تحليل Blockchain والذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرة على تتبع مسارات الأموال وفحص المحافظ الرقمية وإكتشاف الإرتباطات المحتملة بالـ Darknet أو برامج الفدية أو خدمات إخفاء مصدر الأموال أو الأموال المسروقة والجهات الخاضعة للعقوبات. كما ينبغي تطوير أنظمة مراقبة المعاملات بحيث تنتقل من الإعتماد على القواعد التقليدية إلى تحليل السلوك والشبكات، بما يسمح بإكتشاف الأنماط المعقدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة أكثر فعالية. وفي الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية متخصصة للعملات المستقرة والتمويل اللامركزي، نظراً إلى سرعة نموها وما يطرأه من تحديات رقابية جديدة. وعلى المستوى المؤسسي، ينبغي تعزيز التعاون بين المصارف المركزية والجهات الرقابية و وحدات المعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، إلى جانب توسيع التعاون الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات، نظراً إلى الطبيعة العابرة للحدود للأصول الافتراضية. كما يتعين الإستثمار في بناء القدرات البشرية المتخصصة في الأصول الرقمية والتحليل المالي وتقنيات Blockchain.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

أكثر من

100

عام من الإرث والخبرة..

صنعنا الحاضر لنرسم المستقبل بوعود جديدة...
نفخر بخدمة السودان عبر تقديم خدمات
مصرفية رائدة ومتطورة، تلبي تطلعات
عملائنا وتواكب أحدث الابتكارات العالمية...
نعزز حضورنا الإقليمي والدولي لنكون
الشريك المفضل في كل زمان ومكان،
ونواصل مسيرة الريادة بثقة وابتكار...

بنك الخرطوم – إرث من الثقة، وريادة نحو المستقبل



تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية: نحو منظومة أكثر كفاءة وفعالية



أصبحت الجرائم المالية خلال السنوات الأخيرة واحدة من أكثر المخاطر تعقيداً التي تواجه الأنظمة المالية والإقتصادات حول العالم. ولم يعد غسل الأموال والإحتيال وتمويل الأنشطة غير المشروعة يتم من خلال عمليات منفردة يمكن إكتشافها بسهولة، بل أصبحت هذه الجرائم تعتمد على شبكات معقدة تمتد عبر مؤسسات مالية ودول وقنوات دفع مختلفة، مستفيدة من السرعة الكبيرة في حركة الأموال وإنتشار الخدمات المالية الرقمية وتطور التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية والمنصات العابرة للحدود.

وتعكس بعض التقديرات الدولية حجم المشكلة. فالأموال التي يتم غسلها سنوياً تعادل ما بين 2 % - 5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، رغم الصعوبة الكبيرة في قياس التدفقات غير المشروعة بدقة. كما قدر تقرير **Global Financial Crime Report 2024** الخسائر العالمية الناجمة عن الإحتيال وعمليات النصب والاحتيال المصرفي بنحو 486 مليار دولار، وهو رقم يعكس جانباً فقط من التكلفة الإقتصادية والإجتماعية الأوسع للجرائم المالية.

وفي الوقت نفسه، أتاحت التطورات التكنولوجية للمجرمين أدوات أكثر تطوراً لإخفاء هوياتهم ومصادر أموالهم ومسارات انتقالها. كما أدى إنتشار الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الفورية إلى تقليص الفترة الزمنية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تغيير في فلسفة مكافحة الجريمة المالية

تعمل الجهات التي تكافحهم، في كثير من الأحيان، ضمن جزر منفصلة من المعلومات.

من هنا تبرز أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أكثر من مجرد آلية لتبادل البيانات. فهي تمثل تحولاً في "فلسفة" مكافحة الجرائم المالية من نظام يعتمد بدرجة كبيرة على امتثال كل مؤسسة بصورة منفردة إلى منظومة تعتمد على التعاون والاستخبارات المالية المشتركة. ولا يعني ذلك نقل مسؤوليات السلطات العامة إلى المصارف، كما لا يعني منح المؤسسات المالية وصولاً مفتوحاً إلى المعلومات الحكومية الحساسة. وإنما المقصود إنشاء إطار قانوني ومؤسسي واضح يسمح بتبادل معلومات محددة مرتبطة بالمخاطر والتهديدات، وفق قواعد دقيقة للسرية والخصوصية وحماية البيانات.

ويمتلك كل طرف في هذه الشراكة قيمة لا يمتلكها الطرف الآخر. فالقطاع الخاص، وخصوصاً المصارف وشركات الدفع والتكنولوجيا المالية، يمتلك كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بحركة الأموال وسلوك العملاء وأنماط المعاملات. أما وحدات المعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون والسلطات الرقابية فتمتلك رؤية أوسع للمخاطر، إلى جانب المعلومات الاستخباراتية والتحقيقية. وعندما يتم الربط بين الجانبين، تتحول البيانات المتفرقة إلى استخبارات مالية قابلة للاستخدام. وهذا التحول مهم أيضاً من ناحية الكفاءة. فزيادة عدد التنبيهات أو تقارير المعاملات المشبوهة لا تعني بالضرورة زيادة فعالية النظام. إنما الأهم هو تحسين جودة المعلومات وقدرة الجهات المختصة على تحديد الحالات ذات المخاطر المرتفعة وتركيز الموارد عليها.

رغم الإستثمارات الكبيرة التي تقوم بها المصارف والحكومات في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة المعاملات، تبقى إحدى أبرز نقاط الضعف في المنظومة التقليدية هي تجزؤ المعلومات بين الجهات المختلفة. فالمصرف يرى العمليات التي تمر عبر حسابات عملائه، لكنه لا يرى بالضرورة ما يحدث للحساب نفسه أو للأطراف المرتبطة به لدى المؤسسات الأخرى. وقد يمتلك مصرف آخر جزءاً مختلفاً من الصورة، بينما تمتلك وحدة المعلومات المالية معلومات إضافية ناتجة عن تقارير معاملات مشبوهة سابقة، وتتوافر لدى أجهزة إنفاذ القانون معلومات استخباراتية أو تحقيقية لا يمكن للمؤسسات المالية الوصول إليها. وبالتالي، قد تبدو مجموعة من العمليات طبيعية عند فحصها بصورة منفردة، لكنها تصبح مثيرة للشك بمجرد جمع المعلومات وربط العلاقات بين الحسابات والأطراف المختلفة. وهذه الفجوة هي تحدياً ما تستفيد منه الشبكات الإجرامية، من خلال توزيع عملياتها على مؤسسات وقنوات ودول متعددة.

وتشير مجموعة العمل المالي (FATF) إلى أن المؤسسة المالية الواحدة لا ترى عادة إلا جزءاً من شبكة معاملات قد تكون كبيرة ومعقدة، وهو ما يجعل التعاون وتبادل المعلومات عنصراً مهماً في بناء صورة أكثر شمولاً للمخاطر. وهنا تظهر مفارقة جوهرية في النظام الحالي: المجرمون يعملون ضمن شبكات مترابطة، بينما

جدول 1: من النموذج التقليدي إلى نموذج الشراكة

نموذج الشراكة	النموذج التقليدي
تحليل قائم على تبادل المعلومات والاستخبارات	كل مؤسسة تحلل بياناتها بصورة منفردة
التركيز على إكتشاف المخاطر والشبكات الإجرامية	التركيز على إستيفاء متطلبات الامتثال
قنوات مؤسسية وأمنة لتبادل المعلومات	تبادل محدود للمعلومات
كشف مبكر واستجابة استباقية	التعامل مع المخاطر بعد ظهورها
تحليل الأنماط والعلاقات والشبكات	تحليل معاملات أو تنبيهات منفردة
مسؤولية مشتركة ضمن منظومة وطنية	مسؤوليات مؤسسية منفصلة

الإستفادة من التكنولوجيا في الإنتقال من مراقبة المعاملة إلى فهم الشبكة

يُمكن للتكنولوجيا أن تضاعف القيمة الناتجة عن التعاون بين القطاعين العام والخاص. فالأساليب التقليدية لمراقبة المعاملات تعتمد بدرجة كبيرة على قواعد وتنبيهات محددة مسبقاً، بينما تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليل الشبكات اكتشاف العلاقات والأنماط التي يصعب ملاحظتها من خلال فحص المعاملات منفردة. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون تحويل مبلغ معين بين حسابين مثيراً للشك في حد ذاته، ولكن تحليل شبكة من عشرات الحسابات التي تقوم بتحويلات صغيرة ومتكررة ثم تجمع الأموال في حساب واحد قد يكشف نمطاً مختلفاً تماماً. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في ترتيب التنبيهات بحسب درجة المخاطر، وإكتشاف الأنماط غير الاعتيادية، وربط الأطراف والحسابات، وتحسين استخدام الموارد البشرية المتخصصة. وهذا يسمح بالانتقال تدريجياً من مراقبة المعاملات إلى فهم الشبكات المالية التي تقف خلفها.

لكن الإستفادة من التكنولوجيا يجب ألا تكون على حساب الخصوصية. فالتوسع في مشاركة المعلومات يفرض في المقابل تعزيز حوكمة البيانات والأمن السيبراني وضوابط الوصول إلى المعلومات وتحديد أغراض إستخدامها وفترات الإحتفاظ بها. ولذلك فإن نجاح الشراكات يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين فعالية مكافحة الجريمة وحماية الحقوق والبيانات.

وفي هذا السياق، تفتح التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) وتقنيات RegTech و SupTech آفاقاً إضافية لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية، إذ يُمكن لهذه الأدوات أن تساعد في تحليل كميات ضخمة من البيانات وإستخلاص الأنماط والمؤشرات من مصادر متعددة وتسريع عمليات الفرز والتحليل وإعداد التقارير، بما يدعم قدرة المؤسسات والسلطات على الإستجابة بصورة أكثر سرعة ودقة للمخاطر المستجدة. كما يُمكن للجهات الرقابية الإستفادة من تقنيات SupTech في تحليل البيانات الرقابية وتحديد مواطن الخطر على مستوى النظام المالي، في حين تساعد حلول RegTech المؤسسات المالية على تحسين إجراءات

من الشراكة إلى منظومة متكاملة: ماذا تقول التجارب الدولية؟

يتطلب نجاح هذا النموذج مجموعة من الشروط الأساسية. أولها وجود أساس قانوني واضح يسمح بتبادل المعلومات ويحدد الأطراف المخولة بذلك ونطاق المعلومات التي يمكن مشاركتها. وثانيها بناء حوكمة قوية للبيانات تضمن السرية والخصوصية والأمن السيبراني. أما الشرط الثالث فهو الإستثمار في البنية التكنولوجية والقدرات التحليلية، لأن تبادل كميات أكبر من البيانات لن يحقق قيمة إذا لم تتوافر القدرة على تحليلها وتحويلها إلى معرفة قابلة للإستخدام. ويتمثل الشرط الرابع في بناء الثقة. فالمؤسسات المالية تحتاج إلى الثقة بأن المعلومات التي تشاركها ستستخدم للأغراض المحددة لها، بينما تحتاج السلطات إلى الثقة بجودة البيانات المقدمة وسرعة الاستجابة من القطاع الخاص.

وقد أظهرت عدة تجارب دولية أن التعاون المنظم بين السلطات العامة والمؤسسات المالية يمكن أن يحقق نتائج تتجاوز قدرة أي طرف منفرد. ومن أبرز هذه التجارب JMLIT-Joint Money Laundering Intelligence Taskforce في المملكة المتحدة، التي تأسست في العام 2015 بهدف تعزيز تبادل المعلومات بين القطاع المالي وأجهزة إنفاذ القانون. وقد تطورت المبادرة من 12 شريكاً عند انطلاقتها إلى أكثر من 200 منظمة تشمل مصارف ومؤسسات مالية وشركات تكنولوجيا وإتصالات ومقدمي خدمات دفع وأصول افتراضية، إلى جانب الجهات الرقابية وإنفاذ القانون.

أما على المستوى الأوروبي، فتقدم EFIPPP - Europol Financial Intelligence Public Private Partnership نموذجاً آخر للتعاون بين المؤسسات المالية ووحدات المعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون. ويسمح هذا النوع من الشراكات بتبادل المعرفة حول أنماط الجرائم الجديدة، ومؤشرات المخاطر، والتهديدات المستجدة، إضافة إلى تعزيز التعاون التشغيلي ضمن الأطر القانونية المتاحة.

والدرس الأساسي من هذه التجارب ليس ضرورة إستنساخ نموذج معين، بل أهمية وجود منصة مؤسسية دائمة للتعاون. فالتعاون الفعال لا ينبغي أن يبدأ فقط عند وقوع جريمة أو ظهور حالة محددة، وإنما يجب أن يصبح جزءاً من البنية الأساسية لمنظومة مكافحة الجرائم المالية.



المالية والمدفوعات الإلكترونية، وإرتفاع الترابط بين الأسواق والمصارف، إلى جانب الحجم الكبير للتحويلات والتدفقات المالية عبر الحدود.

ومن هنا، يُمكن للدول العربية تطوير شراكات وطنية دائمة تضم المصارف المركزية والجهات الرقابية، ووحدات المعلومات المالية، وأجهزة إنفاذ القانون، والمصارف والمؤسسات المالية، وشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية حيثما كان ذلك مناسباً. ويُقترح أن تكون في قلب هذه المنظومة منصة وطنية آمنة لتبادل المعلومات والتحليل المشترك، بحيث لا تقتصر وظيفتها على إستقبال وإرسال المعلومات، بل تتحوّل إلى مركز لإنتاج المعرفة حول التهديدات المالية. ومن خلال هذه المنصة يمكن إصدار إنذارات مبكرة، ومشاركة مؤشرات المخاطر، وتحديد أساليب الإحتيال الجديدة، وتحليل الشبكات المالية، وتطوير مؤشرات مشتركة تساعد المؤسسات على تحسين أنظمة المراقبة لديها. ولا ينبغي أن يتوقف الطموح عند المستوى الوطني. فالجرائم المالية لا تعترف بالحدود، وتالياً فإن تطوير آليات عربية للتعاون وتبادل أنماط المخاطر والتهديدات بين الجهات المختصة يمكن أن يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرة المنطقة على مواجهة الشبكات العابرة للحدود.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

الإمتثال ومراقبة المعاملات. ومع ذلك، فإن القيمة الحقيقية لهذه التقنيات لا تكمن في إستبدال العنصر البشري، بل في تعزيز قدرته على التحليل واتخاذ القرار وتوجيه الموارد نحو الحالات الأعلى مخاطر.

المجرمون والتكنولوجيا

يفرض التطور المستمر في طبيعة الجرائم المالية إعادة التفكير في الأدوات المستخدمة لمواجهتها، فالمجرمون أصبحوا أكثر قدرة على إستخدام التكنولوجيا والعمل عبر مؤسسات ودول متعدّدة، بينما لا تزال المعلومات اللازمة لمكافحتهم موزعة بين عدد كبير من الجهات العامة والخاصة. وقد يرى مصرف معاملة واحدة، ويرى مصرف آخر جزءاً ثانياً، وتمتلك وحدة المعلومات المالية معلومة ثالثة، بينما تمتلك أجهزة إنفاذ القانون جزءاً رابعاً من الصورة. ولا تظهر الصورة الكاملة إلا عندما تجتمع هذه الأجزاء. لذلك، فإن مستقبل مكافحة الجرائم المالية لا يكمن فقط في إضافة المزيد من قواعد الامتثال أو زيادة حجم التقارير، وإنما في تحسين جودة المعلومات، وسرعة تبادلها، وتعزيز القدرة على تحليلها بصورة مشتركة وتحويلها إلى إجراءات عملية.

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، في ظل التطور السريع في الخدمات المالية الرقمية، ونمو التكنولوجيا

التحوّلات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عصر الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية



تحوّل أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لم تعد عمليات غسل الأموال تعتمد بصورة رئيسية على النقد والشركات الوهمية والتحويلات المصرفية التقليدية، بل أصبحت تجمع بين الأدوات المالية التقليدية والمنصات الرقمية. ويستفيد المجرمون من المدفوعات الفورية والحسابات المتعددة والتجارة الإلكترونية وشبكات الحسابات الوسيطة لنقل الأموال بسرعة وتجزئتها عبر عدد كبير من العمليات الصغيرة، بما يصعب إكتشافها.

وساهم الذكاء الاصطناعي في زيادة تعقيد هذه الأنشطة، من خلال إنشاء هويات ووثائق مزيفة، وإنتحال أصوات وصور العملاء والمسؤولين، وأتمتة عمليات الإحتيال والهندسة الإجتماعية. وأشار الإنتربول في العام 2026 إلى أن الشبكات الإجرامية أصبحت تتعاون مع مجموعات متخصصة في غسل الأموال، وتتبادل التقنيات والخبرات لتوسيع عملياتها عالمياً. كما برزت الأصول الافتراضية والعملات المستقرة والمحافظ غير المستضافة (Unhosted Wallets) ومنصات التمويل اللامركزي (Decentralized Finance Platforms) بوصفها قنوات جديدة لنقل الأموال عبر الحدود. وقد حذرت مجموعة العمل المالي من تزايد إستغلال هذه الأدوات في غسل عائدات الإحتيال والتهرب من العقوبات، مستفيدة من تفاوت التشريعات وضعف الرقابة على بعض مقدمي الخدمات. في مجال تمويل الإرهاب، تزايد إستخدام

شهد النظام المالي العالمي تحولات متسارعة بفعل التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الفورية والأصول الافتراضية والذكاء الاصطناعي. وقد أسهمت هذه التطورات في زيادة سرعة المعاملات المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي، لكنها أوجدت في المقابل أساليب أكثر تعقيداً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال الهويات الرقمية المزيفة والتزييف العميق، والمحافظ غير المستضافة والمنصات اللامركزية والتحويلات العابرة للحدود.

وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الأموال التي يجري غسلها سنوياً تعادل ما بين 2-5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما أظهرت بيانات الإنتربول في العام 2026 أن عمليات الإحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي أصبحت أكثر ربحية بنحو 4.5 مرات من الأساليب التقليدية، بما يعكس تزايد قدرة الشبكات الإجرامية على توظيف التكنولوجيا في توسيع أنشطتها وإخفاء العائدات غير المشروعة. في المقابل، يتيح الذكاء الاصطناعي للمصارف والجهات الرقابية تطوير أنظمة أكثر كفاءة لتحليل البيانات، والتحقق من هوية العملاء، وإكتشاف العمليات المشبوهة في الوقت الفعلي.

وفي مجال الأصول الافتراضية، ارتفعت نسبة الدول المشمولة بمسح مجموعة العمل المالي التي أقرت تشريعات لتطبيق قاعدة السفر (Travel rule) من 73 % في العام 2025 إلى 83 % في العام 2026. ومع ذلك، لا تزال فجوات قائمة في الإشراف الفعلي على مقدمي الخدمات، ولا سيما المنصات العاملة من الخارج والمحافظ غير المستضافة والعملاء المستقرة والتمويل اللامركزي. كما بدأت الجهات الرقابية في استخدام التكنولوجيا الرقابية الإشرافية لتحليل بيانات المؤسسات المالية وتحديد المخاطر بصورة مبكرة. ويعكس ذلك تحول الرقابة من الفحص الدوري اللاحق إلى المتابعة المستمرة، مع تزايد أهمية تبادل المعلومات والتعاون بين المصارف والسلطات الرقابية ووحدات المعلومات المالية وشركات التكنولوجيا.

ورغم المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تحليل العمليات وإكتشاف الأنماط المشبوهة، فإن استخدامه في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يواجه تحديات تقنية وتنظيمية وتشغيلية. ويأتي في مقدمتها ضعف جودة البيانات وتجزئتها بين أنظمة مصرفية متعددة، إذ تعتمد كفاءة النماذج على دقة البيانات واكتمالها وتحديثها المستمر. وقد تؤدي الأخطاء في أسماء العملاء أو بيانات المستفيد الحقيقي أو تصنيف المعاملات إلى إصدار تنبيهات غير دقيقة أو إغفال مخاطر فعلية. كما تُواجه المصارف تحدياً يتعلق بقابلية تفسير قرارات النماذج، خصوصاً عند استخدام تقنيات معقدة يصعب تحديد الأساس الذي اعتمدته في تصنيف عميل أو معاملة بأنها مرتفعة المخاطر. وقد يحيد غياب التفسير الواضح من قدرة المصرف على تبرير قراره أمام الجهات الرقابية، أو الإستناد إليها عند تقديم تقارير العمليات المشبوهة. وقد تتأثر النماذج بالتحيزات الموجودة في البيانات المستخدمة لتدريبها، فتؤدي إلى تصنيف غير عادل لبعض العملاء أو المناطق أو الأنشطة. كما يُمكن أن تتراجع دقة النموذج بمرور الوقت نتيجة تغير سلوك العملاء وظهور أساليب إجرامية جديدة، مما يستدعي إعادة إختباره وتحديثه بصورة دورية. وتزداد هذه المخاطر مع قدرة المجرمين على دراسة آليات أنظمة الكشف ومحاولة التحايل عليها، من خلال تجزئة التحويلات أو تغيير أنماطها بصورة مستمرة أو استخدام هويات مصطنعة وبيانات مزيفة. لذلك، لا يمكن التعامل مع نماذج الذكاء الاصطناعي باعتبارها أنظمة ثابتة، بل يجب تطويرها بالتوازي مع تطور المخاطر وأساليب الجريمة المالية.

وتبرز التجارب التطبيقية حجم المكاسب التي يمكن تحقيقها من استخدام التقنيات المتقدمة. فقد أظهر مشروع Aurora التابع لمركز الابتكار في بنك التسويات الدولية أن الجمع بين التعلم الآلي وتحليل الشبكات وتبادل البيانات مع الحفاظ على الخصوصية أتاح إكتشاف ما يصل إلى ثلاثة أضعاف حالات غسل الأموال المعقدة، وخفّض النتائج الإيجابية الكاذبة بنسبة تصل إلى 80 % مقارنةً بالأنظمة

التحويلات الصغيرة والمنصات الرقمية وحملات التمويل الجماعي والأصول الافتراضية، مما يجعل التمييز بين المعاملات المشروعة وغير المشروعة أكثر صعوبة، ويعزز الحاجة إلى رقابة قائمة على تحليل السلوك والعلاقات، وليس على قيمة العملية المالية وحدها.

الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم المالية

أصبح الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات المستخدمة في تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يتيح تحليل كميات ضخمة من البيانات وإكتشاف الأنماط والعلاقات التي قد يصعب رصدها بالوسائل التقليدية. كما يساعد على الانتقال من الرقابة القائمة على قواعد ثابتة إلى رقابة أكثر مرونة تعتمد على سلوك العميل ومستوى المخاطر المرتبط به. وتستخدم تقنيات التعلم الآلي في تحليل العمليات المالية وتحديد الأنشطة غير الاعتيادية، فيما تساعد معالجة اللغة الطبيعية على فحص المستندات والأخبار وقواعد بيانات العقوبات والأشخاص المعرضين سياسياً. كما يتيح تحليل الشبكات تتبع الروابط بين الحسابات والشركات والمستفيدين الحقيقيين، والكشف عن شبكات تحويل الأموال والحسابات الوسيطة. ويُمكن لهذه التقنيات تحسين دقة التنبيهات وتقليل النتائج الإيجابية الكاذبة، بما يسمح بتوجيه جهود فرق الامتثال نحو الحالات الأعلى خطورة. كذلك تدعم أدوات التحقق الرقمي والقياسات الحيوية إجراءات التعرف إلى العملاء، وتساعد في كشف الهويات المصطنعة والمستندات والتسجيلات المزيفة.

وبحسب مجموعة العمل المالي، فإن الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا يمكن أن يحسن سرعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجودتها وكفاءتها. إلا أن فعالية هذه الأدوات تظل مرتبطة بجودة البيانات وقابلية تفسير قرارات النماذج ووجود رقابة بشرية وحوكمة واضحة تضمن عدم الاعتماد الكامل على القرارات الآلية.

تطور الأطر التنظيمية والرقابية الدولية وتحديات استخدام أنظمة مكافحة الجرائم المالية

دفعت المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية الجهات الدولية إلى تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تشمل الأنشطة الرقمية والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، إلى جانب المؤسسات المصرفية التقليدية. وأصبح التركيز يتجه نحو الرقابة القائمة على المخاطر والنتائج الفعلية، بدلاً من الإكتفاء بالإمتثال الشكلي للقواعد. وفي العام 2025، عدّلت مجموعة العمل المالي التوصية رقم 16 المتعلقة بالتحويلات المالية، بهدف زيادة شفافية المدفوعات العابرة للحدود وتوحيد المعلومات المرافقة لها. كما تضمنت التعديلات استخدام تقنيات للتحقق من بيانات المستفيد والحد من الإحتيال والأخطاء، على أن تدخل المتطلبات المعدلة حيز التطبيق في حلول نهاية العام 2030.

لكن مستويات الجاهزية التقنية والرقابية تختلف بين الدول والمصارف العربية. فبعض المصارف لا تزال تعتمد على أنظمة قديمة وبيانات مجزأة، فيما تواجه المصارف الأصغر إرتفاع كلفة الحلول المتقدمة ونقص الخبرات المتخصصة. وتبرز كذلك تحديات مرتبطة بتعدد طرق كتابة الأسماء العربية باللغات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى أخطاء في مطابقة العملاء مع قوائم العقوبات والأشخاص المعرضين سياسياً. وتؤثر كفاءة أنظمة مكافحة في علاقات المصارف العربية مع المصارف المرسل، إذ قد يؤدي ضعف الرقابة أو عدم وضوح مصادر الأموال إلى إرتفاع مخاطر السمعة وتقييد العلاقات المصرفية الدولية. لذلك، تحتاج المصارف العربية إلى تطوير قواعد بيانات موحدة وتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي وتدريب فرق الامتثال وتوسيع التعاون مع وحدات المعلومات المالية والسلطات الرقابية وشركات التكنولوجيا، مع تحقيق التوازن بين مكافحة الجرائم المالية وتوسيع الشمول المالي.

تحول جوهري

في المحصلة، أحدث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية تحولاً جوهرياً في طبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعدما أصبحت العمليات غير المشروعة أكثر سرعة وتعقيداً وقدرة على تجاوز الحدود والأنظمة الرقابية التقليدية. وفي المقابل، وفرت هذه التقنيات أدوات متقدمة لتحليل البيانات واكتشاف الشبكات المشبوهة والتحقق من هوية العملاء، مما جعل الذكاء الاصطناعي أداة مزدوجة يمكن استخدامها في تنفيذ الجرائم المالية أو في مكافحتها. وبناء على ما تقدم، يتبين أن فعالية أنظمة مكافحة لا تعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل تتطلب بيانات دقيقة ومتكاملة وحوكمة واضحة للنماذج ورقابة بشرية فعالة، إلى جانب التعاون بين المصارف والسلطات الرقابية ووحدات المعلومات المالية وشركات التكنولوجيا. كما ينبغي تحديث التشريعات بصورة مستمرة، بما يضمن شمول مقدمي خدمات الدفع والأصول الافتراضية والمنصات الرقمية ضمن الأطر الرقابية.

وبالنسبة إلى المصارف العربية، تفرض زيادة المدفوعات الرقمية والتحويلات العابرة للحدود الانتقال من الإمتثال القائم على الإجراءات الثابتة إلى منهج إستباقي قائم على تحليل المخاطر والسلوك المالي. ويتطلب ذلك الإستثمار في جودة البيانات والتكنولوجيا الرقابية وتدريب فرق الإمتثال وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون الإقليمي والدولي، مع تحقيق التوازن بين تشديد الرقابة وتوسيع الشمول المالي. ومن شأن تبني هذا النهج أن يعزز قدرة المصارف العربية على حماية سلامة أنظمتها المالية، والمحافظة على علاقاتها المصرفية الدولية، ودعم الثقة بالقطاع المصرفي في ظل التحول الرقمي المتسارع.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

التقليدية القائمة على القواعد. علماً أن هذه النتائج إستندت إلى تجربة إثبات مفهوم بإستخدام بيانات اصطناعية، وليست نتائج تشغيلية لجميع المصارف. كما أظهرت الهيئة المصرفية الأوروبية في العام 2025 أن 92 % من مصارف الإتحاد الأوروبي أصبحت تستخدم الذكاء الاصطناعي في أعمالها، فيما كانت النسبة المتبقية البالغة 8 % تختبر تطبيقاته أو تناقش إستخدامها. ويؤكد هذا الإنتشار الواسع الحاجة إلى تطوير أطر حوكمة ورقابة بشرية تواكب سرعة تبني هذه التقنيات.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات وضع إطار متكامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي، يشمل تحديد المسؤوليات، وتوثيق عمل النماذج، والتحقق المستقل من نتائجها، ومراقبة مستوى الدقة والتحيز، وإجراء إختبارات دورية. كما ينبغي الإبقاء على الرقابة البشرية في الحالات الحساسة، بحيث يكون الذكاء الاصطناعي أداة داعمة لفرق الإمتثال وليس بديلاً عنها، مع الإستثمار في تدريب الموظفين وبناء الخبرات اللازمة لفهم نتائج النماذج وتقييمها.

إنعكاسات التحويلات على المصارف العربية

تكتسب التحويلات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية خصوصاً حيال المصارف العربية، في ظل التوسع في الخدمات الرقمية والمدفوعات الفورية والتحويلات العابرة للحدود. وبحسب دراسة مشتركة لصندوق النقد العربي ولجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق، بلغت التحويلات الواردة إلى 14 دولة عربية نحو 62.4 مليار دولار في العام 2022، بما يعادل 2.4 % من ناتجها المحلي الإجمالي، فيما بلغت التحويلات الصادرة منها نحو 70 مليار دولار، أو 2.7 % من الناتج. كما كانت نحو 55 % من المدفوعات العابرة للحدود في المنطقة مقومة بالدولار الأميركي في العام 2018، مما يزيد أهمية الإمتثال للمعايير الدولية والمحافظة على علاقات المصارف المرسل.

وفي الوقت نفسه، أتى دخول شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الدفع إلى توسيع المنظومة المالية خارج نطاق المصارف التقليدية. وأظهر مسح إقليمي أن خدمات الدفع المتخصصة كانت متاحة في 86 % من الدول العربية المستجيبة، فيما سمحت 76 % منها للمؤسسات غير المصرفية بمعالجة التحويلات الإلكترونية للغير. كما بلغت نسبة الدول التي تسمح بتقديم خدمات النقود الإلكترونية 57 %، مقابل 43 % للحسابات المرتبطة بالمعاملات. وتدل هذه المؤشرات على إمتداد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى المحافظ الإلكترونية وشركات الدفع وغيرها من المؤسسات المالية الرقمية. ويفرض هذا الواقع على المصارف العربية تطوير إجراءات التعرف على العملاء والتحقق من المستفيد الحقيقي، وربط البيانات المتاحة عبر الفروع والتطبيقات والمنصات الرقمية. كما يتطلب الانتقال من مراقبة كل عملية بصورة منفصلة إلى تحليل السلوك المالي الكامل للعمليات والعلاقات بين الحسابات والأطراف المرتبطة به.



خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الصراف الآلي ATM

المركز الصوتي 1500

خدمة الرسائل 16016

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الجرائم المالية العابرة للحدود وتداعياتها على القطاع المصرفي العربي تهدّد استقرار المصارف وسلامة أنظمة المدفوعات والثقة بالنظام المالي

وتمويل التجارة. ولا تقتصر المخاطر على الخسائر المالية، بل تشمل إرتفاع تكاليف الإمتثال، والتعرّض للغرامات والعقوبات، والإضرار بالسمعة، وفقدان علاقات المصارف والمراسلة، فضلاً عن تراجع ثقة العملاء والمستثمرين بالمؤسسة المصرفية. وتبرز أهمية هذا الموضوع بصورة خاصة حيال المصارف العربية، في ضوء إرتباط إقتصادات المنطقة بتدفقات التجارة والتحويلات والإستثمارات الدولية، وتفاوت القدرات التنظيمية والتقنية بين الدول.

الجرائم المالية العابرة للحدود وأبرز أنماطها

تُعرف الجرائم المالية العابرة للحدود بأنها الأنشطة غير المشروعة التي تتضمّن تحريك الأموال أو الأصول أو إخفاءها عبر دولتين أو أكثر، سواء من خلال النظام المصرفي، أو التجارة الدولية، أو الشركات والكيانات القانونية، أو المنصات الرقمية والأصول الافتراضية. ويؤدي تعدّد الدول والجهات الوسيطة إلى تعقيد عمليات التتبع والتحقيق، نتيجة إختلاف التشريعات ومستويات الرقابة وقواعد الإفصاح وتبادل المعلومات. ولا تُنفذ هذه الجرائم عادةً من خلال عملية مالية منفردة، بل تعتمد على شبكات مترابطة تستخدم حسابات متعدّدة، وشركات وهمية، ومستفيدين صوريين، وفواتير تجارية مزوّرة، وتحويلات متتابعة بين دول مختلفة.

كما أتاحت التقنيات الحديثة للمجرمين تنفيذ المعاملات بسرعة أكبر وإخفاء هوياتهم ومسارات الأموال، ما جعل الأساليب التقليدية للرقابة أقل قدرة على اكتشاف الأنماط المعقّدة. وتتداخل أنواع الجرائم المالية في ما بينها، إذ قد تكون الأموال متأتية من الفساد أو الإحتيال أو الإتجار غير المشروع، ثم يجري غسلها عبر المصارف أو التجارة أو الأصول الافتراضية، قبل إعادة دمجها في الإقتصاد المشروع.

ويبيّن الجدول رقم 1 أبرز أشكال هذه الجرائم والقنوات المستخدمة فيها وإنعكاساتها المباشرة على المصارف.



أصبحت الجرائم المالية العابرة للحدود أحد أبرز التحديات التي تُواجه النظام المالي العالمي، بعدما تجاوزت أنشطتها النطاق المحلي لتنتقل بين دول ومؤسسات وحسابات متعددة خلال فترات زمنية قصيرة. وقد أسهم التوسّع في الخدمات المصرفية الرقمية وتسارع حركة الأموال والتجارة الدولية وانتشار الأصول الافتراضية والمنصات الإلكترونية، في زيادة قدرة الشبكات الإجرامية على إخفاء مصادر الأموال وتحويلها ودمجها في الإقتصاد المشروع. وتشمل هذه الجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإحتيال المالي والإلكتروني والفساد والتهرب الضريبي والإتجار غير المشروع، إضافة إلى الإلتفاف على العقوبات وغسل الأموال القائم على التجارة. وغالباً ما تعتمد على هياكل قانونية معقدة، وشركات وهمية وحسابات عابرة للحدود ووثائق تجارية مزوّرة، بما يصعب إكتشاف المستفيد الحقيقي وتتبع حركة الأموال.

وتتحمل المصارف جانباً كبيراً من تداعيات هذه الجرائم، نظراً إلى دورها المحوري في تنفيذ المدفوعات والتحويلات

جدول رقم 1: أبرز الجرائم المالية العابرة للحدود وإنعكاساتها المصرفية

نوع الجريمة	أبرز القنوات والأساليب المستخدمة	الانعكاسات على المصارف
غسل الأموال	الحسابات المتعددة، الشركات الوهمية والتحويلات المتتالية	الغرامات، ومخاطر السمعة وتشديد الرقابة
تمويل الإرهاب	التحويلات الصغيرة، الجهات الواجهة والمنصات الرقمية	العقوبات وتقييد العلاقات المصرفية الدولية
الإحتيال المالي والإلكتروني	سرقة البيانات، إنتحال الهوية واختراق المدفوعات	خسائر مالية وتعويضات للعملاء
غسل الأموال القائم على التجارة	تضخيم الفواتير، خفض قيمتها وتعدد عمليات الشحن	إرتفاع مخاطر تمويل التجارة
الفساد والإختلاس	الحسابات الخارجية، الوسطاء وإخفاء المستفيد الحقيقي	مخاطر قانونية ورقابية مرتفعة
الإلتفاف على العقوبات	الشركات الواجهة، تغيير مسارات التحويل وإخفاء الأطراف	عقوبات دولية وفقدان علاقات المصارف المراسلة
إساءة استخدام الأصول الافتراضية	المحافظ الرقمية ومنصات التداول والتحويلات المباشرة	صعوبة التتبع والتحقق من مصدر الأموال

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات.

إتساع نطاق الجرائم المالية العابرة للحدود

مليون دولار، وحظر أكثر من 68 ألف حساب مصرفي مرتبط بأنشطة مشبوهة، وتجميد قرابة 400 محفظة للعملاء المشفرة، ضمن قضايا شملت الإحتيال الإستثماري وإنتحال الهوية والإحتيال عبر البريد الإلكتروني وغسل عائدات المقامرة غير المشروعة.

ولا تقتصر هذه الأنشطة على إستخدام الحسابات المصرفية بصورة مباشرة، بل تمتد إلى إستغلال الشركات والكيانات القانونية لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين وإضفاء صفة مشروعة على الأموال. ووفق تحليل أصدرته اليوروبول، تستغل نحو 86 % من أخطر الشبكات الإجرامية في الإتحاد الأوروبي هياكل تجارية قانونية لدعم أنشطتها أو تمويلها، بما يوضح حجم التداخل بين الإقتصاد المشروع والأنشطة المالية غير المشروعة. وتؤكد هذه المؤشرات أن الجرائم المالية العابرة للحدود لم تعد عمليات منفصلة أو محدودة النطاق، بل أصبحت نشاطاً منظماً يجمع بين الإحتيال الإلكتروني وغسل الأموال وإساءة إستخدام الشركات والأصول الافتراضية.

ويضع هذا التطور المصارف في مواجهة معاملات تبدو مشروعة من حيث الشكل، لكنها قد تكون جزءاً من شبكة إجرامية موزعة بين دول عدة.

يصعب تحديد الحجم الفعلي للجرائم المالية العابرة للحدود بسبب طبيعتها السرية، وعدم الإبلاغ عن نسبة كبيرة من العمليات، وتوزع مراحل تنفيذها بين دول متعددة. ومع ذلك، تشير البيانات الحديثة إلى إرتفاع واضح في حجم الخسائر وتنوع الأساليب المستخدمة، ولا سيما مع إنتقال جزء متزايد من الإحتيال وغسل الأموال إلى القنوات الرقمية. وفي العام 2025، تلقى مركز شكاوى جرائم الإنترنت التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي أكثر من مليون شكوى، تجاوزت الخسائر المرتبطة بها 20 مليار دولار. وإستحوذ الإحتيال المدعوم بالوسائل الإلكترونية وحده على نحو 17.7 مليار دولار، أي قرابة 85 % من إجمالي الخسائر المبلغ عنها، ما يعكس تنامي الترابط بين الجرائم المالية والهجمات الإلكترونية والمنصات الرقمية.

كما أظهرت عملية HAECHI VI، التي نسقتها الإنتربول خلال العام 2025 بمشاركة 40 دولة وإقليمياً، مدى إتساع الشبكات المالية الإجرامية عبر الحدود. فقد أسفرت العملية عن إسترداد نحو 439

تداعيات الجرائم المالية العابرة للحدود على القطاع المصرفي

تتمثل التداعيات المباشرة في الخسائر المالية والعقوبات القانونية التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة القصور في التحقق من هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين أو ضعف مراقبة المعاملات. وتظهر خطورة ذلك في قضية TD Bank في العام 2024، إذ بلغت العقوبات الجنائية والمدنية المفروضة عليه من السلطات الأميركية نحو 3 مليارات دولار، بعدما كشفت التحقيقات أن المصرف لم يراقب معاملات بلغت قيمتها نحو 18.3 تريليون دولار خلال الفترة 2018-2024، ما أتاح لثلاث شبكات لغسل الأموال تمرير أكثر من 670 مليون دولار عبر حساباته. كما تؤدي مواجهة الجرائم المالية إلى إرتفاع النفقات التشغيلية والاستثمارات المخصصة لأنظمة المراقبة والفحص وتوظيف خبراء الامتثال والتحقيقات المالية.

وتُعد مخاطر السمعة من أخطر التداعيات، لأن إرتباط اسم المصرف بقضية غسل أموال أو احتيال دولي قد يؤدي إلى تراجع ثقة العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية، حتى في حال عدم مشاركته بصورة متعمدة. وقد ينعكس ذلك على الودائع والتصنيف الائتماني وكلفة التمويل، فضلاً عن إخضاع المصرف لرقابة مشددة وإلزامه بتنفيذ برامج مكلفة لمعالجة أوجه القصور.

كذلك قد تدفع المخاطر المرتفعة المصارف الدولية إلى تقليص علاقاتها مع بعض المصارف أو إنهاؤها ضمن ما يُعرف بسياسة تجنب المخاطر (De-risking). وتشير بيانات أوردها البنك الدولي إستناداً إلى مجلس الإستقرار المالي إلى إنهاء نحو 200 ألف علاقة مصرفية مراسلة بين عامي 2011 و2017 فقط، من أصل قاعدة عالمية كانت تقارب مليون علاقة.

ويؤدي تقلص هذه العلاقات إلى زيادة كلفة التحويلات وتمويل التجارة، وقد يدفع بعض التدفقات المالية نحو قنوات أقل خضوعاً للرقابة. وتبرز هذه التداعيات بصورة خاصة بالنسبة إلى المصارف العربية، نظراً إلى اعتماد إقتصادات المنطقة على التجارة الخارجية وتحويلات العاملين والإستثمارات العابرة للحدود. ولذلك، فإن ضعف أنظمة الامتثال في مصرف واحد أو وجود قصور رقابي على مستوى دولة ما قد يؤثر في قدرة مصارف أخرى على الوصول إلى النظام المالي العالمي، ويرفع كلفة معاملاتها الخارجية ويهدد ثقة المصارف المراسلة بها.

القنوات المستخدمة في نقل وإخفاء الأموال غير المشروعة

تستفيد الشبكات الإجرامية من الترابط بين الأنظمة المالية العالمية لنقل الأموال عبر سلسلة من الحسابات والمصارف الوسيطة، بحيث تمر العملية الواحدة بعدة دول قبل وصولها إلى المستفيد النهائي. ويُستخدم في ذلك تجزئة المبالغ، والتحويلات المتتالية، والحسابات التي يديرها وسطاء، بهدف إبعاد العائدات عن مصدرها الأصلي وتعتيد عملية تتبعها. كما تُشكل التجارة الدولية قناة رئيسية لنقل القيمة بين الدول، من خلال تضخيم قيمة الفواتير أو تخفيضها، وتكرار إصدارها، والتلاعب بكميات السلع أو مواصفاتها، أو إجراء مدفوعات مقابل شحنات غير موجودة. وتزداد صعوبة إكتشاف هذه العمليات بسبب تعدد الأطراف المشاركة، من مصدّرين ومستوردين وشركات شحن ومصارف وجهات جمركية. وتصف مجموعة العمل المالي غسل الأموال القائم على التجارة بأنه من أكثر الأساليب تعقيداً وإستخداماً لنقل العائدات الإجرامية إلى جانب المعاملات المشروعة.

وتؤدي الشركات الوهمية والهياكل متعددة الطبقات دوراً أساسياً في إخفاء هوية المالك الفعلي للأموال. فقد تُسجل شركات عدّة في دول مختلفة، ثم تُستخدم لإبرام عقود أو الحصول على قروض أو فتح حسابات مصرفية تبدو قانونية، في حين تخضع فعلياً لسيطرة شخص أو شبكة إجرامية واحدة. لذلك، تمثل دقة معلومات المستفيد الحقيقي وقدرة المصارف على التحقق منها عنصراً رئيسياً في الحد من إساءة إستخدام الكيانات القانونية. وفي موازاة القنوات التقليدية، إتسع إستخدام الأصول الافتراضية والعملات المستقرة والمحافظ غير المستضافة في نقل الأموال بين الدول بسرعة، مع إمكانية تحويلها بين منصات وأصول وسلاسل رقمية متعددة. وأكدت مجموعة العمل المالي في تحديثها لعام 2025 أن الطبيعة العابرة للحدود للأصول الافتراضية تجعل أوجه القصور الرقابي في دولة واحدة ذات آثار محتملة على النظام المالي العالمي بأكمله.

ويؤدي تداخل هذه القنوات إلى انتقال الأموال بين النظام المصرفي التقليدي والتجارة الدولية والشركات والأصول الافتراضية، ما يجعل المصارف أمام شبكات من المعاملات المترابطة، وليس أمام عملية مشبوهة واحدة يمكن إكتشافها بصورة منفردة. ومن هنا، أصبحت القدرة على تحليل العلاقة بين العملاء والحسابات والتحويلات والجهات المستفيدة أكثر أهمية من مراقبة قيمة كل معاملة على حدة.

جانب إعداد إرشادات حيال العقوبات المالية المستهدفة ومواجهة التهرب منها.

ويفرض ذلك على المصارف العربية تطوير فهمها للمخاطر المرتبطة بكل عميل ودولة ومنتج مالي، بدلاً من الاكتفاء بتطبيق إجراءات موحدة على جميع المعاملات. كما يتطلب تعزيز الرقابة على تمويل التجارة والتحويلات الدولية، والتحقق من المستفيد الحقيقي، وتبادل المعلومات مع المصارف المراسلة والجهات الرقابية، بما يحمي سلامة القطاع ويحافظ في الوقت نفسه على وصوله إلى النظام المالي العالمي.

الجرائم المالية تهدد استقرار المصارف

في الخلاصة، لم تعد الجرائم المالية العابرة للحدود مجرد مخالفات تقع ضمن نطاق عمل إدارات الإمتثال، بل أصبحت تهديداً مباشراً لاستقرار المصارف وسلامة أنظمة المدفوعات والثقة بالنظام المالي. فالشبكات الإجرامية تسقيط من سرعة التحويلات وتعدّد الدول والمنصّات، في حين يؤدي بطء تبادل المعلومات وتفاوت الأطر الرقابية إلى الحدّ من قدرة المؤسسات على تتبع الأموال وإستردادها.

وتتحمل المصارف نتيجة ذلك خسائر مالية وغرامات قانونية ومخاطر مرتفعة على السمعة، إلى جانب زيادة تكاليف الإمتثال وإحتمال فقدان علاقاتها مع المصارف المراسلة. ومن هنا، ينبغي تعزيز التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود، وتطوير سجلات المستفيدين الحقيقيين، وتشديد الرقابة على تمويل التجارة والأصول الافتراضية، إلى جانب إستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل الشبكات للكشف المبكر عن المعاملات المشبوهة وتسريع تجميد الأموال وإستردادها. وبالنسبة إلى المصارف العربية، فإن المواجهة الفعّالة تتطلب الإنتقال من الجهود المنفردة إلى منظومة إقليمية مترابطة، تقوم على الرقابة القائمة على المخاطر والمسؤولية المباشرة لمجالس الإدارات والتعاون بين المصارف والسلطات المختصة. فالإستثمار في مكافحة الجرائم المالية ليس عبئاً تنظيمياً، بل ضرورة لحماية الثقة والمحافظة على علاقات البنوك المراسلة وضمان إستمرار إدماج القطاع المصرفي العربي في النظام المالي العالمي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية



خصوصية المخاطر في القطاع المصرفي العربي

تواجه المصارف العربية مخاطر متزايدة نتيجة موقع المنطقة ضمن مسارات التجارة والتحويلات والإستثمارات الدولية، وإرتفاع حجم المعاملات المنقّدة بالعملة الأجنبية. ويؤدي مرور الأموال عبر مصارف وشركات صرافة ومؤسسات دفع في دول متعدّدة إلى زيادة صعوبة التحقق من مصدرها والمستفيد الحقيقي منها، ولا سيما عندما ترتبط المعاملة بدول مرتفعة المخاطر أو بكيانات ذات هياكل ملكية معقدة. وتختلف درجة التعرض بين الدول العربية تبعاً لتطور الأطر الرقابية وحجم الإنفتاح المالي وإنتشار الأنشطة النقدية وقدرة وحدات المعلومات المالية على تحليل البيانات وتبادلها. وقد تستغل الشبكات الإجرامية هذا التفاوت من خلال تنفيذ جزء من العملية في دولة تتمتع برقابة قوية، ونقل مراحل أخرى إلى دول أو قطاعات أقل قدرة على اكتشاف المعاملات المشبوهة.

وتتركز أبرز المخاطر في غسل الأموال القائم على التجارة، وإساءة إستخدام الشركات الوهمية، والتحويلات غير الرسمية، وشركات الصرافة، والأصول الافتراضية، إضافة إلى الإلتفاف على العقوبات. وقد أكدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية هذه الجوانب، إذ اعتمدت في العام 2025 منهجية لإجراء تقييم إقليمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وناقشت تقارير حول استغلال الأشخاص والترتيبات القانونية، إلى

مستقبل الجيل السادس للإتصالات يتّسم بالتوجّه

نحو نظام بيئي رقمي فائق الترابط والذكاء



تطبيقات الجيل السادس

يُتوقع أن تُحدث تطبيقات الجيل السادس ثورة في مجال الإتصالات من خلال تمكين تجارب الواقع المختلط Mixed Reality الغامرة مثل الإتصالات الهولوجرافية والتعاون في الميتافيرس Metaverse، ودعم التنقل الذاتي من خلال شبكات ذات سرعة إستجابة فائقة للسيارات والطائرات من دون طيار المتصلة، وتعزيز خدمات الطوارئ الحيوية من خلال اتصالات مرنة ومقاومة للكوارث، وتوسيع نطاق الوصول العالمي إلى الإنترنت من خلال دمج الأنظمة الأرضية والفضائية لسدّ الفجوة الرقمية، وتشغيل التوائم الرقمية Digital Twins الضخمة للمدن الذكية والأنظمة البيئية الصناعية، وتضمين الإتصالات المدفوعة بالذكاء الإصطناعي التي تسمح للشبكات بتحسين نفسها ذاتياً وتقديم خدمات ذكية، مما يؤدي بشكل جماعي إلى تحويل الرعاية الصحية والصناعة والترفيه والسلامة العامة إلى بيئة رقمية مترابطة بسلاسة.

ومن خلال دمج الشبكات الأرضية والفضائية، ستوسّع تقنية الجيل السادس نطاق الخدمات الرقمية لتشمل المناطق الريفية والمناطق المحرومة، مما يُسهم في سد الفجوة الرقمية. وستستخدم

الجيل السادس (6G) هو الجيل المقبل من تكنولوجيا الإتصالات المتنقلة، والمتوقع إطلاقها في مطلع ثلاثينيات القرن الحالي. والحق أن تقنية الجيل السادس (6G) تتفوق على تقنية الجيل الخامس (5G) من خلال توفير سرعة أكبر وزمن إستجابة أقل، وتكامل سلس مع الشبكات المدعومة بالذكاء الإصطناعي، وأنظمة الأقمار الصناعية، وتطبيقات الواقع المعزّز والواقع الافتراضي (AR/VR) الغامرة.

تهدف تقنية الجيل السادس (6G) إلى تمكين الإتصالات الهولوجرافية في الوقت الفعلي، والصناعات الذاتية التشغيل، والإتصال العالمي، إلا أن تحديات إرتفاع تكاليف البنية التحتية، ونُدرة الطيف الترددي spectrum scarcity، ومخاطر الأمن السيبراني لا تزال تشكل ركيزة أساسية لتطوير تقنية الجيل السادس (6G)، حيث تُعتبر تقنية الجيل السادس قفزة نوعية نحو نظام بيئي رقمي ذكي ومتربط.

ونعرض في ما يلي، تطبيقات الجيل السادس للإتصالات، والتقنيات الأساسية، والسباق العالمي نحو تبني وإنتشار الجيل السادس للإتصالات في الدول العربية، وتحديات التبنّي في لبنان، واللوائح التنظيمية اللازمة والآفاق المستقبلية. ويضع إتحاد المصارف العربية خارطة الطريق للمصارف العربية لتبني الجيل السادس للإتصالات.

انتشار الجيل السادس للاتصالات في الدول العربية

يتطلب إطلاق شبكات الجيل السادس مزيجاً من تخصيص طيف ترددي spectrum جديد، لا سيما في نطاقات الترددات التيراهيرتزية terahertz bands، وتحديثات متقدمة للبنية التحتية، تشمل الخلايا الصغيرة الفائقة الكثافة ultra-dense small cells، وشبكات الألياف الضوئية fiber backhaul، والأسطح الذكية القابلة لإعادة التكوين reconfigurable intelligent surfaces، لنقل البيانات العالمية بسرعة فائقة وزمن إستجابة منخفض. وعلى المصارف وشركات الاتصالات والحكومات الإستثمار في إدارة الشبكات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لضمان الكفاءة، وتوفير الإتصالات الآمنة لحماية البيانات الحساسة. ويساهم التنسيق العالمي من خلال إطار عمل الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU) للإتصالات المتنقلة الدولية (IMT-2030) في توحيد البروتوكولات، مما يساعد في توسيع نطاق التغطية العالمية لشبكات الإتصالات. كما يتطلب إطلاق شبكات الجيل السادس إستثمارات ضخمة في البحث والتطوير، والتوافق مع الأنظمة، والتعاون بين مختلف القطاعات للتغلب على تحديات التكلفة، وإستهلاك الطاقة، والأمن السيبراني.

في الدول العربية، تقود دول الخليج، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، عملية نشر تقنية الجيل السادس للإتصالات، حيث أطلقت هذه الدول إستراتيجيات وطنية ومشاريع ضخمة لدمج اتصالات التيراهيرتز، والشبكات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الأقمار الصناعية الأرضية في إقتصاداتها الرقمية في حلول العام 2030. وقد أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية في الإمارات العربية المتحدة عن خارطة طريق لتقنية الجيل السادس، بينما تعمل المملكة العربية السعودية على دمج هذه التقنية في البنية التحتية لمدينة نيوم الذكية، وتركز قطر على تقليل زمن الإستجابة إلى أدنى حد ممكن لوسائل الإعلام والفعاليات المباشرة. في حين تقوم دول عربية أخرى، كمصر والأردن والكويت، بتحديث بنيتها التحتية بشكل تدريجي، وقد تتبنى الدول التي تواجه تحديات مثل العراق ولبنان، هذه التقنية لاحقاً، مما يجعل تقنية الجيل السادس أولوية تكنولوجية وجيوسياسية في العالم العربي.

تحديات تقنية الجيل السادس في لبنان

يواجه لبنان تحديات جمة في مسيرته نحو التحول الى تقنية الجيل السادس للإتصالات، منها الإستخدام غير المنظم وغير المرخص للإنترنت العريض النطاق، والحاجة إلى تحديث الأنظمة

الصناعات تقنية الجيل السادس لإنتاج نسخ رقمية فورية للمصانع والمدن والأنظمة البيئية، مما يتيح الصيانة التنبؤية وتخطيط المدن الذكية ومراقبة الإستدامة. وسيسمح دمج الذكاء الاصطناعي في شبكات الإتصالات بتحسين أدائها ذاتياً، وتخفيف عبء الحوسبة، وتقديم خدمات ذكية، مما يجعل الإتصالات أكثر تكيّفاً وذكاءً.

تقنيات الجيل السادس

تشمل التقنيات المُمكنة للجيل السادس للإتصالات نطاقات تردد تيراهيرتز (THz) لنقل البيانات بسرعة فائقة تصل إلى 1 تيرابت في الثانية، وتقنيات لاسلكية ضوئية مثل الإتصالات الضوئية المرئية لإنشاء روابط آمنة قصيرة المدى، وشبكات مدعومة بالذكاء الاصطناعي تُحسن نفسها ذاتياً وتتكيف في الوقت الفعلي. كما تُعزز التقنيات الذكية القابلة لإعادة التشكيل، التغطية وكفاءة إستهلاك الطاقة، وتوفر الإتصالات الكمومية أماناً لا يُخترق من خلال توزيع المفاتيح الكمومية. ومن قدرات الجيل السادس التحويلية ضمان التكامل بين الأقمار الصناعية والشبكات الأرضية مما يوفر إتصالاً عالمياً حتى في المناطق النائية. وتساعد شبكات الجيل السادس، غير القائمة على بروتوكول الإنترنت (non-IP) والبروتوكولات التقليدية، في نقل بيانات بسرعة فائقة وكفاءة عالية.

السباق العالمي للتحول الى الجيل السادس للاتصالات

يدخل العالم بقوة في سباق التحول الى الجيل السادس للإتصالات، مدفوعاً بمنافسة إستراتيجية بين الدول والشركات الرائدة. وتستثمر الصين بكثافة عبر هواوي Huawei وزد تي إي ZTE تحت لواء برنامج وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات IMT-2030، بينما تُطوّر كوريا الجنوبية نماذج أولية عبر سامسونغ Samsung وإس كي تيليكوم SK Telecom، وتموّل اليابان الأبحاث بين تحالف ما بعد الجيل الخامس Beyond 5G Consortium وشركة إن تي تي دوكومو NTT DOCOMO، وتدعم الولايات المتحدة الأميركية مبادرات تحالف الجيل القادم Next G Alliance بالتعاون مع كوالكوم Qualcomm وداربا DARPA، ويطور الإتحاد الأوروبي مشاريع منها هيكسا-إكس Hexa-X مع نوكيا Nokia وإريكسون Ericsson. وتهدف المساعي العالمية إلى إجراء التجارب في الفترة ما بين 2028 و2030، والبدء بالتسويق التجاري في حلول الفترة ما بين 2030 و2031 لتقنيات الجيل السادس لتعزيز النفوذ الجيوسياسي، والريادة في براءات الإختراع، والسيادة الرقمية.



الخصوصية لشبكات الذكاء الاصطناعي التي تعالج كميات هائلة من المعلومات السياقية. وهناك حاجة إلى سياسات بيئية وسياسات كفاءة الطاقة لإدارة المتطلبات المتزايدة للطاقة للبنية التحتية للتيار المتردد، وبذلك فإن التنسيق بين الدول أمر بالغ الأهمية لتجنب التجزئة وضمان قابلية التشغيل البيئي عالمياً. وعليه يستوجب إطلاق الجيل السادس للاتصالات الموازنة بين الابتكار والأمن والاستدامة والشمولية.

الإستثمار في البنية التحتية لشبكات الجيل السادس

يتزايد الإستثمار العالمي في البنية التحتية لشبكات الجيل السادس بوتيرة متسارعة، حيث تلتزم شركات الاتصالات وشركات أشباه الموصلات والحكومات بتخصيص مليارات الدولارات لشبكات طيف الترددات تيراهيرتز، والبنى التحتية المصممة خصيصاً للذكاء الاصطناعي، وتكامل الأقمار الصناعية مع الشبكات الأرضية. وقد خصّصت شركة إن تي تي دوكومو NTT Docomo اليابانية ما يقارب 6 مليارات دولار في العام 2026 لتحديثات شبكات الهاتف المحمول، بينما تمول شركتا إس كي تيليكوم SK Telecom وكي تي KT في كوريا الجنوبية أنظمة الوصول الراديوي للذكاء الاصطناعي (AI-RAN) وأنظمة الأقمار الصناعية، وتقود شركات أمريكية

للتوافق مع معايير الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU IMT 2030)، ومحدودية الإستثمار في البنية التحتية نتيجةً للقيود المالية التي تعوق نشر شبكات الألياف الضوئية وشبكات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي الحاد الذي يقلل من ثقة المستثمرين، وغياب أطر محدثة للأمن السيبراني والإمتثال. ويواجه لبنان خطر التخلف عن الدول الرائدة إقليمياً كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ما لم تُسهم الشركات الدولية في تسريع جاهزية لبنان لتقنية الجيل السادس.

تشريعات الجيل السادس للاتصالات

يتطلب إطلاق الجيل السادس للاتصالات أطراً تنظيمية جديدة لضمان الانتشار بشكل آمن وعادل. ويتعين على الحكومات والهيئات الدولية، مثل إطار عمل الإتحاد الدولي للاتصالات IMT 2030، وضع قواعد لتخصيص الطيف الترددي في نطاقات التيراهيرتز، بينما يتوجب على الهيئات التنظيمية الوطنية تحديث أنظمة الترخيص لتشمل الشبكات غير الأرضية كالأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة. ويتوجب على السلطات وضع معايير الأمن السيبراني القوية ومعايير الاتصالات الكمومية الأساسية لحماية البيانات الحساسة، إلى جانب تحديث لوائح

التي تدعم سرعات فائقة تصل إلى تيراهيرتز وزمن إستجابة منخفض للغاية، مع تطوير أنظمة مالية مدعومة بالذكاء الاصطناعي قادرة على الكشف التنبئي عن الإحتيال، والإمتثال الآلي، والأمن السيبراني التكتيقي، وتقديم تجارب تفاعلية مميزة للعملاء، مثل فروع الواقع المعزز والواقع الافتراضي والمستشارين المجسمين، وبناء نماذج تؤم رقمي لإدارة المخاطر في الوقت الفعلي والمحاكاة الإقتصادية. وعلى المصارف العربية الدخول في شراكات إستراتيجية مع مزودي خدمات الاتصالات. كما وعلى الهيئات التنظيمية في الدول العربية وضع أطر أساسية لضمان إتصالات كمومية آمنة والإمتثال للمعايير المتطورة. وعلى المصارف العربية إعطاء الأولوية للشمول المالي من خلال الإستفادة من التكامل بين الأقمار الصناعية والشبكات الأرضية لتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق المحرومة، مما يرسخ مكانتها كجهة رائدة في الإقتصاد الرقمي المترابط.

الآفاق المستقبلية للجيل السادس للاتصالات

في المحصلة، إن مستقبل الجيل السادس للاتصالات يتسم بالتوجه نحو نظام بيئي رقمي فائق الترابط والذكاء، حيث لا تقتصر شبكات الاتصالات، كونها أسرع فحسب، بل تتكامل بشكل عميق مع الذكاء الاصطناعي، والأمن الكمي، وأنظمة الأقمار الصناعية الأرضية، مما يتيح تغطية عالمية سلسلة واستجابة فورية. وفي حلول مطلع ثلاثينيات القرن الحالي، ستدعم تقنية الجيل السادس الاتصالات الهولوغرافية الغامرة، والتنقل الذاتي، والتوائم الرقمية للمدن والصناعات بأكملها، مع دعم قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والمالية والحوكمة بخدمات تنبئية وتكيفية وآمنة. وستساعد ترددات تيراهيرتز، والأسطح الذكية القابلة لإعادة التشكيل، والبنى المصممة خصيصاً للذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الإتصالات العالمية. إلا أن مستقبل الجيل الثالث للاتصالات يحمل في طياته تحديات تتمثل في إرتفاع تكاليف البنية التحتية، وتخصيص الطيف الترددي، ومخاطر الأمن السيبراني، مما يعني أنه يجب على الدول والصناعات التعاون إستراتيجياً لإطلاق العنان للإمكانات التحويلية للجيل السادس للاتصالات.

د. سهى معاد

كاتبة ومحللة إستراتيجية

وأوروبية مثل نوكيا وإريكسون وكوالكوم تطوير شبكات الوصول الراديوي المفتوحة (Open RAN) والأسطح الذكية، في حين تواصل الصين ريادتها من خلال منصات الاختبار الواسعة النطاق لشركتي هواوي وزد تي إي، مما يدفع إجمالي الإنفاق العالمي إلى ما يفوق 47 مليار دولار في العام 2026، ويمهد الطريق لإطلاق تجاري commercial rollout في حلول العام 2030 تقريباً، رغم أن تحديات التنسيق التنظيمي، وإرتفاع النفقات الرأسمالية، ومخاطر الأمن السيبراني لا تزال تشكل عقبات رئيسية.

الجيل السادس للاتصالات في المصارف

بالنسبة إلى المصارف فإن تقنيات الجيل السادس للاتصالات تُعتبر نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية، حيث توفر خدمات ذكية وآمنة للغاية في الوقت الفعلي، مما يساعد في تحسين خدمة العملاء والعمليات المؤسسية على حد سواء. كما وتساعد تقنيات الجيل السادس للاتصالات المصارف على تقديم معاملات جواله فورية، وبيئات مصرفية تفاعلية بتقنية الواقع المعزز والواقع الافتراضي، وتقديم خدمة عملاء عالية المستوى. كما تتيح شبكات الجيل السادس المدعومة بالذكاء الاصطناعي إمكانية الكشف التنبئي عن الإحتيال، والإمتثال الآلي، والأمن السيبراني التكتيقي، وتعزز تقنية الاتصالات الكمومية تشفير البيانات المالية الحساسة. ويوسع التكامل بين الأقمار الصناعية والشبكات الأرضية نطاق الخدمات المصرفية لتشمل المناطق النائية والمحرومة، مما يدعم الشمول المالي.

بالتوازي مع ذلك، تُمكن التوائم الرقمية للأنظمة المالية الجهات التنظيمية والمصارف من محاكاة السيناريوهات الإقتصادية، واختبار محافظ الإستثمار، وتحسين إدارة المخاطر في الوقت الفعلي. وبذلك تضع تقنية الجيل السادس المصارف في دور ريادي كوسيط مالي ضمن نظام رقمي فائق الترابط قادر على تقديم خدمات سلسلة وآمنة ومتاحة عالمياً.

خارطة الطريق للمصارف العربية للتحوّل

إلى الجيل السادس للاتصالات

بإمكان المصارف العربية الإستعداد للجيل السادس للاتصالات من خلال الإستثمار المبكر في تطوير البنية التحتية الرقمية

لجميع خدماتكم المالية والمصرفية



في BBAC، ندرك أن طموحاتك المالية فريدة من نوعها. سواء كنت فرداً تسعى للأمان المالي أو شركة تسعى للنمو، فإننا ملتزمون بتوفير حلول مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتك وتقديم الدعم الثابت لمساعدتك على التنقل في مسيرتك المالية بثقة؛ في لبنان والعراق.

لأن نجاحك هو نجاحنا، ولأننا نؤمن بأن الشراكة الحقيقية هي أن نكبر معاً.



الإهتمام بالفعل

bbacbank.com

قانون إصلاح المصارف: خطوة نحو التعافي؟



البروفيسور فؤاد زمكحل

رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDL

وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ

إذا إقتصرت إعادة الهيكلة على تصحيح الميزانيات من دون معالجة حقوق المودعين بصورة عادلة وشفافة.

فإعادة هيكلة تنتج قطاعاً مصرفياً سليماً محاسبياً، لكنها تقوم على شطب الودائع أو تجميدها لفترات طويلة، لن تعيد الثقة بالنظام المالي ولن تعيد تحريك الإقتصاد. وفي المقابل، فإن إطلاق وعود إسترداد كامل الودائع من دون تحديد مصادر التمويل والجدول الزمني والقدرة المالية للدولة، سيجعل هذه الوعود غير قابلة للتنفيذ. لذلك، ينبغي أن يسير القانونان بصورة متوازنة ضمن خطة إصلاح شاملة تقوم على أربعة مرتكزات أساسية: الاعتراف الكامل بالخسائر، والتوزيع العادل والشفاف لها وفق تراتبية واضحة، وحماية صغار المودعين، وإعادة بناء قطاع مصرفي أصغر حجماً وأكثر متانة وقادراً على تمويل الإقتصاد الحقيقي.

إن نجاح هذا المشروع يبقى مشروطاً بوضع تعريف قانوني دقيق لمفهوم السيطرة الفعلية، يستند إلى معايير موضوعية وقابلة للإثبات، مثل القدرة على تعيين مجلس الإدارة، أو التحكم بالسياسات المالية والإدارية، أو ممارسة نفوذ حاسم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. في المحصلة، لا شك في أن لبنان يحتاج إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي، لكن الأهم من ذلك أن يكون هذا الإتفاق جزءاً من رؤية وطنية متكاملة للإصلاح، لا مجرد إستجابة تقنية لشروط خارجية. فالغاية النهائية ليست فقط إستعادة ثقة المجتمع الدولي، بل قبل كل شيء إستعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم وبقطاعهم المصرفي، وتهيئة الأرضية لإقتصاد أكثر إستقراراً وإستدامة في السنوات المقبلة.

يُشكّل قانون إصلاح المصارف محطة مفصلية في مسار الإصلاح المالي في لبنان، كونه يضع للمرة الأولى إطاراً قانونياً واضحاً لمعالجة أوضاع المصارف المتعثرة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. إلا أن أهمية هذا القانون لا تكمن فقط في إقراره، بل في مدى إنسجامه مع الإصلاحات الشاملة التي يطالب بها المجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي قدرته على إعادة بناء الثقة بالنظام المالي وحماية حقوق المودعين.

يُمكن القول إن الصيغة النهائية للقانون تمثل تقدماً مهماً وضرورياً، لكنها ليست وحدها كافية للقول إن لبنان بات قريباً تلقائياً من التوصل إلى إتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي. فالقانون يضع إطاراً مؤسسياً لمعالجة المصارف المتعثرة، ويحدد صلاحيات الجهات الرقابية، وينظم آليات إعادة الهيكلة أو التصفية. كما أن التعديلات المتعلقة بإعادة تشكيل الهيئة المصرفية العليا، وتعزيز إستقلالية القرار، والحدّ من تضارب المصالح، تتقاطع مع المبادئ التي يؤكد عليها صندوق النقد الدولي، وفي مقدّمها وجود آلية مستقلة وشفافة وفعّالة لمعالجة الأزمات المصرفية.

لكن صندوق النقد الدولي، لا ينظر إلى هذا القانون، بصورة منفصلة، بل يعتبره جزءاً من حزمة إصلاحية متكاملة تشمل أيضاً قانون الإنتظام المالي وإسترداد الودائع، وتحديد حجم الخسائر، وآلية تعزيزها، وضمان إستدامة المالية العامة والدين العام. لذلك، فإن السؤال الجوهرى يبقى: من سيتحمّل الخسائر؟ وبأي تراتبية؟ وكيف ستُعاد الودائع إلى أصحابها؟

من هنا، فإن تعديلات لجنة المال والموازنة لا يُمكن إعتبارها في حدّ ذاتها عقبة أمام الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، فمن الطبيعي أن يمارس مجلس النواب دوره التشريعي في مناقشة النصوص وتطويرها. إلا أن تأثير هذه التعديلات سيُقاس بمضمونها النهائي، لا بمجرد وجودها.

وفي المقابل، إذا نجحت في تعزيز الحوكمة، وترسيخ المساءلة، وحماية المودعين، فإنها قد تشكل قيمة مضافة للإصلاح، بدل أن تكون عائقاً أمامه.

وفي هذا السياق، يبرز الترابط الوثيق بين قانون إصلاح المصارف وقانون الإنتظام المالي بإعتباره أحد أهم عناصر نجاح عملية الإصلاح. فالقانون الأول يُحدّد الإطار المؤسسي وآليات إعادة الهيكلة، بينما يجيب الثاني عن الأسئلة الأكثر حساسية وهي: ما حجم الفجوة المالية؟ وكيف ستوزّع الخسائر بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمساهمين؟ وما هي الآلية الواقعية لإسترداد الودائع؟

ولا يُمكن عملياً، الفصل بين هذين المسارين، فمن غير الممكن إتخاذ قرار بإعادة هيكلة أي مصرف قبل تحديد وضعه المالي الحقيقي وحجم الخسائر التي يتحمّلها، كما لا يُمكن إعادة بناء الثقة

الإصلاح المصرفي في العراق ... المرتكزات والمعايير والأهداف



بقلم سهر النصيري

مستشار رابطة المصارف الخاصة العراقية

يؤكد البرنامج الوزاري للحكومة الحالية في المحور الثالث والفقرة 3 منه على تسريع عملية إصلاح القطاع المصرفي إنسجاماً مع الخطط التي يتبناها البنك المركزي العراقي والنهج الذي سار عليه منذ العام 2003 وفق رؤية وطنية شاملة. وهذا يعني أن توجهات الحكومة هي مع استمرار عملية الإصلاح الشاملة بالمشاركة مع المصارف الخاصة العراقية، وبالتعاون مع الشركات الإستشارية العالمية «ستاندر أند يونغ» بما يخص المصارف الحكومية، وشركة «أولفر وايمان» بما يتعلق بالمصارف الخاصة بغية تنفيذ مشروع الإصلاح المصرفي الشامل، والذي أطلقه في نيسان/إبريل 2025، ويتم تنفيذه بالتعاون مع الحكومة السابقة والحكومة الجديدة خلال ثلاث سنوات.

وقبل أن نتطرق إلى عرض محاور هذا المشروع، والأهداف التي سيحققها خلال التنفيذ في الأمد القريب، لا بد من أن نشير إلى ما حققه البنك المركزي العراقي من بناء الأسس والقواعد والمرتكزات للإصلاح المصرفي خلال السنوات الماضية، وخصوصاً سنوات 2023-2025 والتي ساهمت بشكل رئيسي في المساعدة على تشخيص ما يحتاجه القطاع المصرفي العراقي من خطط وبرامج ومعايير للإنتقال به من واقعه الحالي إلى الإصلاح والتطوير والنمو.

الركائز الأساسية لمشروع الإصلاح المصرفي في العراق

- 1 - أصدر البنك المركزي العراقي إستراتيجيته الثالثة، ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف.
- 2 - أصدر «المركزي» الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق، ودليل الوصول لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتأسيس مصرف ريادة.
- 3 - أطلق أيضاً إستراتيجية الشمول المالي، وتعزيز إجراءات تنظيم تمويل التجارة الخارجية، كما ألغى المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية، منتقلاً إلى التعاملات المصرفية المباشرة بين المصارف العراقية والبنوك العالمية المراسلة، حيث بلغ عدد الحسابات المفتوحة لـ 20 مصرفاً عراقياً في حدود 30 حساباً في البنوك المراسلة.
- 4 - تنظيم توزيع الدولار النقدي وفق نظام متقدم، أشاد به

كل من صندوق النقد الدولي والخزانة الأميركية، والسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي بشكل متوازن مع السعر الموازي، وصولاً إلى تحقيق هدف الوصول للسعر الرسمي، مما إنعكس على الحدّ من التضخّم، بحيث أصبح في 30/ حزيران/يونيو 2025 بنسبة (0.8 %) بالمقارنة مع الفترة عينها من العام 2024 حيث كان بنسبة (3.3 %).
5 - استطاع البنك المركزي العراقي أن يُحافظ على إحتياطاته النقدية الأجنبية في حدود 100 مليار دولار، وبما يُغطي العملة المحلية المصدّرة وعمليات الإستيراد وإحتياطه التحوّطي من الذهب في حدود 173 طناً.
لذلك إستندت إستراتيجية الإصلاح المصرفي العراقي على الركائز البنيوية أعلاه، مما ساهم في رسم خارطة الطريق التي أعلنها البنك المركزي العراقي والشركات الإستشارية والتدقيقية والتي تضمّنّت المحاور التالية:

أولاً، دراسة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

- 1 - تركزت في تضرر سمعة القطاع المصرفي العراقي وقلة الثقة.
 - 2 - عدم إستدامة نماذج العمل بسبب التركيز على التحويلات الخارجية.
 - 3 - ضعف القدرات في البنى التحتية والكفاءات.
 - 4 - عدم وجود بيئة تنافسية صحية ومتوازنة بين المصارف الحكومية والخاصة.
- وإستناداً إلى التحديات أعلاه، تم تحديد أهداف الإصلاح المصرفي في العراق وبرامج الإصلاح لتمكين نمو القطاع المصرفي العراقي.

ثانياً، الأهداف وبرامج الإصلاح لتمكين نمو

القطاع المصرفي العراقي

- 1 - بناء قطاع مصرفي رصين وشامل وحديث ومرن، يعمل على تحقيق النمو السريع للإقتصاد الوطني ويوفر فرص العمل.
- 2 - يُحقق زيادة متراكمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- 3 - يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي ويُحقق عوائد مجزية ومستدامة للمستثمرين في القطاع المصرفي العراقي.
- 4 - يرفع القيمة السوقية للقطاع المصرفي من 8 مليارات دولار إلى 60 مليار دولار.
- 5 - إستعادة الثقة بالمصارف العراقية، وتحديث نظام ضمان الودائع وتنظيم حملات التثقيف المالي وخفض نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي من 40 % - 15 % .
- 6 - زيادة إستخدام المنتجات المصرفية، وتعزيز الشمول وزيادة معدّل إشراك العاملين في القطاع الخاص من 7 % - 50 % .
- 7 - تمكين زيادة في الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22 % - 60 % .
- 8 - تحديث المدفوعات بتحقيق نسبة نمو في الإنفاق المنزلي غير النقدي إلى 50 % .
- 9 - دعم بناء البنية التحتية المالية ورفع عدد الفروع إلى 10 فروع و30 صرافاً آلياً لكل 100 ألف مواطن بالغ.
- 10 - تعزيز القدرة التنافسية في داخل القطاع المصرفي العراقي، والإرتقاء بمستوى اللوائح والتشريعات وإصلاح المصارف الحكومية، وزيادة حصّة إلتزامات القطاع الخاص من 13 % إلى 50 % .
- 11 - تطوير الإمتثال من خلال تطبيق الهوية الرقمية وإختصار وقت فتح الحسابات من ساعات إلى دقائق.
- 12 - تطوير قدرة البنك المركزي العراقي على الرقابة، وتحديث اللوائح والإمتثال للمعايير بنسبة 100 % . وسيتم تقييم عملية الإصلاح وفق المعايير القياسية الواضحة.

ثالثاً، تقييم عمليات الإصلاح المصرفي في العراق

سيتم تقييم عمليات الإصلاح المصرفي في العراق وفق المعايير المستندة إلى قانون المصارف العراقية واللوائح والتشريعات والإرشادات، وأن تتصف هذه المعايير بإعتبار أنها مجرّبة وشفافة وعادلة وعملية:

- 1 - وفق إعادة النظر بهيكل الملكية 10 % ، حدّ الملكية الأقصى، و40 % الحد الأقصى لإستثناءات الملكية للأفراد والشركات والأطراف ذات الصلة، و41 % الحد الأدنى للمستثمرين المؤسسيين المؤهلين، وهذا يعني إذا رغب المساهمون مع الأطراف ذوي الصلة إمتلاك 40 % ، يجب أن تتجاوز حصّة المستثمرين المؤسسيين المؤهلين نسبة 40 % مثلاً 41 % .

- 2 - حوكمة مجلس الإدارة، بأن يكون ثلثا الأعضاء من المستقلين ولمدتين إنتخابيتين.

- 3 - تحسين المقاييس الرئيسية، وهي الشمول المالي والتمويل (الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، والإرتفاع بها من نسبها المتدنية الحالية إلى نسب الدول المناظرة.

- 4 - المعيار المهم والأساسي هو زيادة الحد الأدنى لرأس المال إلى 400 مليار دينار عراقي خلال الفترة (2025-2027) بمعدّل 50 مليار دينار سنوياً، وإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال للمصارف التي تختار مسار الإندماج البالغ 250 مليار دينار، ويكون الحد الأدنى 400 مليار دينار، والحدّ الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12.5 % والحدّ الأدنى لنسبة تغطية السيولة 100 % . مع التأكيد بأن البنك المركزي العراقي سيعمل بشكل دؤوب على تقديم برامج عدّة لدعم القطاع المصرفي العراقي، بغية تمكينه من النمو والإصلاح وفق مراحل المشروع الإصلاح.

من أبرز البرامج الداعمة لهذا المشروع الإصلاح التالي:

- 1 - تخفيف متطلّبات رأس المال.
 - 2 - تسهيل الإندماج للمصارف الراغبة في الإندماج.
 - 3 - دعم إعادة ربط القطاع المصرفي العراقي بالنظام المالي العالمي، والإمتثال للمعايير المصرفية الدولية.
 - 4 - تقديم الإستشارات العامة والفنية والمساعدة في إعادة المصارف المقيدة من التعامل بالدولار والتي تُواكب عملية الإصلاح إلى السوق المصرفية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية.
- يُذكر أنه سيشارك في تنفيذ عملية الإصلاح الشامل والدعم والتقييم، شبكة من المستشارين الماليين والأخصائيين القانونيين، والمدقّقين المحترفين والخبراء التنظيميين المتخصّصين وأخصائيي التواصل.



GROW MOSUL BANK MOSUL BANK FOR DEVELOPMENT & INVESTMENT WITH US

*Grow & Nurture
the Ideas You Have.*



CONTACT US

hr@almosulbank.iq
www.almosulbank.iq

حنان غانم حماده

رئيساً لمجموعة التدقيق الداخلي في «وربة»



وقد أسهمت خلال مسيرتها في قيادة عمليات التدقيق المبنية على المخاطر، والإشراف على إعداد وتنفيذ الخطط السنوية للتدقيق، وتطوير منهجيات الرقابة، وتعزيز كفاءة فرق العمل، إلى جانب التنسيق مع الجهات الرقابية والمدققين الخارجيين ولجان التدقيق ومجالس الإدارة.

وعرفت حماده بخبرتها في تصميم وتنفيذ خطط التدقيق القائمة على تقييم المخاطر، وقيادة فرق التدقيق في مختلف القطاعات المصرفية، بما يشمل الأعمال المصرفية للأفراد والشركات، والتمويل، والخزانة، والالتزام، ومكافحة غسل الأموال، والعمليات المركزية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات.

كما ساهمت في تنفيذ تحقيقات خاصة ومراجعات متخصصة، ومتابعة تنفيذ التوصيات التصحيحية، وتطوير أساليب التدقيق المستمر وتحليل البيانات، بما يُسهم في رفع كفاءة الرقابة الداخلية وتعزيز فعالية بيئة التحكم المؤسسي.

وتحمل حنان حماده درجة البكالوريوس في اللغة الإنكليزية وآدابها من جامعة الكويت، إضافةً إلى حصولها على إعتامد المدقق الداخلي المعتمد، إلى جانب مشاركتها في العديد من البرامج والدورات المتخصصة في التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والرقابة المصرفية، والقيادة الإدارية، وتحليل البيانات، والتدقيق المبني على المخاطر.

أعلن بنك وربة عن تعيين حنان غانم حماده في منصب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي، وفق الإفصاح الصادر عن البنك والموجه إلى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة الداخلية، وترسيخ أفضل الممارسات المؤسسية بما يتماشى مع المعايير المحلية والدولية.

ويأتي هذا التعيين بعد مسيرة مهنية تمتد لأكثر من عقدين في القطاع المصرفي، شغلت خلالها حنان غانم حماده عدداً من المناصب القيادية في مجال التدقيق الداخلي، ما يجعلها من الكفاءات الوطنية ذات الخبرة العميقة في إدارة المخاطر والرقابة والالتزام المؤسسي.

وتتمتع حنان غانم حماده بخبرة مهنية تمتد منذ العام 2004، بدأت في القطاع المصرفي في مجال خدمة العملاء، قبل أن تنتقل إلى قطاع التدقيق الداخلي، حيث تدرّجت في المناصب القيادية داخل عدد من البنوك الكويتية.

وشغلت مؤخراً منصب نائب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي في بنك وربة، وقبل ذلك عملت مساعداً للمدير العام للتدقيق الداخلي، كما تولت مناصب قيادية عدة، وبدأت بمدقق داخلي ثم مساعد مدير، فمدير أول، وصولاً إلى مدير تنفيذي في قطاع التدقيق الداخلي.



بنك الخليج يعيّن

فيصل العدساني نائباً

لرئيس التنفيذي

والغربلي مديراً عاماً

للخدمات المصرفية

للشركات والخدمات الدولية

فيصل العدساني ومحمد الغربلي

على الشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط والغاز. ويحمل العدساني درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة دنفر في الولايات المتحدة، وهو حاصل على دورات عدة في الإدارة من كلية هارفارد للأعمال، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال «إنسياد»، وجامعة بيركلي بكاليفورنيا.

أما السيد فيصل الغربلي فيتمتع بخبرة تتجاوز 25 عاماً في العمل المصرفي وتحديداً في بنك الخليج، قضى منها نحو 18 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للشركات، فيما التحق الغربلي بالعمل في بنك الخليج إعتباراً من يناير/كانون الثاني 2001 حيث عمل بإدارة التدقيق الداخلي، وفي العام 2007 انضم إلى إدارة الخدمات المصرفية للشركات وترقى في المناصب إلى أن وصل إلى منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية للشركات.

والغربلي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال وتمويل من جامعة الكويت، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال (EMBA) من كلية إنسياد الفرنسية، كما أنهى العديد من برامج التدريب في الإلتئمان والقيادة المقدمة من مؤسسات مرموقة كمؤسسة هارفرد للأعمال وكلية شيكاغو بيوث وغيرها.

في سياق مساعيه المتواصلة لإفساح المجال أمام الكوادر الوطنية لتولي المناصب القيادية، وإنطلاقاً من استراتيجية البنك لعام 2030، أعلن بنك الخليج عن تعيين **فيصل عبد الوهاب يوسف العدساني** في منصب نائب الرئيس التنفيذي. كما تم تعيين **فيصل محمد سيد أحمد الغربلي** في منصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية، وذلك بعد عرض طلبه الترشيح على بنك الكويت المركزي.

يُذكر أن فيصل العدساني يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج منذ العام 2023، وكان يشغل قبلها منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات خلال الفترة من العام 2021 إلى العام 2023. ويمتلك العدساني خبرة مصرفية واسعة تصل إلى نحو 22 عاماً، شغل خلالها العديد من المناصب والمسؤوليات في بنك الخليج، إذ التحق بالعمل في البنك منذ العام 2004، وتدرّج خلال تلك الفترة في العديد من المواقع، إلى أن وصل لمنصب نائب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في العام 2019، حيث كان يُشرف

رازي المرباطي رئيساً تنفيذياً لـ «خليجي بنك»

وقبل تولّيه منصبه الجديد في خليجي بنك، شغل المرباطي منصب الرئيس التنفيذي لشركة «جي إف إتش كابيتال» ورئيس توظيف الاستثمار وإدارة العلاقات في بنك «جي إف إتش» (مجموعة جي إف إتش المالية سابقاً). ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة خليجي بنك، وشركة إستيراد للإستثمار، بالإضافة إلى عدد من الشركات التابعة لمجموعة «جي إف إتش».

ويقول يوسف عبدالله تقي، رئيس مجلس إدارة خليجي بنك: «يسرنا الترحيب بالسيد رازي المرباطي في منصبه الجديد رئيساً تنفيذياً لخليجي بنك، ونتطلّع بثقة إلى ما سيضيفه من خبرات قيادية ومصرفية عميقة لدعم مسيرة البنك خلال المرحلة المقبلة، حيث يتمتع رازي بخبرة واسعة في مجال الصيرفة وإدارة الثروات، بالإضافة إلى خبرته الواسعة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة».



أعلن خليجي بنك، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، عن تعيين رازي المرباطي رئيساً تنفيذياً للبنك، بالإضافة إلى منصبه كعضو في مجلس إدارة البنك.

ويتمتع رازي المرباطي بخبرة مصرفية واستثمارية واسعة تمتد لأكثر من 21 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، شغل خلالها مناصب قيادية بارزة في مؤسسات مالية محلية وإقليمية، مع سجل مهني متميز في مجالات الإستثمارات الإسلامية والخدمات الإستشارية والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات والإستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة خليجي بنك منذ العام 2025.





بشار القنيبط رئيساً تنفيذياً لبنك البلاد

قرر مجلس إدارة بنك البلاد تعيين بشار بن يحيى القنيبط في منصب الرئيس التنفيذي، وذلك بعد خبرة مهنية إمتدت لأكثر من 25 عاماً قضى معظمها في قطاع البنوك والمؤسسات المالية.

وتولى القنيبط العديد من المناصب القيادية في بنك البلاد ، كان آخرها نائب الرئيس التنفيذي الأول للأعمال، قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً.

كما تولى القنيبط مناصب قيادية سابقاً في بنك ساب، من بينها نائب العضو المنتدب للخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات، ورئيس تنفيذي للموارد البشرية، ومدير عام للفروع، حيث نجح في قيادة إستراتيجية التحول للفروع في البنك، مقدماً إسهامات فاعلة في عمليات الاندماج بين بنكي ساب والأول.

وشغل القنيبط أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ساب للتكافل، ومدير تطوير الأعمال في نظام سداد للمدفوعات التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي. وحصل القنيبط على بكالوريوس إدارة أعمال، بالإضافة الى العديد من الشهادات والمؤهلات العلمية والمهنية.

أعلن مجلس إدارة بنك البلاد تعيين عهد السيف رئيسة لتجربة العملاء في البنك.

وتتمتع عهد السيف بخبرة واسعة في جودة الخدمات المصرفية وإدارة تجربة العملاء والتسويق في القطاع المصرفي شغلت خلالها مناصب قيادية عدة أبرزها:

نائب أول لرئيس جودة الخدمات في الخدمات المصرفية للأفراد ببنك الرياض، نائب رئيس تطوير جودة الخدمات في بنك الرياض، مدير تجربة العملاء في بنك السعودي الفرنسي (BSF). محلل أول تجربة عملاء في بنك السعودي الفرنسي.

كما عملت مدير تسويق وموارد بشرية في i-Max، وشغلت بالإضافة إلى مناصبها القيادية عضويات عدة لمجالس مهنية أبرزها عضوية جمعية تجربة العميل السعودية (CX Saudi). وتحمل عهد السيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من جامعة ولاية كولورادو في الولايات المتحدة ودرجة ماجستير أخرى في إدارة الأعمال من الجامعة السعودية الإلكترونية، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص إدارية وتسويق من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن كما أكملت العديد من البرامج التنفيذية والشهادات المتخصصة

عهد السيف رئيسةً لتجربة العملاء في بنك البلاد



صدّات إقتصادية هائلة تُراوح خسائرها بين مئات المليارات وتريليونات الدولارات

من هرمز إلى بحر الشمال

كيف تتحوّل البحار إلى ساحات حروب عالمية؟



يبدو أن العالم يتجه نحو حرب بحرية عالمية متعدّدة الجبهات تمتد من مضيق هرمز إلى بحر الشمال، وقد لا تقتصر تداعياتها على أسعار النفط، بل تهدّد النظام الدولي القائم على حرية الملاحة والقانون البحري، في ظل تنامي النزعة الأحادية لدى القوى الكبرى.

ويقول الكاتب في صحيفة الغارديان البريطانية سايمون تيسدال: «إن الحملة العسكرية الأميركية لحماية السفن التجارية في مضيق هرمز ليست الأولى من نوعها تاريخياً، إذ سبق لأميركا أن أرسلت أسطولاً إلى البحر المتوسط في عشرينيات القرن التاسع عشر لحماية تجارتها من القراصنة»، موضحاً «أن الهدف الأميركي آنذاك - كما هي الحال راهناً - لم يكن نشر الديمقراطية أو تغيير الأنظمة، بل حماية المصالح الإقتصادية والتجارية»، مشيراً إلى «أن واشنطن دافعت تاريخياً عن مبدأ حرية الملاحة، رغم عدم تصديقها على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982».

وبحسب الكاتب، فإن إدارة الرئيس دونالد ترمب أضعفت هذا المبدأ عندما لوّحت بفرض رسوم على المرور في مضيق هرمز قبل أن تتراجع جزئياً، في حين أقرت مذكرة التفاهم الموقعة مع إيران في حق طهران وسلطنة عُمان في تحصيل عائدات من حركة العبور، وهو ما يراه الكاتب سابقة قد تشجّع دولاً أخرى على إتخاذ خطوات مماثلة.

توترات بحرية

أهمية ودور مضيق هرمز في حركة الملاحة البحرية الدولية

مضيق هرمز هو ممر بحري إستراتيجي يربط الخليج العربي بخليج عُمان، ويمر عبره نحو 20 إلى 21 مليون برميل من النفط يومياً، وتشكل أزماته تهديداً مباشراً لسلاسل الإمداد العالمية ورفع أسعار الطاقة وخلق مكاسب وخسائر اقتصادية متباينة للدول.

ويربط المضيق الخليج بالمحيط الهندي، ويقع بين إيران وجيب مسندم العُماني عند طرف شبه جزيرة ضيقة. ويجعل ضيق المضيق، الذي يبلغ عرضه نحو 50 كيلومتراً، ومياهه الضحلة التي لا يتجاوز عمقها 60 متراً، منه ممرّاً عرضة للتدخل العسكري. وتنتشر في المضيق جُزر قليلة السكان أو صحراوية ذات أهمية إستراتيجية، أبرزها جزر هرمز وقشم ولارك الإيرانية.

كما تقع فيه جزر طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي توفّر موقعاً إستراتيجياً يطل على الخليج، وهي جزر إماراتية تحتلها إيران منذ العام 1971.

وتكمن أهمية المضيق الإقتصادية في نقل نحو 38 % من تجارة النفط الخام البحرية العالمية، وعبور كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال والمنتجات المكررة والأسمدة، وإرتباط حركة السفن فيه بشكل وثيق بأسعار الطاقة العالمية وتكلفة الغذاء.

أما التداعيات الجيوسياسية فتكمن في تحوّل الممرّ إلى ورقة ضغط سياسية وعسكرية تؤثر على الإستقرار الدولي. علماً أن إحداث توترات الإغلاق أو التعتّل، يؤدي إلى صدمات إقتصادية هائلة تُرواح خسائرها بين مئات المليارات وتربليونات الدولارات، فيما تفاوض القوى الكبرى لحماية حرية الملاحة وضمان تدفق التجارة بعيداً عن أتون الصراعات المسلّحة.

ممر حيوي للنفط

يُعدّ المضيق ممرّاً حيوياً يربط منطقة الخليج الغنية بالنفط بأسواق آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية ومناطق أخرى. وتصفه إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأنه «أحد أهم ممرّات النفط الاستراتيجية في العالم».

ووفق الإدارة، يمرّ عبر المضيق نحو خُمس الإستهلاك العالمي من النفط والمنتجات النفطية، بمتوسط بلغ 20 مليون برميل يومياً في العام 2024. كما عبّر الممر المائي في العام نفسه نحو خُمس التجارة العالمية للغاز الطبيعي المُسال، ومعظمها من قطر، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وقد أدى الحصار، الذي فرضته إيران على المضيق منذ إندلاع الحرب التي بدأت في 28 فبراير (شباط) 2026، بهجمات

ويحدّر تيسدال من «أن هذا التحوّل قد يدفع دولاً تتحكّم في ممرّات بحرية إستراتيجية - مثل إندونيسيا في مضيق ملقا أو تركيا في مضيق البوسفور أو إسبانيا في مضيق جبل طارق - إلى فرض رسوم على السفن، مما قد يُربك التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، خصوصاً أن نحو 80 % من تجارة العالم المنقولة حجماً تمر عبر البحر».

ويرى الكاتب «أن التوترات البحرية لا تقتصر على الشرق الأوسط، بل تمتد إلى البحر الأحمر، حيث بدأ الحوثيون - المتحالفون مع إيران - فرض حصار على مضيق باب المندب وإستهداف ناقلات النفط، في خطوة يعتبرها إمتداداً لأزمة هرمز وتهديداً جديداً لأسواق الطاقة العالمية».

وفي شرق آسيا، يشير تيسدال إلى تصاعد المواجهة في بحر الصين الجنوبي ومحيط تايوان، متهماً بيجينغ بتجاهل القانون الدولي عبر بناء جزر عسكرية وتعزيز مطالبها الإقليمية، رغم قرار محكمة التحكيم الدائمة في العام 2016 الذي رفض معظم إدعاءاتها السيادية، لافتاً إلى تصاعد التوتر بين الصين واليابان بعد إجراء مدمرة صينية تدريبات بالذخيرة الحية داخل المنطقة الإقتصادية اليابانية، وسط مخاوف من إندلاع مواجهة بسبب تايوان.

حرب المنطقة الرمادية

ويضيف تيسدال: «أن روسيا تمثل جبهة أخرى في هذا الصراع البحري، إذ وسّعت عملياتها العسكرية في بحر البلطيق وشمال الأطلسي وبحر الشمال، مع تكثيف نشاطها قرب البنية التحتية البحرية الأوروبية، بما في ذلك خطوط الأنابيب وكابلات الاتصالات، في إطار ما يسمّيه «حرب المنطقة الرمادية»، معتبراً «أن المناورات البحرية الروسية الأخيرة قرب السواحل البريطانية تعكس تصاعد المواجهة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)».

ويعرض الكاتب سلسلة من الحوادث الأخرى التي يرى أنها تؤكد تراجع الإلتزام بالقانون الدولي، مثل إغراق الولايات المتحدة سفينة إيرانية قرب سريلانكا، والإشتباكات بين الصين والفلبين، وتهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترمب بضم غرينلاند، وإختبارات الغواصات النووية الصينية، وهي تطوّرات تغدّي سباق تسلّح بحري متسارع، وتدفع دولاً أخرى لزيادة الإنفاق الدفاعي وتعزيز قدراتها البحرية.

ويخلص تيسدال إلى أن العالم يشهد إنهياراً تدريجياً لقواعد التعاون البحري التي تشكلت عبر قرون، مع تراجع إحترام القانون الدولي والمصالح المشتركة، وحلول سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة محل التوافق الدولي، بما يُهدّد حرية الملاحة والتجارة والأمن العالمي.

وتتزايد الإغراءات المالية لإقناع البحارة بعبور المنطقة الأكثر خطراً في العالم حالياً، إلا أن هذه التقديمات تمثل جزءاً ضئيلاً من أرباح بملايين الدولارات تتقاضاها شركات الشحن، وتحت غطاء التقديمات إستغلال كبير لعمال تحوّل البحر إلى سجنهم الكبير، فيما يتعرّضون للتهديد اليومي بالموت.

وقد رصدت تقارير دولية وتلك الصادرة عن إتحاد النقل البحري محاولة بعض أصحاب شركات النقل إستغلال ظروف الحرب وقانون «القوة القاهرة» لتجاوز حقوق البحارة، مثل محاولة تمديد العقود قسراً دون موافقة البحار، أو تقييد وسائل الاتصال بينهم وبين عائلاتهم، وهو ما واجهته النقابات الدولية بضغط مكثف لتطبيق اتفاقية العمل البحري بحذايرها لحماية المحتجزين والعالقين وتأمين رواتبهم وإستمرار تواصلهم.

وأفادت نقابات عمالية لصحيفة «ذا إندبندنت» البريطانية بأن آلاف العمال تركوا لأسابيع وشهور متواصلة دون طعام ووقود لتشغيل التكييف في ظل درجات حرارة الصيف، ودون أدوية. ومنذ فبراير/شباط 2026، أفاد الإتحاد الدولي لعمال النقل بتلقيه أكثر من 3 آلاف طلب مساعدة من بحارة عالقين يمثلون آلاف البحارة الآخرين، معظم الطلبات تتعلق بالأجور غير المدفوعة وطلبات العودة إلى الوطن، بينما تشكل الطلبات المتعلقة بنقص المؤن والوقود 10 % منها.

في المقابل، بدأ عدد من الشركات تقديم إغراءات مالية للإبحار عبر هرمز، منها مثلاً ما أورده وكالة «بلومبيرغ» عن مكافأة إضافية قدرها ستة أشهر من الراتب، كما قال أحد البحارة: «أن شركات الشحن تضيف ما يصل إلى 60 يوماً من الراتب إلى عقد مدته 30 يوماً». وكان الاتحاد المذكور ومجموعة التفاوض المشتركة أعلنوا أخيراً، تصنيف مضيق هرمز والمياه المحيطة به منطقة عالية الخطورة.

في المحصلة، يُعتبر فتح مضيق هرمز مرتبط فرس مذكرة التفاهم الأميركية - الإيرانية التي وُقعت أخيراً، ودون التقليل من نقاط التفاهم الأخرى، فإن هذا الممر الحيوي لإمدادات الطاقة في العالم، هو إختبار حقيقي بين حالي الحرب والسلام، وفق الإعلام الغربي والعالمي. علماً أن إعادة فتح مضيق هرمز سيؤدي إلى تحرير وتدفق ملايين من براميل النفط العالقة في منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية. ويرى الخبراء أن ذلك قد يؤدي إلى ضخ نحو 93 مليون برميل من النفط غير الإيراني في الأسواق، في حين يُتوقع أن يواصل المنتجون توريد الشحنات عبر قنوات «الظل» غير الرسمية.

المصادر: «موقع الجزيرة» «جريدة الشرق الأوسط» ووكالات عالمية أخرى



أميركية - إسرائيلية، إلى إرتفاع حاد في أسعار النفط، قبل أن تتراجع لاحقاً إلى مستويات ما قبل الحرب.

مضيق هرمز: ممر إستراتيجي في ظل التجاذبات الجيوسياسية

لا يزال مضيق هرمز، وهو ممر حيوي لتجارة النفط الخام والغاز الطبيعي المُسال عالمياً، في صلب الخلافات ضمن المفاوضات الرامية لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط، حتى بعد توقيع الولايات المتحدة وإيران إتفاقاً أولياً.

ونُصّر إيران، رغم معارضة الولايات المتحدة، على أنه لن تكون هناك عودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب في هذا الممر المائي الحيوي، حين كان عبور السفن مجانياً.

آلاف البحارة عالقون في مضيق هرمز

آلاف البحارة عالقون في مضيق هرمز تحت ظروف إنسانية ونفسية قاسية، ويتعرّضون للقصف والتهديد، 17 منهم لقوا حتفهم منذ بداية الحرب حتى 21 يوليو/تموز 2026، بينما تعرّضت أكثر من 61 سفينة للهجوم منذ بدء الحرب وإغلاق المضيق، وفق بيانات المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

قمة الأعمال الأميركية - العراقية في غرفة التجارة الأميركية بواشنطن: توقيع 48 إتفاقية ومذكرات تفاهم مع شركات أميركية بـ 60 مليار دولار



إتفاقيات أميركية - عراقية

البلاط، والإتفاقية الثالثة تقضي بإستثمار الشركة الأميركية في خط أنابيب بين العراق وسوريا.

وكان رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي قد زار أخيراً المقرّ الرئيسي لشيفرون في مدينة هيوستن جنوبي الولايات المتحدة على هامش زيارته العاصمة واشنطن ولقائه الرئيس دونالد ترامب، وقال في خطاب: إن «الإقتصاد العراقي يسعى وراء الإستثمارات والشراكات طويلة الأجل، وليس مجرد مقاولين لتنفيذ المشاريع».

من جهته، قال رئيس تطوير الأعمال المؤسسية في شيفرون «جيك سبيرينغ»: «إن الشركة ستستثمر في خط أنابيب يتيح تجنّب المرور عبر مضيق هرمز، ويفتح مساراً بديلاً لصادرات النفط العراقية»، مشيراً إلى «أن الخط قد ينقل النفط العراقي إلى بانباس على الساحل الغربي لسوريا المطل على البحر المتوسط».

كما أعلنت شركة «كونوكو فيليبس» الأميركية أنها ستستحوذ على حصة تبلغ 42 % من شركة «بي بي» البريطانية في كركوك، لتتضم إلى الأخيرة في مشروع إعادة تطوير أربعة حقول نفطية في الشمال العراقي.

وقّع العراق إتفاقيات غير ملزمة ومذكرات تفاهم مع شركات أميركية بقيمة 60 مليار دولار، وتشمل قطاعات الطاقة والرعاية الصحية والتكنولوجيا، وذلك خلال إنعقاد قمة الأعمال الأميركية - العراقية التي إستضافتها غرفة التجارة الأميركية في واشنطن.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي في بيان أنه «تم توقيع ما مجموعه 48 إتفاقية ومذكرة تفاهم وإتفاقية تعاون وإعلان شراكة بين جهات من القطاعين العام والخاص في العراق والولايات المتحدة».

وأضاف البيان: «أن هذه الإتفاقيات تشمل تعاوناً وشراكات لوزارتي النفط والكهرباء مع شركات «إكسون موبيل»، و«كي بي آر»، و«جي إي فيرنوفا»، و«شل»، و«هالبرتون»، بالإضافة إلى صفقات عدة تتعلق بإنشاء خط أنابيب للنفط الخام بين العراق وسوريا».

ووُقّع المسؤولون العراقيون ثلاث إتفاقيات مع شركة شيفرون النفطية الأميركية، إثنان منها تركز على تعزيز إنتاج النفط في العراق في حقلي غرب القرنه «2» والناصرية النفطيين جنوبي

مازن السديري رئيساً لهيئة السوق المالية السعودية

ويرى بعض المحللين أن خبرة السديري تجعله مؤهلاً لقيادة الهيئة، والتعامل مع عدد من التحديات الهيكلية، حيث يأتي تعيينه وسط نقاش دائر حول تراجع معدلات السيولة في السوق الرئيسية.

وتشير بيانات جمعتها وكالة «بلومبرغ» إلى انخفاض أحجام وقيم التداول خلال عامي 2025 و2026، بالتزامن مع زيادة إستثمارات السعوديين في الأسواق الأميركية المنتعشة بسبب أسهم الذكاء الاصطناعي.

تحولات سوق المال السعودية

يحلّ السديري محل القويز بعد أن قاد الأخير هيئة السوق المالية خلال فترة شهدت تحولات واسعة، تزامنت مع تنفيذ برامج «رؤية السعودية 2030» الرامية إلى تعميق السوق وتنويع أدوات التمويل وتعزيز جاذبيتها أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

وشهدت بورصة الرياض طفرة في الطروحات الأولية، ومن بينها إدراج أسهم «أرامكو» في العام 2019 في طرح أولي جمع قرابة 26 مليار دولار، كما تزامن ذلك مع إنضمام السعودية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية، وهو ما فتح الباب أمام تدفقات أكبر من المستثمرين الدوليين.



عينَ أمر ملكي سعودي مازن السديري رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير، خلفاً لمحمد القويز. ويتولّى السديري المنصب الجديد مسلّحاً بخبرة معتبرة في أسواق المال، إذ أمضى الجزء الأكبر من مسيرته المهنية في تحليل الشركات المدرجة وقطاعات السوق قبل إنتقاله إلى العمل الحكومي. وكان من بين أبرز مهامه رئاسة إدارة الأبحاث في «الراجحي المالية» التابعة لأكبر مصارف السعودية، قبل صدور أمر ملكي في العام 2024 بتعيينه مستشاراً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالمرتبة الممتازة.

صلابة في الأداء .. وتحديات هيكلية

ويأتي هذا التعيين في وقت تلقي فيه تبعات الحرب الأميركية - الإيرانية بظلالها على إقتصادات المنطقة، وهو ما أدى إلى تراجع زخم الطروحات الأولية في كل الأسواق العربية، رغم تحقيق المؤشر الرئيسي في السعودية «تاسي» مكاسب تجاوزت 3 % هذا العام، وهو ما يفوق بقية البورصات الخليجية بإستثناء سوق مسقط.

كما جذبت السوق إستثمارات أجنبية صافية خلال الربعين الأول والثاني تتفوق على كافة الأسواق الخليجية، وسط توصيات من بعض المؤسسات الدولية، ومن بينها «نومورا» اليابانية لشراء الأسهم السعودية في رهان على فرص النمو في المملكة.



«فوربس»: خالد يوسف الشملان

أقوى رئيس تنفيذي في الكويت على مستوى القطاع المصرفي



خالد يوسف الشملان

الرئيس التنفيذي

مجموعة بيت التمويل الكويتي

إختارت مجلة «فوربس» الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد يوسف الشملان، كأقوى رئيس تنفيذي في الكويت على مستوى القطاع المصرفي لعام 2026، ضمن قائمتها السنوية «أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط 2026».

وقد جاء هذا التصنيف تأكيداً على دوره القيادي في تعزيز مكانة مجموعة بيت التمويل الكويتي وتحقيقها أداءً مالياً وتشغيلياً متميزاً. وإستندت مجلة «فوربس» في تصنيفها إلى مجموعة من المعايير، أبرزها إنجازات الرؤساء التنفيذيين وأداؤهم القيادي، ومدى إسهامهم في رسم ملامح مستقبل مؤسساتهم من خلال الجمع بين الكفاءة والإبتكار، وقدرتهم على تحقيق التوازن بين النجاح التجاري ودعم الرؤى الوطنية، إلى جانب دورهم في قيادة جهود تنويع الإقتصادات، وحجم تأثيرهم في الأسواق التي يعملون فيها، ونطاق عمليات الشركات التي يقودونها.



SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS



**THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS**



TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



Tax Number 200-000-642



قاد «الأهلي المصري» لتحقيق أصول تتجاوز 170 مليار دولار

وأرباح صافية بلغت 2.3 مليار دولار

محمد الإتربي
الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي المصري»

أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط لعام 2026

والمتوسطة، وقّع البنك في ديسمبر/كانون الأول 2025 إتفاقية تمويل بقيمة 100 مليون دولار مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بهدف توسيع التمويلات الموجهة لهذا القطاع الحيوي وتعزيز جهود الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

ويشغل محمد الإتربي أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، إلى جانب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وعضوية الشركة القابضة لمصر، إضافة إلى شغله مناصب قيادية عدة وعضوية مجالس إدارات أخرى بارزة، وهو ما يعكس دوره البارز في تطوير القطاع المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي.

وتسلّط قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى الرؤساء التنفيذيين لعام 2026 الضوء على القيادات التنفيذية الأكثر تأثيراً في المنطقة، إستاناداً إلى الأداء المالي للمؤسسات، وإستراتيجيات النمو والتوسع، وحجم الإنجازات التي حققتها الشركات تحت قيادتهم.

إختارت «فوربس الشرق الأوسط» محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ضمن قائمة أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط لعام 2026، في تقدير لدوره في قيادة أكبر بنك في مصر وتحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي خلال الفترة الأخيرة.

ويتولّى الإتربي قيادة البنك الأهلي المصري منذ العام 2024، مواصلاً مسيرة البنك الذي تأسس في العام 1898، ويضم شبكة واسعة تضم 679 فرعاً وأكثر من 35 ألف موظف، بما يعزّز مكانته كأكبر مؤسسة مصرفية في السوق المصرية.

وحقّق البنك الأهلي المصري نتائج مالية قوية خلال السنة المالية 2024 - 2025، حيث تجاوز إجمالي الأصول 170 مليار دولار، فيما بلغ صافي الأرباح نحو 2.3 مليار دولار، مدفوعاً بالنمو المستمر في مختلف الأنشطة المصرفية والتوسع في الخدمات المالية.

وفي إطار دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

إختيار الفريق الذي يُمثل مصر في الخارج البنك الأهلي المصري يشارك في نهائيات Enactus Egypt



وفي هذا الإطار أكدت دينا أبو طالب «أن الشراكة مع Enactus Egypt تعكس إيمان البنك بأن الشباب هم الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة»، مشيرة إلى «أن البنك يحرص على دعم المبادرات التي تسهم في بناء قدرات الشباب، وإكسابهم المهارات العملية، وتشجيعهم على تحويل أفكارهم إلى مشروعات ذات أثر إقتصادي وإجتماعي مستدام».

وأضافت أبو طالب: «أن دعم البنك لمبادرة «توفير عمل لائق للشباب» يأتي في إطار إستراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، والتي تستهدف الإستثمار في الإنسان، وتمكين الشباب، وتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق طاقاتهم الإبداعية، بما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الدولة المصرية».

دعم منظومة ريادة الأعمال

ومن جانبه أكد محمد عواره «أن البنك يولي إهتماماً كبيراً بدعم منظومة ريادة الأعمال، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو

شارك البنك الأهلي المصري في فعاليات النهائيات المحلية لمنظمة Enactus Egypt للعام الأكاديمي 2026/2025، والتي شهدت منافسة بين الفرق الطلابية من مختلف الجامعات المصرية لإختيار الفريق الفائز الذي سيمثل مصر في المسابقة العالمية لـ Enactus، وذلك في حضور لجنة التحكيم التي تضمنت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية ومحمد عواره مدير التنمية المجتمعية في البنك الأهلي المصري وعدد من ممثلي الجامعات والشركاء.

تمكين المرأة ودعم الشباب

وتأتي مشاركة البنك، وفق بيان، في إطار إلتزامه بدعم وتمكين الشباب وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والإبتكار ودعمه لمبادرة «توفير عمل لائق للشباب»، والتي ينفذ من خلالها مشروعين لتمكين الشباب المصري إقتصادياً وإجتماعياً، من خلال تنمية مهاراتهم، وتعزيز قدراتهم على الابتكار وريادة الأعمال، وإعدادهم لسوق العمل.



لجمهورية مصر العربية في دول عربية وأجنبية عدة من ضمنها الولايات المتحدة ودولة الامارات وألمانيا والمملكة العربية السعودية وغيرها.

وقال محمد الإترابي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن هذه المبادرة تأتي في توجيهات البنك المركزي المصري بتيسير الخدمات المصرفية المقدمة للمصريين في الخارج تماشياً مع رؤية الدولة الرامية لتعزيز التواصل مع المصريين في الخارج، وتطوير الخدمات المقدمة لهم».

وأضاف محمد الإترابي: «إن هذه المبادرة تتيح للمصريين المقيمين في الخارج إمكانية تحديث بياناتهم المصرفية بسهولة من خلال التوجه إلى السفارات والقنصليات التابعة لجمهورية مصر العربية في عدد من الدول الأجنبية والعربية، وذلك باستخدام بطاقة الرقم القومي السارية أو جواز السفر الساري، في إطار إجراءات مبسطة وسريعة».

من جهتها، أوضحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أن المبادرة تتيح للعملاء إمكانية تحديث بياناتهم بطريقة آمنة لضمان إستمرارية تقديم المنتجات والخدمات لعملائنا، كما أنه يمكن للعملاء الإشتراك في خدمات الإنترنت البنكي والتي تتيح تنفيذ العديد من المعاملات المصرفية مثل الإستعلام عن الأرصدة، وإجراء التحويلات المالية، وشراء وإسترداد الشهادات الادخارية وصناديق الإستثمار بالإضافة إلى الإشتراك في خدمة الكشف الإلكتروني للحسابات مجاناً».

الاقتصادي وخلق فرص العمل»، مشيراً إلى «أن تمكين الشباب من تحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشروعات ناجحة يمثل أحد أهم محاور دعم البنك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال».

وأضاف عوارة: «أن مشاركة البنك في دعم برامج Enactus Egypt تأتي إنطلاقاً من إيمانه بأهمية الإستثمار في الكوادر الشابة، وتعزيز ثقافة العمل الحر والإبتكار، بما يسهم في إعداد جيل من رواد الأعمال القادرين على المنافسة محلياً ودولياً». وكانت قد شهدت الفاعلية أيضاً إستعراض المشروعات المتأهلة للمرحلة النهائية أمام لجنة التحكيم، والتي عكست مستوى متميزاً من الإبتكار والقدرة على تقديم حلول عملية للتحديات المجتمعية، حيث خُتمت الفاعلية بالإعلان عن الفريق الفائز الذي سيمثل مصر في المسابقة الدولية.

البنك الأهلي في «حدّث بياناتك في مصر» للتيسير على العاملين في الخارج

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري، عن مشاركته في مبادرة «حدّث بياناتك في مصر» التي أطلقها البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج لتيسير إجراءات تحديث البيانات المصرفية للمصريين المقيمين في الخارج، وذلك من خلال السفارات والقنصليات التابعة

بنك مصر يضخ أكثر من 100 مليون جنيه لتطوير الخدمات الصحية في أربع مؤسسات طبية



مجلس إدارته، وأحمد الجندي، رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان، وممثلي الجهات المستفيدة وقيادات البنك.

وشملت مساهمات بنك مصر تقديم دعم بقيمة 30 مليون جنيه لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث لتطوير بنيته التحتية، ورفع كفاءة المعامل والمرافق، بما يُعزّز دوره في تقديم خدمات طبية وبحثية متطورة، إلى جانب تقديم دعم بقيمة 26 مليون جنيه للمركز الإسلامي لأمراض القلب وجراحاته في جامعة الأزهر، بما يُسهم في تعزيز إمكاناته الطبية وتطوير خدمات تشخيص وعلاج مرضى القلب.

كما تضمّنت المساهمات تقديم دعم بقيمة 36 مليون جنيه لمستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال بالصعيد، للمساهمة في تغطية التكاليف التشغيلية للمستشفى، بما يضمن إستدامة تقديم خدمات علاج أورام الأطفال بالمجان، والتخفيف من معاناة المرضى، لا سيما في محافظات الصعيد. ويأتي هذا الدعم إمتداداً للشراكة الإستراتيجية بين

عزّز بنك مصر دوره كشريك وطني في دعم وتطوير المنظومة الصحية، بحزمة من المساهمات المجتمعية تتجاوز قيمتها 100 مليون جنيه، لدعم كلٍ من معهد تيودور بلهارس للأبحاث، ومستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال بالصعيد، والمركز الإسلامي لأمراض القلب وجراحاته في جامعة الأزهر، ووحدة الملك فهد لعلاج القصور الكلوي في مستشفيات القصر العيني، بما يُسهم في رفع كفاءة الخدمات الصحية، وتعزيز إستدامة تقديم العلاج المجاني، وتطوير الإمكانيات الطبية والبحثية، والإرتقاء بجودة الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق إستفادة المرضى من خدمات علاجية متطورة.

وقام البنك بالإعلان عن مساهماته في حضور كلٍ من هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، والدكتور محمد سامي عبد الصادق، رئيس جامعة القاهرة، والدكتور محمود صديق، القائم بأعمال رئيس جامعة الأزهر، والدكتور أحمد عبد العزيز، مدير معهد تيودور بلهارس للأبحاث ورئيس



المصريين في الخارج على الخدمات المصرفية من خلال حلول آمنة ومبتكرة، تُمكنهم من تحديث بياناتهم دون الحاجة إلى التواجد داخل مصر، وذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات المصرية في العديد من الدول، بما يواكب رؤية الدولة للتحوّل الرقمي».

رفع أسعار الفائدة على حسابات التوفير بالدولار

على صعيد آخر، قرّر بنك مصر تعديل العائد على حسابات التوفير الدولارية، وتتيح حسابات التوفير بالدولار من بنك مصر للعميل ميزة الإدخار والحصول على أسعار عائد تنافسية. ويقدم بنك مصر حساب التوفير بالدولار بسعر عائد يصل إلى 2.11 % سنوياً.

بنك مصر والمستشفى، حيث يُعد البنك شريكاً رئيسياً في إنشاء وتطوير المستشفى، بعدما ساهم بنحو 300 مليون جنيه في إنشاء وتجهيز المرحلة الثالثة التي تحمل اسم «مستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال في الصعيد»، بما أسهم في تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفى وتوفير خدمات علاجية متكاملة للأطفال الأورام في صعيد مصر.

كما قدم بنك مصر دعماً بقيمة 11 مليون جنيه لوحدة الملك فهد لعلاج القصور الكلوي في مستشفيات القصر العيني، بما يعزز إستدامة تقديم الخدمات الطبية المتقدمة للمرضى، إلى جانب المساهمة في علاج 75 حالة حرجة من مرضى تضخم البروستاتا.

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون للمشاركة في مبادرة «حدّث بياناتك في مصر»

من جهة أخرى، وفي إطار دور بنك مصر الريادي والوطني الداعم لجهود الدولة المصرية والبنك المركزي المصري في رعاية أبنائها في الخارج وتوفير أحدث الحلول المصرفية الرقمية والمبتكرة لهم، وقّع بنك مصر بروتوكول تعاون للمشاركة في مبادرة «حدّث بياناتك في مصر»، التي أطلقها البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، وذلك ضمن فعاليات النسخة السابعة من مؤتمر «المصريين في الخارج».

وقد شهد مراسم توقيع البروتوكول طارق الخولي نائب محافظ البنك المركزي المصري، فيما وقّع البروتوكول كلّ من السفير نبيل رياض حبشي نائب وزير الخارجية، وهشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري.

وقال هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر: «إن توقيع هذا البروتوكول يأتي إنطلاقاً من الدور الوطني الذي يضطلع به بنك مصر كشريك إستراتيجي للدولة في دعم التنمية الإقتصادية، وفي إطار مساندته لجهود الدولة والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، وتيسير حصول

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

خطوة ذكية لإدارة
نفقات الشركات



تطبيق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي 200-007-599

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire



بنك القاهرة يتيح فتح الحسابات وإصدار البطاقات مجاناً ضمن مبادرة الشمول المالي للشباب



بالجنيه المصري، إلى جانب إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً بالجنيه المصري مجاناً للعملاء الحاليين والجدد.

وأضاف بنك القاهرة: «أن العرض يتضمن أيضاً إصدار محفظة «قاهرة كاش» مجاناً للأفراد، فضلاً عن الإشتراك المجاني في خدمات الإنترنت البنكي والموبايل البنكي، بما يعزز سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية»، مشيراً إلى «أن المبادرة تأتي في إطار دعمه لجهود البنك المركزي المصري لنشر الشمول المالي وتشجيع الشباب على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الرسمية»، مؤكداً أن العرض يسري خلال الفترة من 1 إلى 15 أغسطس/آب 2026 مع تطبيق الشروط والأحكام.

أعلن بنك القاهرة إطلاق باقة من المنتجات والخدمات المصرفية المجانية، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، وذلك ضمن فعاليات الشمول المالي التي تُقام تحت رعاية البنك المركزي المصري خلال الفترة من 1 إلى 15 أغسطس/آب 2026.

وأوضح البنك أن المبادرة تتضمن فتح حساب «وَقَر» بالجنيه المصري أو الدولار أو اليورو مجاناً ومن دون حد أدنى، بداية من سن 15 عاماً باستخدام الرقم القومي فقط، بالإضافة إلى فتح حسابي «وَقَر الجاري» و«وَقَر بيزنس» مجاناً ومن دون حد أدنى للعملاء بداية من سن 21 عاماً.

كما تشمل المبادرة إصدار بطاقة الخصم المباشر «ميزة» مجاناً لحسابات «وَقَر» و«وَقَر الجاري» و«وَقَر بيزنس»

مجموعة KIB تحقق 17.5 مليون دينار أرباحاً صافية خلال النصف الأول من العام 2026



أعلن الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)، النتائج المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو/حزيران من السنة المالية 2026، حيث حققت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 17.5 مليون دينار، وبربحية سهم بلغت 8.32 فلس، مقارنة بأرباح بلغت نحو 14.8 مليون دينار وربحية سهم بلغت 6.77 فلس خلال النصف الأول من العام 2025.

وأعرب الجراح عن إعترازه بالأداء الذي سجله KIB خلال النصف الأول من العام 2026، رغم التطورات الجيوسياسية في المنطقة، مؤكداً «أن هذه النتائج تعكس قدرة المجموعة على تحقيق نمو مستدام مدعوم بالإيرادات التشغيلية، مع الحفاظ على جودة الأصول والربحية، بما يعكس متانة نموذج الأعمال وقدرته على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين».

وأضاف الجراح «أن البنك يُواصل الحفاظ على قاعدة رأسمالية مستقرة ومستويات متوازنة في جودة الأصول

أعلن الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)، النتائج المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو/حزيران من السنة المالية 2026، حيث حققت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 17.5 مليون دينار، وبربحية سهم بلغت 8.32 فلس، مقارنة بأرباح بلغت نحو 14.8 مليون دينار وربحية سهم بلغت 6.77 فلس خلال النصف الأول من العام 2025، وبنسبة نمو بلغت 18 % . وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 51 مليون دينار، مسجلاً نمواً بنسبة 10 % مقارنة بالنصف الأول من العام 2025.

وعن البيانات المالية للنصف الأول من العام 2026، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 10 % لتصل إلى نحو 4.60 مليارات دينار، مقارنة بمبلغ 4.19 مليارات دينار كما في 30 يونيو/حزيران 2025.

وجاء هذا النمو نتيجة إرتفاع حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 360 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 12 % ، وصولاً إلى

إئتمانياً بدرجة ممتازة (AAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، في صفقة إستراتيجية تعزز الثقة العالمية المتنامية بقدرات المجموعة في أسواق رأس المال الإسلامية ودورها الريادي في ترتيب الإصدارات عالية الجودة لكبرى المؤسسات الدولية.

أما النجاح الآخر، فتمثل في المشاركة في الإصدار الناجح لصكوك غير مضمونة بقيمة 700 مليون دولار، وبأجل خمس سنوات، لصالح بنك أبوظبي الأول، أحد المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة.

من جانب آخر، أفاد بوخمسين بأن البنك يواصل تنفيذ إستراتيجيته الرقمية من خلال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحسين تجربة العملاء، والاستثمار في البنية التحتية التقنية، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية.

«KIB» يُسهم بـ 3 ملايين دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

من جهة أخرى، أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمة بنك الكويت الدولي (KIB) بمبلغ 3 ملايين دولار لصالح «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، الذي أطلق في 5 يوليو/تموز 2026، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ورفع كفاءة دولة الكويت في التعامل الفوري مع الظروف الإستثنائية، موضحاً أن مساهمة بنك الكويت الدولي تأتي إنطلاقاً من إستراتيجيته في مجال الإستدامة ومسؤوليته الوطنية والإجتماعية، وحرصه على دعم المبادرات التي تُسهم في تعزيز مستوى الجاهزية الوطنية، وترسيخ التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يعزز مقومات الإستقرار ويضمن إستمرارية الخدمات الحيوية في مختلف الظروف.

وأضاف الصندوق: أن مساهمة البنك تهدف كذلك إلى توفير آلية تمويل سريعة ومرنة تدعم قدرات الدولة على الإستجابة للحالات الطارئة، وتعزز إستمرارية الخدمات الأساسية، وتسهم في حماية البنية التحتية والمرافق الحيوية، بما يرفع من جاهزية دولة الكويت للتعامل مع مختلف المستجدات والتحديات.

والربحية، إلى جانب نمو مدروس في التمويلات والودائع، وهو ما يعكس مرونة البنك في تنفيذ إستراتيجيته ويدعم إستدامة أداء المجموعة»، مشيراً إلى «أن البنك يؤمن بأن الإستثمار في الكفاءات الوطنية يُمثل أحد أهم محركات النمو المستدام، لذلك يواصل تطوير وإستقطاب الكفاءات بما يعزز جاهزية البنك لمتطلبات المستقبل».

من جانبه، عرض رائد جواد بوخمسين، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، أبرز المؤشرات المالية خلال النصف الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث إرتفعت الإيرادات التمويلية لتصل إلى 106 ملايين دينار، مقارنة بمبلغ 95.4 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 11 % . كما إرتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى 12.2 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 9.3 ملايين دينار، وبنسبة نمو بلغت 30 % . كذلك إرتفعت إيرادات الاستثمار لتصل إلى 3.3 ملايين دينار، مقارنة بمبلغ 2.9 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 14 %، ما أسهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 51 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 10 % .

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين إلى نمو حسابات المودعين في KIB بمبلغ 451 مليون دينار، وبنسبة 16 % ، وصولاً إلى 3.29 مليارات دينار كما في 30 يونيو/حزيران 2026، مقارنة بـ 2.84 مليار دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجل إجمالي حقوق الملكية العائدة على المساهمين نمواً بنسبة 6 % لتصل إلى 379 مليون دينار كما في 30 يونيو/حزيران 2026، مقارنة بـ 357.7 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، منوهاً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفق تعليمات بازل 3، حيث بلغت 21 % كما في 30 يونيو/حزيران 2026.

ولفت بوخمسين إلى أنه خلال النصف الأول من العام 2026، شاركت مجموعة KIB، عبر ذراعها الإستثماري (KIB Invest)، كمدير إصدار رئيسي مشترك في نجاحين بارزين، أولهما النجاح التاريخي لصكوك بقيمة مليار دولار لصالح البنك الإسلامي للتنمية، المصنف

The First Integrated Banking App
for Real Estate Management
for Individuals & Corporates

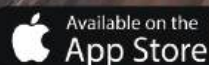


property value
KD 1,000,000

property value
KD 2,000,000

property value
KD 1,000,000

Download App Now



QNB: الفدرالي الأميركي قد يتجه إلى سياسة نقدية أكثر مرونة في عهد كيفن وارث

مستويات أعلى من الشفافية والتواصل مع الأسواق، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية.

وأشار التقرير إلى أن وفاة الرئيس الأسبق لمجلس الإحتياطي الفدرالي، آلان غرينسبان، أعادت النقاش حول الكيفية المثلى لإدارة السياسة النقدية، ولا سيما حجم التوجيه الإستشرافي الذي ينبغي أن يقدمه البنك المركزي للأسواق حيال المسار المستقبلي لمعدّلات الفائدة.

وبحسب التقرير، فإن الشفافية والتوجيه الإستشرافي أسهما في تقليص حالة عدم اليقين وتعزيز كفاءة الأسواق، إلا أن الإفراط في الإعتماد عليهما قد يقيد قدرة صناع السياسة النقدية على التكيف مع الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. ولفت البنك إلى أن فترة رئاسة غرينسبان لمجلس الإحتياطي الفدرالي، بين عامي 1987 و2006، إتسمت بمرونة واسعة في إتخاذ القرار، مع محدودية الإفصاح عن التوجّهات المستقبلية للسياسة النقدية.

وأضاف: أن الأزمة المالية العالمية بين عامي 2007 و2009 مثّلت نقطة تحوّل في نهج الإحتياطي الفدرالي، إذ أدّى وصول معدّلات الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر إلى زيادة الإعتماد على التوجيه الإستشرافي والتواصل الواضح مع الأسواق، لتوجيه توقعات المستثمرين حيال السياسة النقدية.

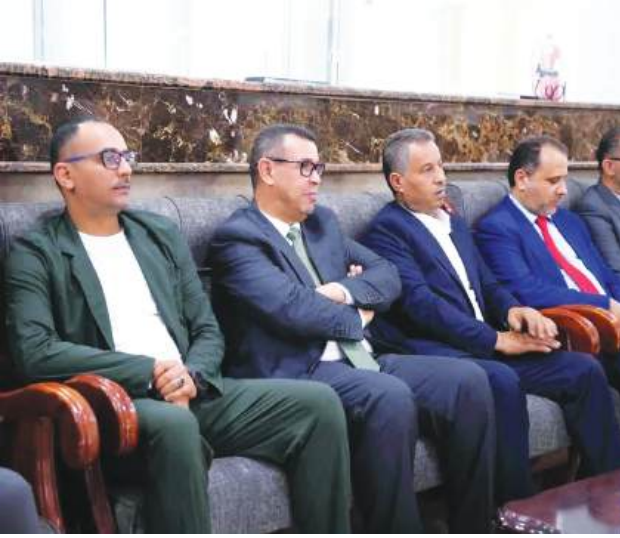
ويرى التقرير أن البيئة الإقتصادية الراهنة، التي تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين وتسارع المتغيّرات الإقتصادية والمالية، تعزّز الحاجة إلى منح صناع السياسة النقدية مساحة أكبر من المرونة، مرجحاً أن تشهد فترة رئاسة كيفن وارث مراجعة لإطار التواصل والسياسة النقدية، بما قد يقود إلى نهج يقلّل الإعتماد على التوجيهات المسبّقة ويمنح مجلس الإحتياطي الفدرالي قدرة أكبر على الإستجابة السريعة للتطورات الإقتصادية.



رَجَّح بنك قطر الوطني (QNB) أن تشهد السياسة النقدية الأميركية تحوُّلاً في أسلوب إدارتها خلال المرحلة المقبلة، مع تولي كيفن وارث رئاسة الفدرالي، في ظلّ توجّه متوقّع لإعادة التوازن بين الشفافية ومرونة صناع القرار، بما يُعزّز قدرة البنك المركزي على التعامل مع المتغيّرات الاقتصادية المتسارعة.

وأوضح البنك، في تقرير، أن السياسة النقدية الأميركية مرّت بتحوّلات جوهرية خلال العقدين الماضيين، إنتقلت خلالها من الإعتماد بصورة كبيرة على السلطة التقديرية إلى تبني

مصرف الجمهورية – ليبيا في خطوة جديدة نحو ترسيخ التحول الرقمي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية



وأمنة تواكب التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية». من جانبه، أوضح المدير العام المكلف، السيد نوري أبوفليجة، «أن المجمع الجديد يعكس حرص المصرف على توفير خدمات مصرفية مستمرة، والحدّ من الضغط على شبابيك الفروع، وتمكين الزبائن من تنفيذ معاملاتهم المصرفية الذاتية بمرونة وسرعة خارج أوقات الدوام الرسمي».

وأضاف أبوفليجة: «نعمل على ترجمة إستراتيجية مصرف الجمهورية للتحوّل الرقمي إلى مشروعات وخدمات ملموسة يشعر بأثرها الزبون مباشرةً. ويأتي افتتاح مجمع الصرافات الآلية بمدينة بني وليد تأكيداً لالتزامنا بتطوير شبكة الخدمات الذاتية، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز إنتشارها الجغرافي، بما يضمن تقديم خدمة أكثر سرعة وجودة وإستدامة».

ويأتي هذا المشروع إمتداداً لجهود مصرف الجمهورية في تحديث منظومته المصرفية، وتوسيع شبكة الصرافات الآلية، وتطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية، وتعزيز وسائل الدفع الحديثة؛ بما يُسهم في تقليل الإعتماد على النقد، وتحسين تجربة الزبائن، ودعم مسار التحوّل نحو إقتصاد رقمي أكثر كفاءة.

ومن خلال هذا الإفتتاح، يؤكد مصرف الجمهورية إستمراره في الإستثمار في التكنولوجيا المصرفية وتطوير بنيته التحتية، وإضعاً إحتياجات زبائنه في صدارة أولوياته، ومواصلاً أداء دوره بوصفه أحد أكبر المؤسسات المصرفية الوطنية وأكثرها إنتشاراً.

إفتتح مصرف الجمهورية، دولة ليبيا، مجمعاً متكاملأ للصرافات الآلية في مدينة بني وليد، بما يتيح لزبائن المصرف الحصول على خدمات السحب النقدي والخدمات المصرفية الذاتية بسهولة وأمان وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في حضور رئيس مجلس الإدارة الدكتور علي أبوصلاح، والمدير العام المكلف السيد نوري أبوفليجة، إلى جانب عدد من مسؤولي مصرف الجمهورية، وعميد البلدية وأعيان وحكماء مدينة بني وليد، الذين ثمنوا هذه الخطوة، وأشادوا على الأثر في تطوير مستوى الخدمات المصرفية وتلبية إحتياجات أهالي المدينة والمناطق المجاورة لهذه الخدمات.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، الدكتور علي أبوصلاح، «أن إفتتاح مجمع الصرافات الآلية في مدينة بني وليد، يأتي ضمن رؤية إستراتيجية شاملة يتبنّاها المصرف لتحديث بنيته التحتية وتوسيع شبكة قنواته الإلكترونية»، موضحاً «أن التحوّل الرقمي لم يعد خياراً، بل يمثل مساراً أساسياً لبناء قطاع مصرفي أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على الإستجابة لتطلّعات الزبائن».

وقال أبوصلاح: «نواصل في مصرف الجمهورية تنفيذ خطتنا الطموحة للتحوّل الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية، بما يضمن وصولها إلى زبائننا في مختلف المدن والمناطق. ويمثل إفتتاح هذا المجمع في مدينة بني وليد خطوة عملية ضمن سلسلة من المشروعات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي، وتقريب الخدمات المصرفية من المواطنين، وتقديم تجربة مصرفية حديثة

النتائج الإيجابية تؤكد سلامة النهج الإستراتيجي في التعاطي مع مستجدات المنطقة

571 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي للنصف الأول من العام 2026



حققت مجموعة البنك العربي نتائج ايجابية خلال النصف الأول من العام 2026، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 570.9 مليون دولار مقارنة بـ 535.3 مليون دولار، كما في 30 حزيران/يونيو 2025 محققة نمواً بنسبة 7 %، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي حيث بلغت حقوق الملكية 13.5 مليار دولار.

وارتفعت أصول المجموعة لتصل الى 80.3 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 7 % مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، في حين ارتفعت محفظة التسهيلات بنسبة 6 % لتصل إلى 42.1 مليار دولار مقارنة بـ 39.8 مليار دولار في النصف الأول من العام السابق، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 6 % لتبلغ 58.8 مليار دولار مقارنة بـ 55.3 مليار دولار في النصف الأول من العام السابق.

وقال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي: «إن النتائج الإيجابية لمجموعة البنك العربي في النصف الأول من العام 2026 تؤكد سلامة النهج الإستراتيجي والمرونة التي تعتمد عليها المجموعة في التعاطي مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة»، مؤكداً «حرص إدارة المجموعة على متابعة التطورات الإقليمية المتسارعة والمتغيرة بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضمان إستمرارية الخدمات والحفاظ على متانة الميزانية العمومية وتحقيق عوائد قوية ومستدامة لمساهميها».

وأشار المصري الى «أن البنك مستمر في تطوير وتعزيز حضوره في الأسواق التي يعمل بها، خصوصاً في المناطق التي تشهد تطورات إيجابية وفرص إستثمارية واعدة، حيث تم إعادة تفعيل حضور البنك في السوق السورية وإطلاق النافذة الإسلامية في السوق الجزائرية والأداء الجيد الذي يقدمه البنك في السوق العراقية، بالإضافة الى تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة ومن خلال البنك العربي سويسرا».

من جانبها، أوضحت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، «أن البنك واصل خلال النصف الأول من العام الحالي (2026) تحقيق نمو في أدائه التشغيلي من أعماله الأساسية»، مشيرة إلى «أن البنك حقق نمواً بنسبة 3% في إجمالي الدخل، مدفوعاً بالنمو القوي بإيرادات البنك من العمولات رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية».

وأشارت الصادق إلى «أن المجموعة حافظت على نمو جيد في الميزانية العمومية بنسبة 7 %، مما يعكس تركيز المجموعة المستمر على تحسين مركزها المالي والمحافظة على النمو المستدام»، مؤكدة «إستمرار البنك في المحافظة على جودة محفظته الإئتمانية وإستقرار نسب الديون غير العاملة، حيث فاقت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الـ 100 % دون إحتساب قيمة الضمانات، بالإضافة الى معدلات سيولة مرتفعة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72 %، كما حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 حيث بلغت 17.3 % وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأشارت الصادق إلى «إستمرار البنك بتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال التحول الرقمي ومواصلة طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة بمعايير عالمية تلبي إحتياجات العملاء وتوفر خدمة متميزة عبر مختلف القطاعات والأسواق».

يذكر أن مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها نيويورك، كانت قد منحت البنك العربي جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026» تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.



المصرف الأهلي العراقي 3 منح دراسية لإكمال دراسة الماجستير

لمناسبة يوم الشباب العالمي، وإنطلاقاً من التزامه المستمر بدعم قطاع التعليم وتعزيز أهداف المسؤولية المجتمعية (CSR) قدم المصرف الأهلي العراقي 3 منح دراسية ممولة بالكامل من برنامج Chevening Scholarship، لتمكين الطلبة العراقيين من إكمال دراسة الماجستير لمدة عام واحد في المملكة المتحدة.



بنك الإمارات دبي الوطني يستحوذ على أعمال الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي مصر



عمرو الشافعي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب



شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي



هشام عبدالله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ويقول هشام عبدالله القاسم، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني - مصر: «يأتي هذا الاستثمار تأكيداً على ثقتنا الراسخة في ديناميكية السوق المصرية وآفاق نموها الواعدة على المدى الطويل. وإننا في المجموعة نتطلع إلى تعزيز حضورنا في مصر والإسهام في دفع عجلة النمو الإقتصادي المستدام ودعم مسيرة التنمية فيها».

بدوره، يوضح شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني - مصر قائلاً: «يمثل الإستحواذ على أعمال الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي مصر خطوة مهمة في إطار تنفيذ إستراتيجيتنا للنمو الإقليمي، إذ يعزز حضورنا في إحدى الأسواق الرئيسية للمجموعة ويدعم طموحنا لمواصلة تنمية قاعدة عملائنا في مصر».

أما عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر فيقول: «يمثل هذا الإستحواذ خطوة إستراتيجية تعزز مسيرة النمو والتوسع لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر، ويدعم قدرتنا على تلبية الإحتياجات المتنامية لعملائه على إمتداد السوق المصرية. وإننا نتطلع إلى الترحيب بعملاء بنك إتش إس بي سي مصر في بنك الإمارات دبي الوطني - مصر، وتزويدهم بحلول مالية سلسة، وخدمات مصرفية رقمية متكاملة، وتجربة مصرفية تركز على العملاء، مدعومة بقوة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني الأوسع نطاقاً».

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني - مصر («بنك الإمارات دبي الوطني - مصر»)، وهو شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % لبنك الإمارات دبي الوطني («بنك الإمارات دبي الوطني» أو «المجموعة»)، عن إبرام إتفاقيات نهائية للإستحواذ على أعمال الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي مصر («بنك إتش إس بي سي مصر»)، وهي شركة تابعة غير مباشرة لشركة إتش إس بي سي القابضة بي إل سي («إتش إس بي سي» أو «مجموعة إتش إس بي سي»). علماً أن إتمام الصفقة لا يزال خاضعاً للحصول على الموافقات الرقابية اللازمة وإستيفاء شروط الإستكمال.

وبموجب الصفقة، سيستحوذ بنك الإمارات دبي الوطني - مصر على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي مصر، إلى جانب شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي المرتبطة بها، وقاعدة العملاء وقاعدة الموظفين المعنيين. ويتوقع أن تسهم هذه الصفقة في تعزيز المكانة السوقية لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر، نظراً إلى ما تمثله من إضافة نوعية لأعماله في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية المميزة في السوق المصرية، فضلاً عن ترسيخ التكامل الإستراتيجي للمجموعة وتعميق الروابط عبر الممر الإقتصادي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وتحتل مصر مكانة محورية ضمن استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني، بإعتبارها سوقاً رئيسية تدعم مسيرة النمو الإقليمي للمجموعة وتسهم في توسيع حضورها وتعزيز مكانتها في إحدى أسواقها الرئيسية.

حلول مصرفية للأعمال والمدفوعات الرقمية



إلى جانب ذلك، يقدم بنك بيروت منظومة متكاملة لإدارة النفقات المؤسسية من خلال بطاقات الشركات (Corporate Cards)، التي تمكن المؤسسات من تنظيم مصاريفها التشغيلية بكفاءة أعلى. وتستخدم هذه البطاقات في تغطية مختلف النفقات، بدءاً من المشتريات اليومية ووصولاً إلى تكاليف السفر والترفيه، مع ربطها مباشرة بالحسابات المؤسسية، ما يضمن فصل النفقات الشخصية عن نفقات العمل وتعزيز الرقابة المالية.

وفي إطار تحسين إدارة السيولة، توفر بطاقات الإيداع عبر الصراف الآلي (ATM Deposit Cards) إمكانية إيداع الأموال باليرة اللبنانية أو الدولار الأميركي على مدار الساعة، دون الحاجة لزيارة الفروع، مع تتبع فوري للعمليات. ويعزز ذلك من كفاءة إدارة التدفقات النقدية داخل المؤسسات، ويوفر الوقت والجهد.

أما على صعيد إدارة الرواتب، فيقدم بنك بيروت حلولاً متكاملة تشمل الرواتب الإلكترونية (Electronic Payroll) وبطاقات دفع الرواتب، حيث يمكن للشركات تنفيذ عمليات دفع الرواتب بشكل فوري عبر تحميل ملفات الرواتب إلكترونياً، ما يلغي العمليات اليدوية ويحدّ من الأخطاء التشغيلية، ويضمن سرعة ودقة التنفيذ.

ويكمل هذه المنظومة منصة مصرفية إلكترونية متطورة تتيح للشركات إدارة عملياتها المالية بالكامل عبر الإنترنت، بما في ذلك تنفيذ المعاملات، تفويض الصلاحيات للموظفين، ومراقبة التدفقات المالية بشكل لحظي، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والتحكم. كما تشمل هذه المنظومة بوابات الدفع الإلكتروني وأنظمة تحصيل المستحقات، التي تمكن الشركات من توسيع أعمالها والدخول إلى عالم التجارة الرقمية بسهولة.

من خلال هذا التكامل بين الحلول، يعيد بنك بيروت تعريف العلاقة بين المصرف والشركة، بحيث يصبح شريكاً إستراتيجياً يدعم النمو ويعزز الكفاءة التشغيلية. ويجسد مفهوم Business Intelligence Banking هذا التوجه، حيث يتم توظيف التكنولوجيا والبيانات لتقديم خدمات مصرفية أكثر ذكاءً ومرونة، قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث.

بنك بيروت حيث تلقي الخبرة المصرفية بالإبتكار، لتقديم حلول مالية متكاملة تدعم الشركات، وتعزز الشمول المالي، وتمكن المؤسسات من تحقيق نمو مستدام في بيئة أعمال متغيرة.

في عالم إقتصادي يتسم بالتسارع والتحول المستمر، لم يعد دور المصارف مقتصرًا على تقديم الخدمات التقليدية، بل بات يتمحور حول تمكين الشركات من إدارة عملياتها المالية بكفاءة ومرونة أعلى. وفي هذا السياق، يواصل بنك بيروت ش.م.ل (Bank of Beirut) ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة من خلال تقديم نموذج متكامل يركز على Business Intelligence Banking، حيث تتحول الخدمات المصرفية إلى أدوات ذكية تدعم اتخاذ القرار وتعزز الأداء التشغيلي للشركات.

ضمن هذا الإطار، يقدم بنك بيروت مجموعة متكاملة من الحلول الرقمية المصممة خصيصاً لتلبية إحتياجات المؤسسات الحديثة، لا سيما تلك التي تعتمد على قوى عاملة متنوعة تشمل موظفين دائمين، عمالاً موسميّين، موردين، ومستفيدين من برامج الدعم والمساعدات. ومن أبرز هذه الحلول، بطاقات الدفع للأعمال (Pay Cards)، التي تشكل نقلة نوعية في مفهوم إدارة المدفوعات.

تتيح هذه البطاقات للشركات والمؤسسات، بما فيها المنظمات غير الحكومية، توزيع الرواتب والمستحقات المالية بطريقة آلية وفورية، دون الحاجة إلى فتح حسابات مصرفية للمستفيدين. ويتم تحميل الأموال مباشرة على البطاقة، ما يمنح المستخدمين إمكانية الوصول الفوري إلى أموالهم، سواء عبر السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة على مدار الساعة، أو عبر شبكة BOB Finance الواسعة، أو من خلال إستخدامها للدفع الإلكتروني ونقاط البيع.

تُسهّم هذه الحلول بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي، إذ تُتيح للأفراد غير المشمولين مصرفياً، أو الذين يواجهون تحديات في إستيفاء متطلبات فتح الحسابات، الإستفادة من خدمات مالية آمنة وسلسة. كما تقدّم قيمة مضافة للمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى توزيع المساعدات بطريقة تحفظ كرامة المستفيدين، من خلال إمكانية إبقاء هوية المستفيد غير ظاهرة على البطاقة، إلى جانب توفير تتبع أي عمليات السحب، ما يعزز الشفافية والمساءلة.

ولا تقتصر أهمية بطاقات الدفع على تسهيل الرواتب والمساعدات، بل تمتد لتشمل إدارة المدفوعات للموردين والمتعاقدين المستقلين، ما يخفّف من الأعباء الإدارية ويحدّ من الإعتماد على النقد أو الشيكات، ويعزز سرعة تنفيذ العمليات المالية. كما تمثل هذه البطاقات أداة مثالية للقطاعات التي تعتمد على العمالة الموسمية، مثل الزراعة والسياحة والتجزئة، حيث تتيح مرونة كبيرة في التوظيف والدفع.



**BUSINESS
INTELLIGENCE**
BY BANK OF BEIRUT



بنك بيروت
Bank of Beirut
معك لا بعد حدود

طبول مصرفية رقمية للشركات

انسيابية • موثقة
مبتكرة

 @bankofbeirut

 Bank of Beirut

+961 1 907 770

www.bankofbeirut.com

البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE

MIDDLE EAST

البنك العربي
ARAB BANK



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بـدأبة